الإبـانـة عن المماثلة
في الاستدلال بين طريقَي
النبـوّة والإمامـة

تأليف
الفقيه المتكـلّم
الشـيخ أبي الفتح محمّـد بن عليّ الكراجكي
(ت ٤٤٩ هـ)

تحقيـق
علي جلال باقر الداقوقي

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي بعث الأنبياء والمرسلين ، لهداية الخلق إلى الحقّ المبين ، وأيّدهم من عنده بالمعجزات ، وسدّدهم بخارق العادات ، والصلاة والسلام على خاتم النبيّين محمّد بن عبد الله الصادق الأمين ، وعلى أخيه ووصيّه وصاحب سرّه أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، وعلى بضعته الزهراء أُم الأئمّة النجباء ، وعلى سيّدَي شباب أهل الجنّة الحسن والحسين ، وعلى التسعة المعصومين من وُلد الحسين ، وسلّم تسليماً كثيراً.

أمّا بعد ..

دأب علماؤنا الأعلام ـ قدّس الله أرواحهم ـ منذ أن نشأ الخلاف والجدال في ما بين المسلمين أنفسهم من جهة ، وما بين المسلمين وبين أصحاب الديانات السماوية الأُخرى من جهة أُخرى على استخدام أُسلوب المناظرة والدعوة إلى الجدال بالتي هي أحسن.

ومن دون شكّ فإنّ هذا الأُسلوب أُسلوب حضاري بعيد عن التعصّب والتزمّت ، يحاول من خلاله المناظر أن يقنع الطرف المقابل بصحّة ما يؤمن به ويعتقده ، ويحاول إثبات ذلك بما لديه من الأدلّة والبراهين

والحجج ، العقلية والنقلية.

وهذا الأُسلوب لم يكن بدعة ابتدعوها ، بل عملا منهم بما جاء من عند العزيز الحكيم في محكم كتابه من آيات بيّنات ، يدعو فيها الباري عزّ وجلّ عباده إلى اتّباع هذا الأُسلوب الذي يتوافق مع العقل ، فضلا عن حصول النفع المطلوب.

ولا يخفى أنّ الحوار البنّاء لا يخلو من الحقّ إجمالا حتّى وإنْ لم يُعلم كونه مع أيّ من الطرفين على وجه التفصيل ، قال الله تعالى في أدب الحوار : ﴿**وإنّا أو إيّاكم لعلى هدىً أو في ضلال مبين**﴾ [1].

وفي هذا العصر الذي كثرت فيه المحاورات والمناظرات ، بل الجدال والنقاش والمراء ، وباتت تُنقل جلساتها عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة إلى جميع أنحاء العالم ، وصار يتابعها شرائح المجتمع المختلفة ، حتّى أصبحت بعض هذه الشرائح تحدّد موقفها تجاه الطرف الآخر وتطّلع على سلبياته وإيجابياته وصحّة ما يعتقد بها من خلال هذه المناظرات ، فلذلك أصبحت تحدّد مصير شعوب وطوائف ، وتغيّر معتقدات وأفكار طالما رسخت في أذهان بعضهم لقرون طويلة.

فصار الحريّ بالمناظرين والمتحاورين أن يلجأوا إلى الأساليب الشفّافة والحوارات البنّاءة ، والابتعاد قدر الإمكان عن التجريح والتكفير الذي يؤدّي إلى زرع بذور الفتن والبغضاء بين الناس.

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «**الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها**» [2].

---

(1) سورة سبأ 34 : 24.

(2) انظر : المبسوط 10 / 124 ، فردوس الأخبار 2 / 127 ح 4405 ، الجامع الصغير : 370 ح 5975 ، كنز العمّال 11 / 127.

وقد لخصّ العلاّمة السيّد علي الحسيني الميلاني ـ حفظه الله ـ ما جاء في القرآن الكريم من كيفية الجدال وأنواعه في مقدّمته العلمية التي وضعها لكتاب «دلائل الصدق» ، نوردها بنصّها لِما فيها من فائدة جمّة.

قال السيّد الميلاني :

«ولقد أقرّت الأديان السماوية أُسلوب (الجدل) ، واتّخذه الأنبياء السابقون طريقاً من طرق الدعوة .. وقد ورد في القرآن الكريم نماذج من ذلك كما سيأتي ..

وأمّا نبيّنا (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ففي الوقت الذي أُرسل كما خاطبه الله عزّ وجلّ في الآية المباركة : ﴿**يا أيّها النبيّ إنّا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً * وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً**﴾ [1] فقد حدّد له كيفية الدعوة وأداتها بقوله له : ﴿**ادعُ إلى سبيل ربّك بالحكمة والموعظة الحسنة**﴾ [2] ثمّ أمره بالجدال حين يكون هناك جدال منهم ، فقال بعد ذلك : ﴿**وجادلهم بالتي هي أحسن**﴾ [3].

وفي الجملة ، فإنّ الوظيفة الأوّلية هي البلاغ والدعوة إلى سبيل الله ، فإن كان هناك مَن تنفعه (الحكمة) فبها ، وإن كان من عموم الناس فبالنصيحة والموعظة الحسنة ، فإن وجد في القوم من يريد الوقوف أمامه أو التغلّب عليه وجب عليه جداله ...

وفي ضوء ما تقدّم ، فإنّ الجدال قد يكون حقّاً ، وقد يكون باطلا ،

---

(1) سورة الأحزاب 33 : 45 و 46.

(2) سورة النحل 16 : 125.

(3) سورة النحل 16 : 125.

قال تعالى : ﴿ويجادل الّذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحقّ﴾ [1].

وهناك في القرآن الكريم موارد من تعليم الله سبحانه النبيَّ الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) طريقة الاستدلال.

ففي سورة يس مثلا : ﴿وضرب لنا مثلا ونسي خلقه قال من يحيي العظام وهي رميم * قل يحييها الذي أنشأها أوّل مرّة وهو بكلّ خلق عليم * الذي جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون * أَوَليس الذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلاّق العليم * إنّما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون * فسبحان الذي بيده ملكوت كلّ شيء وإليه ترجعون﴾ [2].

وفي سورة البقرة : ﴿وقالوا لن يدخل الجنّة إلاّ من كان هوداً أو نصارى تلك أمانيّهم قل هاتوا برهانكم إنْ كنتم صادقين﴾ [3].

وفي سورة البقرة ـ أيضاً ـ : ﴿قل إن كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة من دون الناس فتمنّوا الموت﴾ [4].

وفي سورة المائدة : ﴿لقد كفر الّذين قالوا إنّ الله هو المسيح ابن مريم قل فمن يملك من الله شيئاً إنْ اراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأُمّه ومن في الأرض جميعاً ولله ملك السماوات والأرض وما بينهما يخلق ما يشاء والله على كلّ شيء قدير﴾ [5].

---

(1) سورة الكهف 18 : 56.

(2) سورة يس 36 : 78 ـ 83.

(3) سورة البقرة 2 : 111.

(4) سورة البقرة 2 : 94.

(5) سورة المائدة 5 : 17.

وفي سورة المائدة . أيضاً . : ﴿**وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحبّاؤه قل فلِمَ يعذّبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممّن خلق ...**﴾ [1].

وفي سورة الأنعام : ﴿**قل أندعو من دون الله ما لا ينفعنا ولا يضرّنا ...**﴾ [2].

وفي سورة الأنبياء : ﴿**أم اتّخذوا آلهة من الأرض هم ينشرون * لو كان فيهما آلهة إلاّ الله لفسدتا ... أم اتّخذوا من دونه آلهة قل هاتوا برهانكم هذا ذِكر مَن معي وذِكر مَن قبلي ...**﴾ [3].

كما جاءت في القرآن الكريم موارد كثيرة من مجادلات واحتجاجات الأنبياء السابقين ..

ففي قضايا إبراهيم عليه السلام .. قال تعالى : ﴿**ألم تر إلى الذي حاجّ إبراهيم في ربّه أنْ آتاه الله الملك إذ قال إبراهيم ربّي الذي يحيي ويميت قال أنا أُحيي وأُميت قال إبراهيم فإنّ الله يأتي بالشمس من المشرق فأْتِ بها من المغرب فبُهت الذي كفر والله لا يهدي القوم الظالمين**﴾ [4].

وقال تعالى : ﴿**وحاجّه قومه قال أتحاجّونّي في الله وقد هدانِ ولا أخاف ما تشركون به إلاّ أن يشاء ربّي شيئاً وسع ربّي كلّ شيء علماً أفلا تتذكّرون**﴾ [5].

---

(1) سورة المائدة 5 : 18.

(2) سورة الأنعام 6 : 71.

(3) سورة الأنبياء 21 : 21 ـ 24.

(4) سورة البقرة 2 : 258.

(5) سورة الأنعام 6 : 80.

وقال سبحانه وتعالى : ﴿**قالوا أأنت فعلتَ هذا بآلهتنا يا إبراهيم * قال بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إنْ كانوا ينطقون * فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا إنّكم أنتم الظالمون * ثمّ نكسوا على رؤوسهم لقد علمت ما هؤلاء ينطقون * قال أفتعبدون من دون الله ما لا ينفعكم شيئاً ولا يضرّكم * أُفّ لكم ولِما تعبدون من دون الله أفلا تعقلون**﴾ (1).

وفي قضايا نوح عليه السلام .. قال تعالى : ﴿**قال يا قوم أرأيتم إنْ كنت على بيّنة من ربّي وآتاني رحمةً من عنده فعُمّيت عليكم أنلزمكموها وأنتم لها كارهون ... قالوا يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا ...**﴾ (2)» (3).

وقد اتّبع العلاّمة الشيخ أبو الفتح الكراجكي في هذه الرسالة ـ التي بين يديك ـ أُسلوب المناظرة والجدال بالتي هي أحسن ، سعياً منه إلى إثبات المماثلة بين أدلّة النبوّة وأدلّة الإمامة ؛ وذلك بطريقة المناظرة والحوار الذي يدور بين ثلاثة أشخاص افترضهم يختلفون في العقائد : يهودي ، ومعتزلي ، وشيعي.

مبتدئاً بالمعتزلي الذي يحاول تثبيت نبوّة نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) من خلال إيراد النصوص بالأفعال ـ التي هي المعجزات الخارقة للعادات التي أظهرها الله عزّ وجلّ على يده (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ ، والنصوص بالأقوال ، الذي هو القرآن الذي عجز الخلق كافّة عن الإتيان بمثله ، في مقابل اليهودي الذي

---

(1) سورة الأنبياء 21 : 62 . 67.

(2) سورة هود 11 : 28 . 32.

(3) دلائل الصدق (أجلى البرهان) 1 / 7 . 10.

يرفض هذه النصوص مستنداً على أدلّة المعتزلي عينها التي يعتمدها في رفض مماثلة الشيعي بين أدلّة تثبيت النبوّة وأدلّة تثبيت الإمامة.

أمّا الشيعي فيحاول أن يثبت للمعتزلي ولليهودي في آن واحد إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام وأحقّيّته بخلافة أخيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، متّبعاً نفس أُسلوب المعتزلي في تثبيت نبوّة نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وذلك من خلال إيراد النصوص بالأفعال منه (صلى الله عليه وآله وسلم) التي خصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام دون الناس أجمعين ، وميّزه عن سائر الأُمّة في الدنيا والدين.

وكذا النصوص بالأقوال ، الجليّ منها الذي علم سامعوه من الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) مراده منه بالاضطرار والاستدلال ، والخفيّ الذي لا يقطع على أنّ سامعيه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علموا النصّ بالإمامة منه اضطراراً ، كما سيأتي بيانه.

وبالجملة : فإنّ هذه الرسالة التي بين يديك ـ عزيزي القارئ ـ لو نظرت إليها بتجرّد عن كلّ المؤثّرات الخارجية والأهواء النفسية تراها عبارة عن نقاش علمي يدور بين مجموعة من المتحاورين ، الّذين يسعى كلّ واحد منهم إلى إثبات صحّة ما يؤمن به من خلال الأدلّة العقلية والنقلية ، والحجج الدامغة التي يوردها ، مقرّين في نهاية الأمر ومسلّمين للّذي كان الدليل والبرهان إلى جانبه في تثبيت ما أراد تثبيته ، إلاّ أنّ ثمّة مَن تأخذه العزّة بالأثم ويبقى على تزمّته وعناده وعدم الإذعان إلى الدليل والبرهان ، ويهدي الله من يشاء ويضلّ من يشاء.

من هو الكراجِكي؟

هو : الشيخ الجليل القدر ، العالم الفاضل ، الفقيه المجتهد ، المحدّث الثقة ، الحكيم المتكلّم ، الرياضي المتبحّر ، الرفيع الشأن والمنزلة ، أبو الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكَراجِكي.

نسبته :

اختلف المؤرّخون في نسبته ، فمنهم من قال : نسبة إلى «كراجك» ، وهي قرية تقع على باب مدينة «واسط» في العراق ، وقيل : قرية من قرى حلب.

ومنهم من قال : نسبة إلى «الخيم» قرية أو محلّة في مصر ، كان أبو الفتح قد نزلها وسمّي نسبة إليها بـ «الخيمي».

ومنهم من قال : نسبة إلى عمل الخيم ، التي هي «الكراجِك».

كما ينسب الكراجكي إلى «طرابلس الشام» ، فيوصف بـ : «الطرابلسي» ، لإقامته فيها مدّة طويلة.

وينسب أيضاً إلى «صور» ، المدينة الساحلية اللبنانية ، فقد وصفه الطهراني في «الطبقات» بـ : «الصوري» ؛ إذ أقام فيها ، وفيها توفّي ودُفن ، وقد صنّف فيها بعض مؤلّفاته.

أقوال علماء الجمهور بحقّه :

للكراجكي مكانة علمية واجتماعية مرموقة ، ومشاركات في علوم عصره ، وقد ترجم له ومدحه كثير من المؤرّخين وأصحاب المعاجم والتراجم من المخالف والمؤالف ، فصدق عليه ما قاله السَّرِيّ الرَّفّاء [1] :

وشـــمائلٌ شَـــهِدَ العـــدوُّ بفَضـــلِها والفضـــلُ مـــا شـــهدتْ بـــه الأعـــداءُ

ولا يسعنا في هذه العجالة ذِكر ما قاله جميعهم ، مقتصرين على ذِكر أقوال بعضهم :

* قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» : «شيخ الرافضة وعالمهم ، أبو الفتح محمّد بن عليّ ، صاحب التصانيف ...».

* وقال في «العبر» : «أبو الفتح الكراجكي ... رأس الشيعة وصاحب التصانيف ... وكان نحوياً ، لغوياً ، منجّماً ، طبيباً ، متكلّماً ، متفنّناً ، من كبار أصحاب الشريف المرتضى ...».

* وقال عنه الصفدي في «الوافي بالوفيات» : «شيخ الشيعة ... وكان من فحول الرافضة ، بارعاً في فقههم ، لقي الكبار ، مثل المرتضى ...».

* وقال عنه اليافعي في «مرآة الجنان» : «رأس الشيعة ، صاحب التصانيف ، كان نحوياً ، لغوياً ، منجّماً ، طبيباً ، متكلّماً ، من كبار أصحاب الشريف المرتضى».

* وقال عنه العماد الحنبلي في «شذرات الذهب» : «أبو الفتح

---

(1) انظر : ديوان السريّ الرفّاء : 16.

الكراجكي ، أي : الخيمي ، رأس الشيعة ، وصاحب التصانيف ، محمّد بن عليّ ، مات بصور في ربيع الآخر ، وكان نحوياً ، لغوياً ، منجّماً ، طبيباً ، متكلّماً ، متفنّناً ، من كبار أصحاب الشريف المرتضى ، وهو مؤلّف كتاب : تلقين أولاد المؤمنين».

* وقال عنه العسقلاني في «لسان الميزان» : «محمّد بن عليّ الكراجكي ، بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثمّ الكاف ، نسبة إلى عمل الخيم وهي الكراجِك ، بالغ ابن طيّ في الثناء عليه في (ذِكر الإمامية) ، وذَكر أنّ له تصانيف في ذلك ، وذكر أنّه أخذ عن أبي الصلاح ، واجتمع بالعين زربي ، ومات في ثاني ربيع الآخر سنة 449» [1].

مؤلّفاته :

قال العلاّمة المحقّق السيّد عبد العزيز الطباطبائي ﷺ في مقدّمة تحقيقه لرسالة في فهرست مصنّفات الشيخ : «رسالة في فهرست مصنّفات الشيخ أبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي الخيمي ، المتوفّى 449 ، عملها بعض تلامذته من أولاد العلماء المعاصرين له ، وجدتها ضمن مجموعة برقم 6955 ، من مخطوطات المكتبة المركزية في جامعة طهران ، فاستنسخت عليها لنفسي في غرّة جمادى الأُولى

---

(1) وللتفصيل راجع مصادر ترجمته التالية :

الأنساب ـ للسمعاني ـ 5 / 42 ، سير أعلام النبلاء 18 / 121 رقم 61 ، العبر 2 / 294 ، لسان الميزان 5 / 300 رقم 1016 ، مرآة الجنان 3 / 54 ، الوافي بالوفيات 4 / 96 ، شذرات الذهب 3 / 283 ، مقدّمة كنز الفوائد ـ للشيخ عبد الله نعمة ـ ، تراثنا : العددان 3 و 4 (43 و 44) السنة الحادية عشر / رجب ـ ذو الحجّة 1416 هـ.

سنة 1403».

وروماً منّي للاختصار أُورد أسماء هذه المؤلّفات فقط دون ذِكر التفاصيل ، تاركاً للمتتبّع الرجوع إلى أصل الرسالة المنشورة في مجلّة «تراثنا» الغرّاء ، العددين الثالث والرابع (43 و 44) ، السنة الحادية عشر / رجب . ذو الحجّة 1416 هـ :

الكتب الفقهية :

1 . كتاب الصلوات (الصلاة) ، وهو : روضة العابدين ونزهة الزاهدين.

2 . الرسالة الناصرية في عمل ليلة الجمعة ويومها.

3 . كتاب التلقين لأولاد المؤمنين.

4 . كتاب التهذيب.

5 . كتاب في المواريث ، وهو : معونة الفارض على استخراج سهام الفرائض.

6 . كتاب المنهاج إلى معرفة مناسك الحاجّ.

7 . كتاب المقنع للحاجّ والزائر.

8 . المنسك العصيّ.

9 . منسك لطيف في مناسك النسوان.

10 . كتاب نهج البيان في مناسك النسوان.

11 . كتاب الاستطراف ، في ذِكر ما ورد في الفقه في الأنصاف.

12 . مختصر كتاب «الدعائم» للقاضي النعمان.

13 . كتاب الاختيار من الأخبار.

14 ـ كتاب ردع الجاهل وتنبيه الغافل.
15 ـ البستان في الفقه.
16 ـ كتاب الكافي ، في الاستدلال على صحّة القول برؤية الهلال.

الكتب الكلامية :

1 ـ نقض رسالة فردان بعد [1] المروذي في «الجزء».
2 ـ كتاب غاية الإنصاف في مسائل الخلاف.
3 ـ كتاب حجّة العالِم في هيئة العالَم.
4 ـ كتاب ذِكر الأسباب الصادّة عن معرفة الصواب.
5 ـ رسالة نعتها بـ : دامغة النصارى.
6 ـ كتاب الغاية في الأُصول.
7 ـ كتاب رياضة العقول في مقدّمات الأُصول.
8 ـ كتاب المرشد ، المنتخب من «غرر الفوائد».
9 ـ جواب رسالة الأخوان (الأخوين).

كتب في الإمامة :

1 ـ كتاب عدّة البصير في حجّ يوم الغدير.
2 ـ كتاب التعجّب في الإمامة من أغلاط العامّة.
3 ـ كتاب الاستبصار في النصّ على الأئمّة الأطهار.
4 ـ كتاب معارضة الأضداد باتّفاق الأعداد.

---

(1) كذا.

5 . المسألة القيسرانية.
6 . المسألة التبّانية.
7 . مختصر كتاب «التنزيه» تصنيف المرتضى.
8 . كتاب الانتقام ممّن غدر بأمير المؤمنين عليه السلام .
9 . كتاب الفاضح.

الكتب النجومية وما يتعلّق بها :

1 . كتاب مزيل اللبس ومكمّل الأُنس.
2 . كتاب نظم الدرر في مبنى الكواكب والصور.
3 . كتاب إيضاح السبيل إلى علم أوقات الليل.
4 . كتاب في الحساب الهندي وأبوابه ، وعمل الجذور والمكعّبات المفتوحة والصمّ.

الكتب المختلفة :

1 . العيون في الآداب.
2 . كتاب معدن الجواهر ورياضة الخواطر.
3 . رياض الحكم.
4 . كتاب موعظة العقل (العقلاء) للنفس.
5 . كتاب التعريف بوجوب حقّ الوالدين.
6 . كتاب ادِّكار الإخوان بوجوب (حقّ) حقوق الإيمان.
7 . نصيحة الإخوان.

8 ـ كتاب التحفة في الخواتيم.
9 ـ الرسالة العلوية.
10 ـ كتاب الجليس.
11 ـ كتاب انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين.
12 ـ كتاب الأنيس.

كتب في الأنساب وعلوم أُخرى :

1 ـ مختصر كتاب ابن خداع ـ للشريف المرتضى ..
2 ـ تشجير.
3 ـ كتاب الزاهر في آداب الملوك.
4 ـ كتاب كنز الفوائد.
5 ـ كتاب التأديب.
6 ـ المجالس في مقدّمات صناعة الكلام.
7 ـ كتاب الإقناع عند تعذّر الإجماع.
8 ـ كتاب الكفاية في الهداية.
9 ـ كتاب الأُصول في مذهب آل الرسول عليهم السلام.
10 ـ مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان.
11 ـ جواب الرسالة الحازمية.
12 ـ القول في معرفة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بالكتابة وسائر اللغات.
13 ـ الرسالة العامرية.
14 ـ مختصر طبقات الورّاث.

15 . الجدول المدهش.
16 . الرسالة الصوفية.
17 . كتاب الإيضاح عن أحكام النكاح.
18 . رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسين البصري.
19 . الكتاب الباهر في الأخبار.
20 . نصيحة الشيعة.
21 . مسألة العدل في المحاكمة إلى العقل.
22 . كتاب هداية المسترشد.

مختصرات «كنز الفوائد» :

1 . الذخر للمعاد في صحيح الاعتقاد.
2 . الإعلام بحقيقة إسلام أمير المؤمنين عليه السلام (وأولاده الكرام).
3 . رسالة في وجوب الإمامة.
4 . التذكرة بأُصول الفقه.
5 . البرهان على طول عمر صاحب الزمان عليه السلام .
6 . رسالة في مسح الرجلين في الوضوء.
7 . التنبيه على حقيقة البلاغة.
8 . الإيضاح بين طريقَي الزيدية والإمامية.
9 . ومجلس الكرّ والفرّ.
10 . الكلام في الخلأ والملأ.
11 . الردّ على الغلاة.

12 ـ الردّ على المنجّمين.

13 ـ تفضيل الأنبياء على الملائكة عليهم السلام.

هذا ، وقد استدرك السيّد عبد العزيز الطباطبائي قدس سره على هذا الفهرست قائلا : «وللكراجكي كتب لم يرد ذِكرها في هذا الفهرست ، فلعلّه ألّفها بعد هذا الفهرست ، وهي :

1 ـ الإبانة عن المماثلة ، في الاستدلال لإثبات النبوّة والإمامة (الرسالة التي بين يديك).

2 ـ كتاب التفضيل.

3 ـ الجواب عن ثلاث آيات.

4 ـ البيان عن اعتقاد أهل الإيمان.

5 ـ دليل النصّ بخبر الغدير.

6 ـ شرح الاستبصار في النصّ على الأئمّة الأطهار.

7 ـ شرح «جمل العلم والعمل» للشريف المرتضى علم الهدى.

8 ـ كتاب الوزيري.

9 ـ المزار.

10 ـ مختصر زيارة إبراهيم الخليل عليه السلام.

11 ـ أخبار الآحاد.

12 ـ مسألة في كتابة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم).

13 ـ النوادر.

14 ـ رسالة في جواب سؤال عن وجوب الحجّ وبعض علله ومناسكه.

15 ـ روضة العابدين.

16 . تهذيب المسترشدين.
17 .كتاب الفهرست.
18 .كتاب المنازل.
19 .كتاب المؤمن.

كُتبٌ نُسبت إلى الكراجكي بغير أسمائها :

1 . مسألة في العدد.
2 .كتاب النجوم.
3 . النصوص.
4 . نصيحة الشيعة.
5 . الوصيّة.
6 . رسالته إلى ولده.

النسخ المعتمدة

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على مصوّرات لثلاث نسخ مخطوطة ، هي :

1 ـ صورة نسخة مخطوطة ، كُتب في خاتمتها : «وكتب هذه الأسطر بيمناه البالية الجانية ، محمّد إبراهيم بن محمّد معصوم الحسيني ، في شهر محرّم الحرام سنة 1282» ، محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة طهران ، ضمن مجموعة تحت رقم 1328.

وقد رمزت لها بـ : «أ».

2 ـ صورة نسخة مخطوطة ، تبدأ من «فصل في حكاية مجلس» من دون مقدّمة ، محفوظة في المكتبة المركزية لجامعة طهران ، ضمن مجموعة تحت رقم 1328 ، ولم يذكر فيها اسم الناسخ أو سنة النسخ.

وقد رمزت لها بـ : «ب».

3 ـ صورة نسخة مخطوطة ، كُتب في نهايتها : «فرغ من تسويده الواثق بالله الغالب ، ابن الحاجّ أبي تراب أبو طالب ، جعلهما الله من المتمسّكين بولاية عليّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين» من دون ذِكر سنة التسويد ، محفوظة في مكتبة البرلمان الإيراني السابق ، ضمن مجموعة رقم 1359 (1295).

وقد رمزت لها بـ : «ج».

منهجيّة التحقيق

1 ـ مقابلة النسخ الثلاث ومعارضتها على بعضها ، وتثبيت الاختلافات ذات التأثير البيّن على المعنى ، وغضضت الطرف عمّا كان فيها من اختلاف بسيط غير مخلّ بسياق اللفظ ؛ وقد آثرت في عملي اتّباع أُسلوب التلفيق بين النسخ الثلاث بغية الوصول إلى نصّ متكامل ؛ لعدم إمكانية اعتماد إحداها أصلا للعمل ؛ وذلك للأسباب التالية :

أ ـ عدم وجود تواريخ كتابة النسختين «ب» و «ج» ، فتعذّر ـ لذلك ـ معرفة أيّ النسخ أقدم من الأُخرى.

ب ـ كثرة الاختلافات الواقعة في ما بين النسخ الثلاث.

ج ـ التصحيفات والأغلاط والأسقاط الواقعة في النسخ الثلاث.

2 ـ ضبط النصّ ، من حيث التقطيع والتوزيع ، وتصحيح الأغلاط الإملائية والنحوية البيّنة دون الإشارة إلى ذلك.

3 ـ تخريج الآيات القرآنية الكريمة.

4 ـ تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، وإرجاعها إلى مصادرها الأصلية ، وقد اقتصرت فيها على ذِكرِ بعضِ أقدم المصادر المخرّجة لها.

5 ـ توضيح المطالب الهامّة ، بشرحها والتعليق عليها ، أو إحالتها على مصادرها الأصلية.

6 ـ شرح معاني الكلمات الغامضة والغريبة.

وفي الختام :

أُسدي شكري الجزيل إلى كلّ الّذين ساهموا معي في إخراج هذا الأثر النفيس إلى الملأ العلمي ، ولِما أبدوه من ملحوظات قيّمة وجهود طيّبة ..

ولا سيّما سماحة المحقّق حجّة الإسلام والمسلمين السيّد علي الخراساني الكاظمي ..

والإخوة المحقّقين : السيّد محمّد علي الحكيم ، جواد حسين الورد ، وعامر عبد الحسين عبّاس ..

والإخوة في هيئة تحرير مجلّة «تراثنا» ، ولا سيّما الأُستاذ

عامر الشوهاني.

داعياً المولى العليّ القدير أن يوفّقنا جميعاً لِما فيه خدمة سادتنا وموالينا أهل البيت عليهم السلام وبثّ علومهم ونشرها ، إنّه نعم المولى والمجيب.

وآخر دعوانا أنِ «**اللّهمّ كن لوليّك الحجّة بن الحسن ، صلواتك عليه وعلى آبائه ، في هذه الساعة ، وفي كلّ ساعة ، وليّاً وحافظاً ، وقائداً وناصراً ، ودليلا وعيناً ، حتّى تسكنه أرضك طوعاً ، وتمتّعه فيها طويلا**».

والحمد لله أوّلا وآخراً ، وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله الطيّبين الطاهرين المعصومين المنتجبين ، وسلّم تسليماً كثيراً.

دمشق / 17 ربيع الأوّل 1427 **علي جلال باقر الداقوقي**

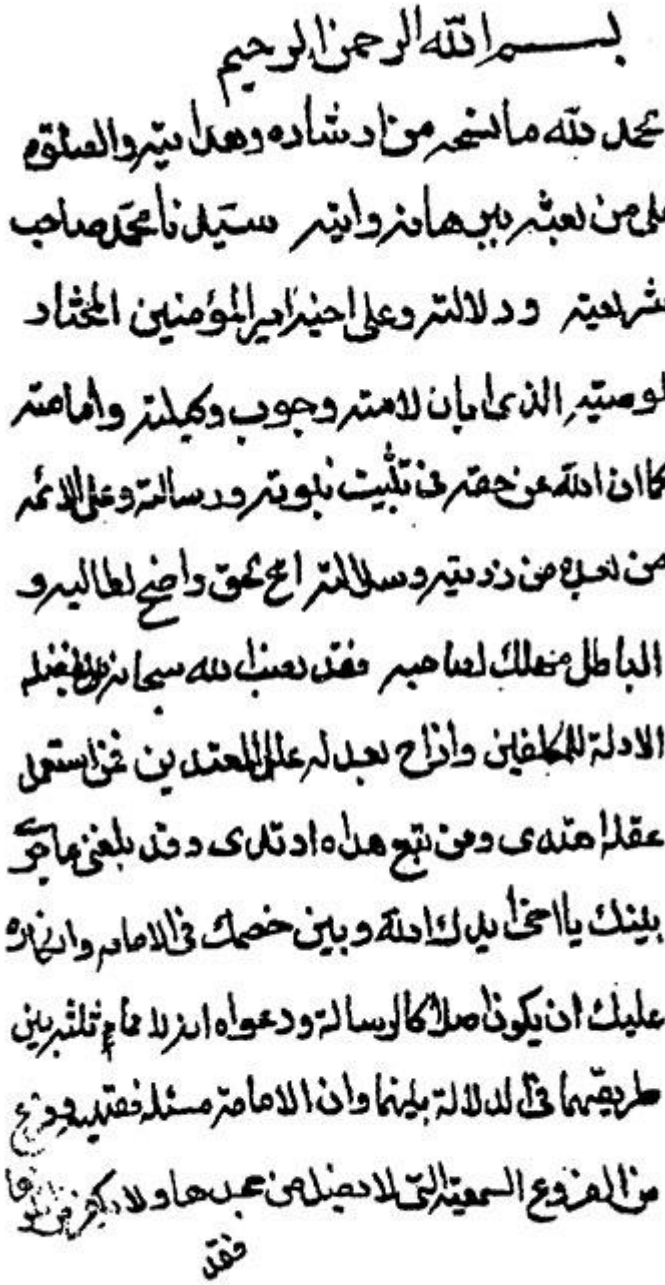

صورة الصفحة الأولى من النسخة «أ»

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

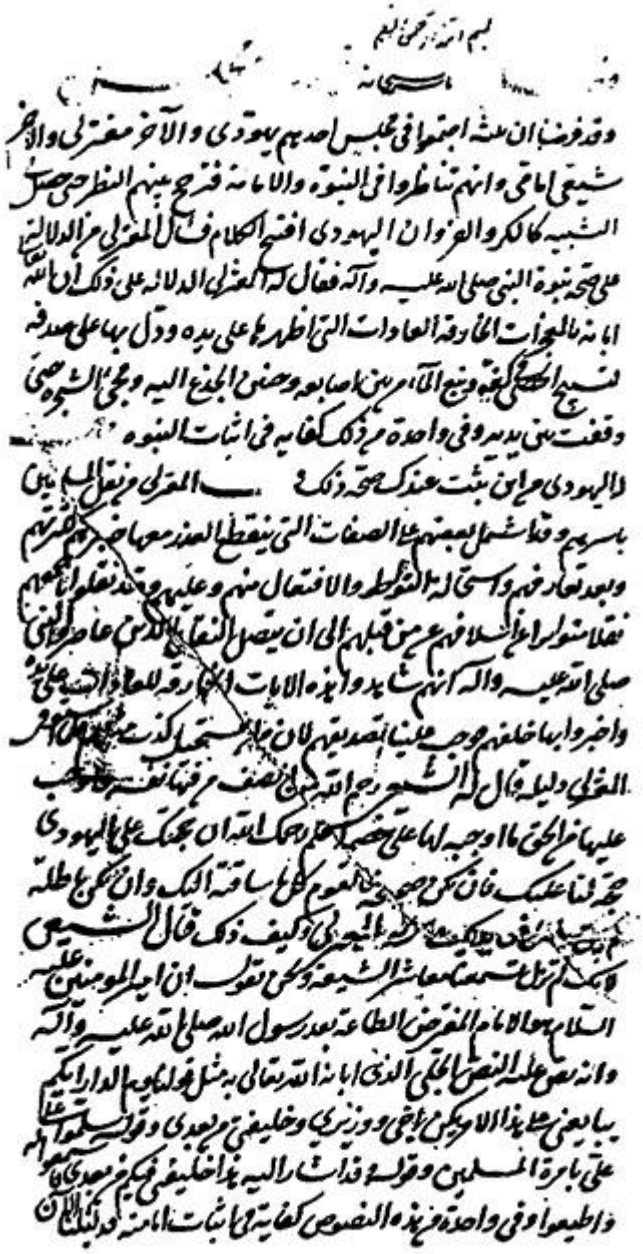

صورة الصفحة الأولى من النسخة «ب»

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»

صورة الصفحة الأُولىٰ من النسخة «ج»

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة «ج»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما منحنيه من إرشاده وهدايته ، وصلواته على من بعثه ببرهانه وآياته ، سيّدنا [1] محمّد صاحب شريعته ودلالته ، وعلى أخيه أمير المؤمنين المختار لوصيّته ، الذي أبان لأُمّته وجوب رئاسته [2] وإمامته ، كما أبان الله عزّ وجلّ عن حقّه في تثبيت نبوّته ورسالته ، وعلى آله [3] من بعده من ذرّيّته وسلالته.

الحقّ واضح لطالبه ، والباطل مهلك لصاحبه ، نصب [4] الله سبحانه بفضله الأدلّة للمكلّفين ، وأزاح بعدله علل المعتدين ، فمن استعمل عقله اهتدى ، ومن تبع هواه ارتدى [5].

---

(1) في «ج» : «سندنا».

(2) في «أ» : «وكيلته» ؛ والظاهر أنّه تصحيف : «وكالته».

(3) في «أ» : «الأئمّة».

(4) في «أ» : «فقد نصب».

(5) ارتدى : أراد بها السقوط والوقوع في الردى ، وهو الموت والهلاك ؛ والصحيح هو الوارد في كلام المولى جلّ وعلا ، والمنقول عن العرب كذلك : «تردّى».

قال تعالى : ﴿**وما يغني عنه مالُه إذا تردّى**﴾ سورة الليل 92 : 11.

وقال تعالى : ﴿**فلا يصدّنّك عنها من لا يؤمن بها واتّبع هواه فَتَرْدى**﴾ سورة طه 20 : 16.

والفعل في كلّ ذلك : رَدَيَ رَدَىً وتَرَدّى : أي تهوّر ووقع في الرَّدى ، أمّا قوله : «ارتدى» فمعناه : لبسَ الرِّداء ؛ والارتداء : كناية عن تقلّد السيف ؛ وهو الرِّداء ، اللّهمّ إلاّ أن يكون ذلك على تجوّز بعيد ، وقد ألجأه إلى ذلك السجع ، فجاء بالزيادة على الفعل الثلاثي قياساً في زيادتها . أي زيادة الهمزة والتاء . على الأفعال ، وهو

وقد بلغني ما جرى بينك يا أخي ـ أيّدك الله ـ وبين خصمك في الإمامة ، وإنكاره عليك أن تكون أصلا كالرسالة ، ودعواه أنّه لا مماثلة بين طريقيهما في الدلالة [1] ، وأنّ الإمامة مسألة فقهية ، وفرع من الفروع السمعية ، التي لا يضلّ من جحدها ، ولا يكفر من أنكرها.

وقد أَثبتُّ لك في الكتاب ما تعلم به بطلان جميع ما ذكر [2] ، وأُوضح لك عن أنّ الإمامة أصل يتعلّق بالنبوّة ، مَن خالف فيه فقد كفر ، وأنّ الحجج في إثباتهما متماثلة ، والطاعن في الإمامة كالطاعن في الرسالة.

فمن الدليل على أنّ الإمامة أصلٌ : وجوبُها في العقل ، وثبوت الحجّة على أنّها انتظام التكليف في العدل ؛ وذلك أنّ الله عزّ وجلّ قد كلّف الخلق إصابة الحقّ ، وهو يُعرف من وجهين ، وهما : العقل ، والسمع.

ووجدنا قد أزاح علل مَن كان في وقت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في ما تعبّدهم به من العقليات ، بأن أوجدهم العقول وفي ما تعبّدهم من السمعيات ، بأن أقام لهم الرسول ، والناس من بعده عليهم السلام مكلّفون ﴿**بنظير ما كان كلّفه**﴾ [3] مَن كان في وقته ، فوجب في عدل الله سبحانه وحكمته أن يزيح علل المكلّفين في كلّ زمان بإيجاد العقول ، ومن يقوم مقام الرسول.

جائز ما لم يقم دليل على خلافه ، كما نحن فيه هنا.

انظر مادّة «ردي» في : جمهرة اللغة 2 / 1057 ، لسان العرب 5 / 195.

(1) في «أ» : «الدلالة بينهما».

(2) في «ج» : «ذكروا».

(3) في «ج» : «بنظر مَن كان كلّفه».

ولو جاز أن يكلّفهم السمعيات ويعدمهم السمع ، لجاز أن يكلّفهم العقليات ويعدمهم العقل ، وذلك لا يجوز عند من أقرّ بالعدل [1] ، فبان أنّ الإمامة أصل وليست بفرع.

وقد ظنّ أهل الخلاف أنّ الناس يستغنون بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عن الإمام بما في أيديهم من الكتاب والسُنّة ، وهذا محال.

لأنّ السُنّة قد اختلف حاملوها [2] ، وتضادّ في الأخبار ناقلوها ، والكتاب أيضاً مختلَف فيه ، والحاجة داعية إلى صادق ينبئ عن معانيه ، ولتسكن النفس إلى أمانته [3] ، وتتعلّق بعلمه وطهارته.

وشيء آخر ، وهو : أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) كان منبّهاً على العقليات ، كما كان مُعْرِباً [4] في السمعيات ، مفزعاً للأُمّة [5] في التأويلات ، وملجأً لهم عند المشكلات ، ولم يكن الله سبحانه وتعالى ليعمّ الكلّ بالتكليف ، ويخصّ البعض بيسر السبيل ، فلم تبق شبهة في وجوب الإمامة ، وأنّها أصلٌ متعلّق [6] بالنبوّة.

ومن ذلك : ما يشهد به الدليل من [أنّ] [7]

---

(1) في «أ» : «بالعقل».

(2) في «ج» : «عاقلوها».

(3) في «ج» : «أمانيه».

(4) في «أ» : «معرّفاً».

والإعراب والتَّعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة ؛ يقال : أعربَ عنه لسانه وعرَّبَ ، أي : أبان وأفصح وأوضح.

انظر : لسان العرب 9 / 114 مادّة «عرب».

(5) في «أ» : «للإمامة» ، وهو تصحيف واضح.

(6) في «أ» : «يتعلّق».

(7) أضفناه ليستقيم السياق.

الإمامَ [1] قائمٌ مقامَ الرسول في التهذيب والتعريف ، والتعليم والتوفيق [2] ، والأمر والنهي ، والعقد والحلّ ، وأنّ الأُمّة يلزمها من تبجيله وتعظيمه واتّباعه وطاعته ، نظير ما كان يلزمها للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ..

قال الله سبحانه وتعالى : ﴿**يا أيّها الّذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأُولي الأمر منكم**﴾ [3] ، فعطف طاعته على طاعته ، وجعل الحكم واحداً في وجوبه على الأُمّة ، وقد بيّن سبحانه وتعالى فقال : ﴿**من يطع الرسول فقد أطاع الله**﴾ [4] ، (فعلمنا أنّ من يطع أُولي الأمر فقد أطاع الرسول وأطاع الله) [5].

وليس يقبح أن ينصرف قوله سبحانه وتعالى : ﴿**وأُولي الأمر منكم**﴾ إلى الأئمّة ، الّذين هم خَلَفُ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) [6] على تنفيذ الشريعة في الأُمّة ؛ لأنّه فرض طاعتهم كما فرض طاعة نبيّه ، فوجب أن يكون حكمهم في العصمة والكمال كحكمه ، وإلاّ كان قد أمر بطاعة ذي النقص والخلل ، الذي يجور ويجهل ، ومن لا يذهب [7] إلى ما يذهب إليه في هذه الأُمّة لأحد عصمةً ، ولا غيّرَ [8] بالكمال أحداً [9] من الأُمّة.

وأيضاً : فإنّ أقوال الناس في هذه الآية ثلاثة :

---

(1) في «أ» : «الإمامة» ، وهو تصحيف واضح.

(2) في «أ» : «والتوقيف».

(3) سورة النساء 4 : 59.

(4) سورة النساء 4 : 8.

(5) أثبتناه من «أ».

(6) في «أ» : «رسوله صلواته عليه وعلى آله».

(7) في «ج» : «ينقاد».

(8) في «ج» : «ولا يمرّ».

(9) في «أ» : «أحدٌ».

منهم من يقول : إنّ أُولي الأمر هم العلماء [1].

ومنهم من يقول : هم أُمراء السرايا [2].

ومنهم من يقول : هم الأئمّة الأبرار [3] من أهل بيت الرسول (المختار المصطفين صلوات الله عليه وعليهم) [4].

ووجدنا هذا القول الثالث قد انتظم الأقوال كلّها ، ودخل فيه القولان اللذان تقدّما ؛ لأنّ الأئمّة من أهل بيت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أفضل العلماء قدراً ، وأعلاهم [5] منزلةً ، وأشهرهم ذِكراً ، ولأنّ [6] إمارة السرايا في قبضتهم ، وهي أحد متصرّفاتهم التي في نظرهم ، فوجب أن يكون هذا القول أَوْلى [7].

فقد (بان من هذا) [8] الوجه أيضاً [9] ، أنّ الإمامة أصل وليست بفرع ، وأنّ الإقرار بها فرض عامّ ، متقدّم على كلّ فرض أتى به الشرع ، وأنّه لا يتقدّمها إلاّ الإقرار بالله وبرسوله فقط ، وإن كان الإقرار بالإمام يشتمل على الإقرار بالله وبالرسول ، كما أنّ طاعة الإمام هي طاعة لله

---

(1) انظر : تفسير الطبري 4 / 151 ـ 152 ح 9866 ـ 9879 ، تفسير الثعلبي 3 / 334 ، تفسير القرطبي 5 / 168.

(2) انظر : تفسير الطبري 4 / 150 ـ 151 ح 9856 ـ 9864 ، تفسير الثعلبي 3 / 335 ، تفسير القرطبي 5 / 167.

(3) في «أ» : «الأزكياء».

(4) في «أ» : «المصطفى».

(5) في «أ» : «وأعظمهم».

(6) في «أ» : «ثمّ إنّ».

(7) راجع دلالة الآية الكريمة على الأئمّة المعصومين عليهم السلام ، وأنّهم هم المعنيّون بقوله تعالى : ﴿**وأُولي الأمر منكم**﴾ في : دلائل الصدق 4 / 220 ـ 226.

(8) في «ج» : «تبيّن بهذا».

(9) لم ترد في «أ».

وللرسول.

وممّا يزيد [1] ذلك إيضاحاً وبياناً ، أنّ كلّ فريضة افترضها الله تعالى في الشرع من العبادات المختصّة بالسمع ، قد تنقص عن كمالها تارةً ، ويسقط وجوبها تارة ، ويتغيّر الحكم فيها من حالة إلى حالة ..

كالصلاة ، التي هي على الحاضر سبع عشرة ركعة في اليوم والليلة ، فإذا سافر نقصت عن تلك العدّة ، فصارت إحدى عشرة ركعة ، ثمّ تسقط عن الحائض أصلا ، ولا يلزمها في تركها القضاء.

والزكاة ، التي يختلف حكمها ، وما يخرجه المكلّفون بحسب اختلاف ما يملكون فيها ، حتّى إنّ الأكثر تسقط عنهم ، ويموتون وهي لم تجب عليهم.

والصوم ، الذي يلزم المستطيع الحاضر ، ولا يجوز للحائض والمسافر ، وكذلك يسقط عن المريض والعاجز.

والحجّ ، الذي يختصّ بالمستطيع ، ويسقط [2] فرضه عمّن هو بخلاف ذلك.

وما يجري هذا المجرى من العبادات السمعية ، والفرائض الفقهية ، التي يختلف وجوبها ، ولا تتماثل أحوال المكلّفين فيها.

ثمّ إنّ جميع ما ذكرناه ، وما يجري مجراه ، لا يلزم المكلّف في سائر الساعات ، ولا ينبغي عليه في جميع اللحظات ، وإنّما يختصّ بأوقات معيّنات ، وليس كذلك حكم الإمامة ووجوبها ، والفرض على الأُمّة من الإقرار بالإمام ووجوب طاعته عليها ؛ لأنّ هذا فرض عامّ شامل ،

---

(1) في «أ» : «يؤيّد».

(2) في «ج» : «إلاّ من يسقط».

لا ينقص ، ولا يسقط ، ولا يختصّ ببعض العقلاء دون بعض ، ولا بوقت دون وقت ، بل هو لازم في جميع الأحوال لزوماً واحداً ، لا يسقط عن أحد ما دام عاقلا ، وهو كالإقرار بالله سبحانه وبرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وهذا جليٌّ لمتأمّله [1].

أخبرني أبو الرجاء محمّد بن طالب البلدي ، قال : أخبرني أبو المفضّل ، محمّد بن عبد الله بن محمّد بن المطّلب [2] الشيباني ، قال : حدّثنا محمّد بن علي بن شاذان بن خبّاب أبو عبد الله الأزدي في الكوفة ، قال : حدّثنا أحمد بن رشيد بن خيثم الهلالي [3] ، قال : حدّثنا عمّي سعيد بن خيثم ، قال : حدّثنا فضيل بن مرزوق ، عن (عطيّة العوفي) [4] ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : «جاء رجل إلى النبيّ ، فقال : يا رسول الله! علّمني شرائع الإسلام.

قال : **تشهد أن لا إله إلاّ الله ، وأنّ محمّداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم شهر رمضان ، وتحجّ البيت إنِ استطعت إليه سبيلا.**

فلمّا ولّى الرجل ، قال له النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : **أفلا أُخبرك بأوكدهنّ ، وبما هو أملك لكم بعد الإيمان بالله ورسوله؟**

فقال : بلى ، وما هو يا نبيّ [5] الله؟

---

(1) في «ج» : «لمن تأمّله».

(2) في «ج» : «عبد المطّلب».

(3) في «أ» : «الحمداني».

(4) في «ج» : «عطيّة النوفي» ، وفي «أ» : «النوفي» ؛ وما أثبتناه هو الصحيح.
انظر : تهذيب التهذيب 7 / 224 رقم 413.

(5) في «أ» : «رسول».

قال : **مودّة هذا وولايته** ـ وأشار إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام ـ ، **ثمّ وُلده من بعده**.

قال : يا رسول الله! وإنّها لمنهنّ؟!

قال (صلى الله عليه وآله وسلم) : **أَوَلم أُخبرك بأنّها أوكدهنّ؟! بل هي أوكدهنّ!** قالها ثلاثاً».

وهذا كلّه كاشف عن أنّ المعرفة بالإمام هي الآن في شرع الإسلام أفضل الفرائض وأعظمها ، وأوجب العبادة وألزمها ، بعد المعرفة بالله ورسوله ، وأنّ الإمامة في الرتبة ﴿**تالية للرسالة**﴾ [1] ، وإذا كانت تَلِها [2] ، فمن أنكر حقّها ، وجحد مستحقّها ، فقد كفر.

وكيف لا تكون الإمامة بائنة كالنبوّة ، وتثبت الأدلّة على أنّ الإمام في وقته يجب أن يماثل النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) في عصره ، في كمال علمه وعصمته ، فيُعلم من حيث أُمرنا باتّباعه وطاعته؟!

وأمّا في جواز ظهور المعجز على يده ، فإنّ النصّ يجوز خفاؤه ، وانقطاع نقله ؛ لكتمان النقلة له ، فلا برح [3] من قطع عذر المكلّفين في تعريفهم مَن يجب اتّباعه بعلم يظهر على يده ، ويجوز ذلك أيضاً بجواز وجه فيه من اللطف يعلمه الله تعالى دون خلقه ؛ ولهذه الفصول كلام يأتي في موضعه.

وقد دلّ ما ذكرناه من كمال علم الإمام وعصمته ، على أنّه يكون

---

(1) في «ج» : «كالرسالة».

(2) في «ج» : «أبينها».

(3) لعلها : «بُدّ».

أفضل أهل عصره ، (كما أنّ النبيّ أفضل أهل عصره) [1].

ودلّ على أنّ الإمام منصوص عليه من قبل الله تعالى ، وأنّ الله تعالى هو الذي اختاره إماماً لخلقه ، وليس للأُمّة حكم في اختياره ، كما أنّ الله سبحانه وتعالى يعرّف النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ويختاره نبيّاً لخلقه ، وليس للأُمّة حكم في اختياره.

فالطريقتان متماثلتان ، والنبيّ والإمام حجّتان لله تعالى على خلقه بالعيان.

وممّا يدلّك على صحّة المماثلة بين الطريقتين في إثبات الرسالة والإمامة ، أنّ المخالف في إحداهما نظير المخالف فيهما ، والطاعن على إحداهما كالطاعن عليهما ، وأنّ من سلك إبطال إمامة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، فإنّما استعار كلام اليهود [2] في إبطال نبوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم).

إنّك تجد الطريق إلى إثبات نبوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) إنّما هي إثبات المعجزات الواردة على يديه ، وكذلك إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام هي إثبات النصوص من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

* ثمّ تجد معجزات النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) قسمين : أقوال ، وأفعال.

فالأفعال [3] :

تسبيح الحصى في كفّه [4] ..

---

(1) لم ترد في «ج».

(2) في «أ» : «الملحدين».

(3) في «أ» : «وهذه الأفعال».

(4) روى الراوندي في الخرائج والجرائح 1 / 47 ح 61 ، عن أنس ، أنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أخذ

كفّاً من الحصى فسبّحن في يده ، ثمّ صبّهنّ في يد عليّ فسبّحن في يده ، حتّى سمعنا التسبيح في أيديهما ، ثمّ صبّهنّ في أيدينا فما سبّحت في أيدينا.

وروى ابن شهر آشوب في مناقب آل أبي طالب 1 / 126 ، أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أتاه مكرز العامري وسأله آيةً ، فدعا تسع حصيّات فسبّحن في يده.

وفي حديث : فوُضعن على الأرض فلم يسبّحن وسكتن ، ثمّ عاد وأخذهنّ فسبّحن.

وعن ابن عبّاس : قال : قدم ملوك حضرموت على النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فقالوا : كيف نعلم أنّك رسول الله؟ فأخذ كفّاً من حصى ، فقال : «هذا يشهد أنّي رسول الله» ، فسبّح الحصى في يده وشهد أنّه رسول الله.

وربّ سائل يسأل : ألم يُرْوَ حديث تسبيح الحصى في الصحاح والسنن والمسانيد حتّى اقتصر المحقّق على ذِكر ما تقدّم من الكتب التي أخرجت الحديث من دون سند ، أم أنّه تعمّد إهمال هذه الكتب لغاية في نفسه؟!

أقول : بعد التحقيق والتدقيق العلمي ، بعيداً عن التعصّب وتأثيرات النفس ، تبيّن أنّ حديث تسبيح الحصى ـ في كتب الجمهور ـ هو من الأحاديث الضعيفة ، أو الموضوعة لأجل غاية في النفس ، طبقاً لقواعدهم في الحكم على الأحاديث الواهية والضعيفة والموضوعة.

ونؤكّد أنّ تضعيف هذا الحديث لا يعني :

أ ـ إخراجه من دائرة الإمكان ، ففي المعجزات التي ظهرت على يده صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله ما هو أبهر من تسبيح الحصى.

ب ـ الحطّ من قدر المعجزات ، أو التشكيك بها ، أو إنكارها ، حاشا لله ، فهذه المعجزات قد تواتر نقلها وملئت بها بطون الكتب ، كما سيأتي.

هذا ، وقد ورد الحديث في عدد من مصادر الجمهور بألفاظ مختلفة ، ومن طرق متعدّدة ، لكنّه يُعلّ بعلل شتّى ، منها : تضارب ألفاظه ، وضعف سنده ، وجرح رواته.

وروماً للاختصار فسأقتصر على ذِكر السند دون اللفظ.

* فقد رواه البخاري في «التاريخ الكبير» :

في ج 8 / 442 ح 3635 : عن ابن عبد ربّه ؛ قال إسحاق بن إبراهيم : أخبرنا

عمرو بن الحارث الزبيدي ، قال : حدّثنا عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، قال : حدّثنا حميد بن عبد الله ، أنّ عبد الرحمن بن أبي عوف حدّثه ، أنّه سمع ابن عبد ربّه ، أنّه سمع عاصم بن حميد ، قال : كان أبو ذرّ ...

وقد ورد اسم عليّ عليه السلام في الحديث ، إلاّ أنّه اقتصر على ذِكر تسبيح الحصى في يد أبي بكر وعمر وعثمان بعد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) من دون ذِكر تسبيحهنّ في يد عليّ عليه السلام !

وفي السند :

إسحاق بن إبراهيم الحمصي ، المعروف بـ : ابن زبريق.

قال النسائي : ليس بثقة.

وقال أبو داود : ليس بشيء.

وكذّبه محدّث حمص محمّد بن عوض الطائي.

انظر : ميزان الاعتدال 1 / 331 رقم 731.

* ورواه البزّار في «البحر الزخّار» ـ المعروف بـ «مسند البزّار» ـ من طريقين :

ففي ج 9 / 431 ح 4040 : حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن حبيب ومحمّد بن معمر ، قالا : حدّثنا قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، قال : رأيت أبا ذرّ ...

وفي السند :

إسحاق بن إبراهيم الحمصي ، وقد عرفت حاله.

وفي السند :

صالح بن أبي الأخضر.

قال ابن معين : ليس بالقوي.

وقال مرّة : ضعيف.

وقال البخاري وأبو حاتم : ليّن.

وقال البخاري والنسائي : ضعيف.

وقال الترمذي : يُضعَّف في الحديث.

وقال ابن عَديّ : في بعض حديثه ما ينكَر ، وهو من الضعفاء.

انظر : تهذيب التهذيب 4 / 380 رقم 640.

وفي السند كذلك :

الزهري.

روى الذهبي ، عن خارجة بن مصعب ، أنّه قال : «قدمت على الزهري وهو صاحب شرطة بني أُميّة ، فرأيته ركب وفي يديه حربة وبين يديه الناس في أيديهم الكافركوبات [وهو نوع من الأسلحة ، كما جاء في كتاب «فرهنگ فارسي» ، للدكتور محمّد معين / نشر مؤسّسة أمير كبير ـ طهران] ، فقلت : قبّح الله ذا عالم ، فلم أسمع منه».

وقال : كان يدلّس.

وكان يحيى بن سعيد لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئاً ويقول : هو بمنزلة الريح.

وكان الشافعي يقول : إرسال الزهري ليس بشيء ، فضلا عن صحبته للخلفاء من بني مروان ، وتربيته أولادهم ، وولايته القضاء لهم.

قال مكحول : إنّه أفسد نفسه بصحبة الملوك.

انظر : ميزان الاعتدال 2 / 404 رقم 2400 وج 6 / 335 رقم 8177 ، تهذيب التهذيب 9 / 451 رقم 723 ، سير أعلام النبلاء 5 / 339 رقم 160.

وفي ج 9 / 434 ح 4044 : حدّثنا عمر بن الخطّاب ، قال : حدّثنا إسحاق بن إبراهيم الحمصي ، قال : حدّثنا عمرو بن الحارث ، عن عبد الله بن سالم ، عن الزبيدي ، عن الوليد بن عبد الرحمن ، عن جبير بن نفير ، عن أبي ذرّ ...

وفي السند :

إسحاق بن إبراهيم الحمصي ، وقد عرفت حاله.

* ورواه الطبراني في «المعجم الأوسط» من طريقين :

في ج 2 / 53 ح 1266 : حدّثنا أحمد ، قال : حدّثنا المنتصر بن الوليد الجارودي ، قال : حدّثنا أبي ، قال : حدّثنا حميد بن مهران ، عن داود بن أبي هند ، عن رجل من أهل الشام ـ يعني : الوليد بن عبد الرحمن الجرشي ـ ، عن جبير بن نفير المصري ، عن أبي ذرّ ...

وفي السند :

الوليد بن عبد الرحمن الجرشي.

كان على خراج الغوطة لدى أحد حكّام بني أُمّية الجائرين ، ألا وهو هشام بن عبد الملك ، وهذا بحدّ ذاته كاف لأن يجعله يداري وليّ نعمته في رواية مثل هذه الأحاديث ، أضف إلى ذلك أنّه كان ممّن قدم على الحجّاج . والحجّاج هذا معروف السيرة ..

انظر : تهذيب التهذيب 11 / 140 رقم 234.

وفي ج 4 / 424 ح 4097 : حدّثنا عليّ بن سعيد ، قال : حدّثنا موهب بن يزيد ابن موهب الرملي ، قال : حدّثنا عبد الله بن وهب ، قال : حدّثنا محمّد بن أبي حميد ، عن ابن شهاب ، عن سعيد بن المسيّب ، عن أبي ذرّ ...

وفي ذيل الحديث : «ثمّ أعطاهنّ عليّاً ، فوضعهنّ في يده فخرسن».

قال الزهري : «هي الخلافة التي أعطاها اللهُ أبا بكر ، وعمر ، وعثمان».

وقد تقدّم حال الزهري ؛ وفي قوله هذا تعريض بخلافة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، وهو دالٌّ على ميله وانحرافه عن أمير المؤمنين عليه السلام ونصبه العداء له! وكفى بهذا جرحاً!

وفي السند :

محمّد بن أبي حميد.

قال عبد الله بن أحمد : أحاديثه مناكير.

وقال الدوري عن ابن معين : ضعيف ، ليس حديثه بشيء.

وقال الجوزجاني : واهي الحديث ، ضعيف.

وقال البخاري : منكَر الحديث.

وقال النسائي : ليس بثقة.

وقال أبو داود والدارقطني : ضعيف.

وقال ابن حبّان : لا يُحتجّ به.

انظر : التهذيب 9 / 132 رقم 183.

وفي السند كذلك :

الزهري ، وقد عرفت حاله.

* ورواه أبو نُعيم في «دلائل النبوّة» من طريقين :

ففي ج 1 / 431 ح 338 : حدّثنا محمّد بن أحمد بن الحسن ، حدّثنا أحمد بن

يوسف بن الضحّاك ، حدّثنا سليمان بن أحمد ، قال : حدّثنا أحمد بن صدقة ، قال : حدّثنا المنذر بن الوليد الجارودي ، قال : حدّثنا أبي ، حدّثنا حميد بن مهران ، عن داود بن أبي هند ، عن رجل من أهل الشام ـ يعني : الوليد بن عبد الرحمن الجرشي ـ ، عن جبير بن نفير الحضرمي ، عن أبي ذرّ الغفاري ...

وفي الحديث يقول أبو ذرّ : «وفينا أبو بكر وعمر وعثمان وعليٌّ» إلاّ أنّ تسبيح الحصى ينتهي عند عثمان ، فلاحظ وتأمّل!!

وفي السند :

الوليد بن عبد الرحمن الجرشي ، وقد ذكرنا حاله.

وفي ج 1 / 432 ح 339 : حدّثنا أحمد بن إسحاق ، حدّثنا أبو بكر بن أبي عاصم ، حدّثنا الفضل بن داود ، حدّثنا قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن سويد بن يزيد ، عن أبي ذرّ ...

وقد ذَكر الحديث من دون ذِكر الخلفاء قاطبة.

وفي السند :

صالح بن أبي الأخضر والزهري ، وقد تقدّم حالهما.

* ورواه البيهقي في «دلائل النبوّة».

ففي ج 6 / 64 ـ 65 : أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان ، أنبأنا أحمد ابن عبيد الصفّار ، حدّثنا الكديمي ، حدّثنا قريش بن أنس ، وأنبأنا صالح بن أبي الأخضر ، عن الزهري ، عن رجل يقال له : سويد بن يزيد السُلميّ ، قال : سمعت أبا ذرّ يقول : ...

وكذلك رواه محمّد بن بشّار ، عن قريش بن أنس ، عن صالح بن أبي الأخضر ـ وصالح لم يكن حافظاً ، والمحفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة ـ ، عن الزهري ، قال : ذكر الوليد بن سويد أنّ رجلا من بني سليم كبير السنّ كان ممّن أدرك أبا ذرّ بالربذة ذُكر له فذَكر هذا الحديث عن أبي ذرّ.

وفي السند :

الكُديمي.

قال ابن عَديّ : قد اتُّهم الكُديمي بالوَضْع.

وقال ابن حبّان : لعلّه قد وضَع أكثر من ألف حديث.

وقال أبو عبيد الآجري : رأيت أبا داود يطلق في الكديمي الكذب.

وقال ابن عديّ : ادّعى الرواية عمّن لم يرهم ، ترك عامّةُ مشايخنا الرواية عنه.

انظر : ميزان الاعتدال 6 / 378 رقم 8359.

وفيه أيضاً : صالح بن أبي الأخضر والزهري ، وقد عرفت حالهما.

* ورواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» من طرق عدّة اتّفق بعضها مع ما ذكرنا من الطرق السابقة ، باستثناء طريقين ينتهيان إلى أنس بن مالك :

ففي ج 39 / 120 : أخبرنا أبو بكر محمّد بن عبد الباقي ، حدّثنا أبو محمّد الجوهري ـ إملاءً ـ ، أخبرنا أبو الحسن عليّ بن محمّد بن أحمد بن لؤلؤ الورّاق ، حدّثنا عبد الرحمن بن محمّد بن المغيرة ، حدّثنا إسحاق بن وهب العلاّف ، حدّثنا عمرو بن حمّاد الفراهيدي ـ بالبصرة ـ ، حدّثنا محرز القتّات ، عن ثابت البناني ، عن أنس بن مالك.

وفي السند عدد من المجاهيل غير المعروفين ، منهم : عمرو بن حمّاد الفراهيدي ، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب 1 / 732 رقم 5031 : مجهول.

وفي ج 39 / 120 كذلك : أخبرنا أبو محمّد بن طاووس وأبو الفتح بن الرأس النجّار الأقبابي وأبو العشائر القيسي ، قالوا : أخبرنا عليّ بن محمّد الفقيه ، حدّثنا عبد الرحمن بن عثمان ، حدّثنا خيثمة بن سليمان ، حدّثنا أحمد بن سليمان الصوري ، حدّثنا محمّد بن مُصَفّى ، حدّثنا يوسف بن الصباح ، حدّثنا جرير بن عبد الحميد ، حدّثنا سعيد القافلائي ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك.

وفي السند :

محمّد بن مُصَفّى.

قال النسائي : كان مخلّطاً ، وأرجو أن يكون صدوقاً ، وقد حدّث بأحاديث مناكير.

وقال ابن حبّان : كان يُخطئ.

وقال أبو زُرعة : كان ممّن يدلّس تدليس التسوية.

نعم ، هؤلاء هم رواة حديث تسبيح الحصى المزيد ، وقد عرفت أحوالهم ، فكيف يراد أن نصدّق مثل هذا الحديث المزيد فيه ورائحة الوضع فيه واضحة جدّاً؟!

وإليك أقوال بعض العلماء حول الحديث :

1 ـ قال ابن حجر : «وأمّا تسبيح الحصى ، فليست له إلاّ هذه الطريق الواحدة مع ضعفها».

انظر : شرح الزرقاني على المواهب اللدنّيّة 6 / 499.

2 ـ قال شهاب الدين الخفاجي في «نسيم الرياض في شرح شفا القاضي عياض» 3 / 70 : «وفي (الشرح الجديد) أنّه لم يذكر عليّاً رضي الله تعالى عنه وكرّم وجهه ، فإن كان تسبيحها في يد غيره مخصوصاً بالخلفاء ، فهو خليفة كابنه الحسن أيضاً ، وأجاب بأنّه لم يكن حاضراً ثمّة ، أو لأنّ خلافته أدركت الفتنة ، على أنّ مثله لا يشين مقامه رضي الله تعالى عنه مع ما له من المناقب.

الظاهر أنّ هذه الواقعة تعدّدت ؛ لأنّ رواية أبي ذرّ أنّه لم يكن ثمّةَ غيره ،

وما في رواية البيهقي يقتضي أنّه حضرها جماعة من الصحابة ، لقوله : (رجلا رجلا) ، وعلى كليهما لم يكن معهم عليٌّ رضي الله تعالى عنه ، وفيها إشارة إلى عدم امتداد خلافته استقلالا».

3 ـ يقول العلاّمة الشيخ الأميني قدس سره في «الغدير» 10 / 144 ـ 146 : «أبو ذرّ الغفاري ، أنا لا أدري أنّ أبا ذرّ هذا هل هو الذي يقول فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : (ما أظلّت الخضراء ، ولا أقلّت الغبراء ، على ذي لهجة أصدق من أبي ذرّ) ، أو الذي يقول فيه عثمان : (إنّه شيخ كذّاب) ، ورآه أهلا لأن يهلك في المنفى؟!

ولستُ أدري مَن الحَكَمُ ها هنا؟! هو الذي يخضع لقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)؟! أو الذي يبرّر موقف عثمان ويبرّئه عن كلّ شِيَة؟!

وعلى كلّ ، ففي مَن قبله مِن رواة السوء كفاية في تفنيد الحديث».

ويقول قدس سره : «من عجيب ما نراه في هذه الرواية وأمثالها من الموضوعات في مناقب الثلاثة أو الأربعة ، تنظيم هذا الصفّ كالبنيان المرصوص الذي لا اختلاف فيه ، فلا يأتي قطّ أوّلا إلاّ أبو بكر ؛ وثانياً إلاّ عمر ، وثالثاً إلاّ عثمان ، ورابعاً ـ إنْ كان لهم رابع ـ إلاّ عليّ عليه السلام !

سبحان الله! فكأنّهم متبانون على الترتيب ، فلا يتقدّم أحدٌ أحداً ، ولا يتأخّر أحدٌ عن أحد ، ففي حديث التسبيح : جاء أبو بكر فسلّم ، ثمّ جاء عمر فسلّم ، ثمّ جاء عثمان فسلّم ، ثمّ جاء عليٌّ فسلّم».

ونبوع الماء من بين أصابعه [1] ..

ومجيء الشجرة إليه [2] ..

---

4 . وقال السيّد عليّ الحسيني الميلاني حفظه الله ، في «الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السُنّة» ، الرسالة رقم 9 ، رسالة في الأحاديث الواردة في الخلفاء على ترتيب الخلافة ، ص 7 : «ثمّ ظهر لي أنّ الحكم بالوضع لا يختصّ بأخبار أبواب المناقب ، بل أكاد أقطع بأنّ كلّ حديث كان كذلك . في مطلق الأبواب . فهو موضوع ، حتّى التي جاء فيها عن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّه يقول : جئت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان ... خرجت أنا وأبو بكر وعمر وعثمان ... أين أبو بكر وعمر وعثمان ...

وقد يكون فيها ذِكر عليّ بعدهم ، وقد لا يكون ، ولربّما جاء اسمه مقدّماً على عثمان ، لكنّهما متى ذُكرا فهما مؤخّران عن أبي بكر وعمر!!».

ونخلص من كلّ ما تقدّم بأنّ حديث تسبيح الحصى حديث موضوع جملة وتفصيلا ، وإنْ صحَّ منه شيء فلا يصحُّ إلاّ تسبيحها في يد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فزاد القوم فيه وحرّفوه ؛ فتدبّر!

(1) انظر : صحيح البخاري 1 / 89 ح 34 وج 5 / 35 ح 79 و 80 وص 38 ح 86 وص 260 ح 182 ، مسند أحمد 3 / 343 ، سنن الترمذي 5 / 556 ح 3631 وص 557 ح 3633 ، مصنّف عبد الرزّاق 11 / 267 ح 20535 ، دلائل النبوّة . لأبي نُعيم . 1 / 407 ح 314 وص 409 ح 317 ، دلائل النبوّة . للبيهقي . 6 / 11 و 12.

وانظر . كذلك . : مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب . لمحمّد بن سليمان الكوفي القاضي . 1 / 75 . 80 ح 30 . 35 ، الاحتجاج . للطبرسي . 1 / 517 ، إعلام الورى بأعلام الهدى 1 / 75 ، الثاقب في المناقب . لابن حمزة الطوسي . : 44 ، روضة الواعظين 1 / 165 ، الخرائج والجرائح 1 / 28 ح 17 ، مناقب آل أبي طالب . لابن شهر آشوب . 1 / 144.

(2) انظر : دلائل النبوّة . لأبي نُعيم . 1 / 389 . 393 ح 289 . 297 ، دلائل النبوّة . للبيهقي . 6 / 13 . 17 ، المستدرك على الصحيحين 2 / 676 ح 4237 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 8 / 158 ح 6490.

وانظر . كذلك . : نهج البلاغة : 301 خطبة رقم 192 ، إعلام الورى بأعلام الهدى 1 / 74 ، الطرائف : 415 ، كشف الغمّة 1 / 23 ، روضة الواعظين 1 / 166 ، مناقب آل أبي طالب . لابن شهر آشوب . 1 / 171 . 172.

ونحو ذلك ممّا ظهر على يديه [1].

---

(1) ومن المعجزات الباهرة التي ظهرت على يد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) :

1 ـ ردّ الشمس :

روى الطبراني ، عن أسماء بنت عميس ، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) صلّى الظهر بالصهباء ، ثمّ أرسل عليّاً في حاجة ، فرجع وقد صلّى النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) العصر ، فوضع النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) رأسه في حجر عليّ فنام ، فلم يحرّكه حتّى غابت الشمس ، فقال النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : «اللّهمّ إنّ عبدك عليّاً احتبس بنفسه على نبيّه ، فرُدّ عليه الشمس» ، قالت : فطلعت عليه الشمس حتّى رفعت على الجبال وعلى الأرض ، وقام عليٌّ فتوضّأ وصلّى العصر ، ثمّ غابت ، وذلك بالصهباء.

انظر : المعجم الكبير 24 / 144 ح 382 وص 147 ـ 152 ح 390 و 391.

هذا في حياة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كما إنّها رُدّت لأمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام مرّة أُخرى بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في أرض بابل بعد منصرفه من صِفّين.

ولقد أشبع الشيخ محمّد حسن المظفّر قدس سره ذلك كلّه دراسةً وتحليلا ، في كتابه «دلائل الصدق» ، الذي قامت بتحقيقه مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث / فرع دمشق ، وقد عضّدت ما جاء به الشيخ المظفّر قدس سره بما يدحض تشكيك المشكّكين به ، وقول القائلين بوضعه ، وضعف سنده ، إضافة إلى ذِكر أكثر من خمسة وعشرين مصدراً خرّجت الحديث.

راجع : دلائل الصدق 6 / 207 ـ 223.

وانظر ـ كذلك ـ : الكافي 4 / 562 ح 7 ، خصائص أمير المؤمنين ـ للشريف الرضي ـ : 24 ، مناقب أمير المؤمنين ـ لمحمّد بن سليمان الكوفي 2 / 516 ـ 518 ح 1020 ـ 1023 ، الإرشاد 1 / 345 ـ 347 ، من لا يحضره الفقيه 1 / 130 ح 610 وج 4 / 28 (مشيخة الفقيه) ، الخرائج والجرائح 1 / 52 ح 81 ، المستجاد من كتاب الإرشاد ـ للعلاّمة الحلّي ـ : 140 ـ 143 ، مناقب آل أبي طالب ـ لابن شهر آشوب ـ 2 / 353 ـ 355.

2 ـ انشقاق القمر :

عن أبي نُعيم ـ في قوله تعالى : ﴿**اقتربتِ الساعةُ وانشَقَّ القمر**﴾ ـ قال ابن عبّاس : اجتمعت المشركون إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، منهم الوليد بن المغيرة ، وأبو جهل بن هشام ، والعاصُ بن وائل ، والعاص بن هشام ، والأسود بن عبد

والأقوال :

هي القرآن خاصّة ، الذي هو كلام الله سبحانه.

* وكذلك النصوص من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) على أمير المؤمنين عليه السلام قسمان : أحدهما أفعال ، والآخر أقوال.

يغوث ، والأسود بن المطّلب بن أسد بن عبد العزّى ، وزمعَة بن الأسود ، والنضر ابن الحارث ، ونظراؤهم كثير ، فقالوا للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : إن كنت صادقاً فشُقّ القمر لنا فرقتين ، نصفاً على أبي قبيس . جبل بمكّة . ، ونصفاً على قُعيقعان . جبل بالأهواز . ؛ فقال لهم رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : إن فعلت تؤمنوا؟ قالوا : نعم ؛ وكانت ليلة بَدْر ، فسأل رسولُ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) اللهَ عزّ وجلّ أن يعطيه ما سألوا ، فأمسى القمرُ قد مَثُلَ نِصفاً على أبي قبيس ، ونصفاً على قُعيقعان ، ورسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ينادي : يا أبا سلمة بن عبد الأسد ، والأرقم بن أبي الأرقم! اشهدوا.

وفي رواية : إنّ أحبار اليهود طلبوا من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) آيةً ليؤمنوا به ، فسأل (صلى الله عليه وآله وسلم) ربّه عزّ وجلّ أن يريهم آية ، فأراهم القمر قد انشقّ ، فصار قمرين ، أحدهما على الصَّفا ، والآخر على المروَة.

انظر : دلائل النبوّة . لأبي نُعيم . 1 / 280 ح 209.

وراجع : صحيح البخاري 5 / 59 . 60 ح 137 . 139 ، مسند أحمد 3 / 207 ، صحيح مسلم 8 / 132 و 133 ، سنن الترمذي 4 / 414 ح 2182 ، مسند أبي يعلى 5 / 424 ح 3113 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 8 / 145 ح 6461 . 6463 ، تفسير الطبري 11 / 544 . 547 ح 32688 . 32719 ، تفسير الفخر الرازي 15 / 92.

وانظر . كذلك . : الأمالي . للطوسي . : 341 ح 697 ، مناقب الإمام أمير المؤمنين . لمحمّد بن سليمان الكوفي . 1 / 42 . 44 ح 13 ، روضة الواعظين 1 / 166 ، مجمع البيان 9 / 277 . 278 ، مناقب آل أبي طالب . لابن شهر آشوب . 1 / 163.

فأمّا النصّ بالأفعال من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) :

فهو ما خصّ به أمير المؤمنين عليه السلام دون الناس أجمعين ، وتميّز [1] به عن سائر الأُمّة في الدنيا والدين ، من التفضيل الموجب للإجلال والتعظيم ..

كمؤاخاته له [2] عليه السلام [3] ..

---

(1) في «ج» : «وميّز».

(2) في «أ» : «بنفسه» بدل «له».

(3) روى أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» ، من عدّة طرق ، أنّ النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) آخى بين الناس وترك عليّاً حتّى بقي آخرهم لا يرى له أخاً ، فقال : يا رسول الله! آخيت بين أصحابك وتركتني؟!

فقال : «**إنّما تركتك لنفسي ، أنت أخي وأنا أخوك ، فإنْ ذكرَكَ أحدٌ فقل : أنا عبدُ الله وأخو رسوله ؛ لا يدّعيها بعدك إلاّ كذّاب.**

والذي بعثني بالحقّ ، ما أخّرتك إلاّ لنفسي ، وأنت منّي بمنزلة هارون من موسى ، إلاّ أنّه لا نبيَّ بعدي ، وأنت أخي ، ووارثي».

فضائل الصحابة 2 / 765 ح 1055 وص 792 ح 1085 وص 829 ح 1137 ، ينابيع المودّة 1 / 177 ح 1 عن مسند أحمد . ولم نجده فيه ..

وانظر : سنن الترمذي 5 / 595 ح 3720 ، الطبقات الكبرى . لابن سعد . 3 / 16 ، السيرة النبوية . لابن هشام . 3 / 36 ، السيرة النبوية . لابن حبّان . : 149 ، المستدرك على الصحيحين 3 / 15 . 16 ح 4288 . 4289 ، الاستيعاب 3 / 1098 ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام . لابن المغازلي . : 88 . 89 ح 57 . 60 ، مصابيح السُنّة 4 / 173 ح 4769 ، تاريخ دمشق 42 / 51 . 62 ، كنز العمّال 13 / 105 . 106 ح 36345 وص 140 ح 36440.

وانظر . كذلك . : الأمالي . للصدوق . : 427 ح 563 ، الأمالي . للطوسي . : 586 ح 1214 وص 587 ح 1215 ، مناقب أمير المؤمنين . لمحمّد بن سليمان الكوفي . 1 / 343 ح 269 ، شرح الأخبار 1 / 191 ح 150 ، كشف الغمّة 1 / 326 ، دلائل الصدق 6 / 122.

وإنكاحه سيّدة نساء العالمين ابنته [1] ..

وأنّه لم يُوَلِّ عليه أحد قطّ من أصحابه في جيش إلاّ (جعله المقدّم) [2] فيه على جميع من معه ..

وأنّه لم ينقم عليه مع طول الصحبة وتراخي المدّة ..

ولا أنكر منه فِعلا ..

ولا استبطاه في صغير من الأُمور ولا كبير ، مع كثرة ما توجّه منه إلى جماعة من أصحابه من التقريع ، تصريحاً أو تلويحاً ..

ونحو ما ذكرناه من الأفعال المفضّلة له على مَن سواه.

وإنّما شهدت هذه الأفعال والأحوال باستحقاقه للإمامة على الأنام ، ونبّهت على أنّه أَوْلى بالمقام [3] ، من قبل أنّها دلّت على الفضل العظيم والاختصاص الشديد.

فقد كشفت عن قوّة الأسباب التي هي (أشرف الولايات) [4] ؛

---

(1) انظر : فضائل الصحابة . لأحمد بن حنبل . 2 / 761 . 762 ح 1051 ، وانظر : سنن النسائي 6 / 62 ، السنن الكبرى . للنسائي . 3 / 265 ح 5329 وج 5 / 143 ح 8508 ، المعجم الكبير 4 / 34 ح 3571 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 9 / 51 ح 6909 ، الطبقات الكبرى . لابن سعد . 8 / 16 رقم 4097 ، المستدرك على الصحيحين 2 / 181 ح 2705 ، مشكاة المصابيح 3 / 360 ح 6104 ، مجمع الزوائد 9 / 204 ، موارد الظمآن : 549 ح 2224.

وانظر .كذلك . : الأمالي . للطوسي . : 49 ح 44 ، الأمالي . للصدوق . 653 ح 890 ، روضة الواعظين 1 / 333 ح 432 ، شرح الأخبار 2 / 355 . 359 ح 713 . 715 ، إعلام الورى 1 / 297 ، مناقب أمير المؤمنين . لمحمّد بن سليمان الكوفي . 2 / 203 ح 675 ، دلائل الصدق 6 / 187.

(2) في «ج» : «عليٌّ المتقدّم».

(3) في «ج» : «بمقام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منهم».

(4) في «ج» : «أطرف الدلالات».

لأنّ من (كان أكبر) [1] فضلا ، وأعلى في الدين مكاناً ، فهو أَوْلى بالتقديم [2] وأحقّ بالتعظيم ..

ولأنّ العادة في من يرشّح لشريف الولايات ويؤهّل لعظيمها أن يبيّنه (على بعض ما ذكرناه ، وقد قال قوم من أصحابنا : إنّ دلالة الفعل ربّما كانت أكثر من دلالة القول وأبعد من الشبهة) [3] ؛ لأنّ القول يدخله المجازات ، ويحتمله ضروباً من التأويلات ، ولا يحتملها الفعل [4].

وكذلك كانت آيات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التي هي الأفعال ، أكثر من آياته التي هي الأقوال ؛ لأنّ الشبهة لا تعترض مَن شاهد تلك الأفعال كاعتراضها لمن سمع الأقوال ، وقد جمع الله تعالى الدلالتين لسيّدنا رسول الله حتّى [5] لم يجتمعا [6] لأحد من الأنبياء قبله.

وأمّا النصّ بالأقوال على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ، فينقسم قسمين :

أحدهما : هو النصّ الجلي ، الذي علم سامعوه من

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) مراده منه بالاضطرار ، وإن كان الآن يُعلم ثبوته بالاستدلال ، وهو قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «**سلِّموا على عليّ بإمرة المؤمنين**» [7].

---

(1) في «ج» : «هو أكثر».

(2) في «ج» : «بالتقدّم».

(3) في «ج» بدل ما بين القوسين : «عليه».

(4) في «ج» : «العقل».

(5) لم ترد في «أ».

(6) في «ج» : «يجمعها».

(7) تاريخ دمشق 42 / 303 ، شرح المقاصد 5 / 259.

وقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «**هذا خليفتي فيكم مِن بعدي ، فاسمعوا له وأطيعوا**» [1].

والآخر : **هو النصّ الخفي** ، الذي لا يُقطع على أنّ سامعيه من الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) علموا النصّ بالإمامة منه اضطراراً ، ولا يمنع عندنا أن يكون علموه استدلالا ، من حيث اعتبار دلالة اللفظ.

فأمّا نحن ، فإنّا لا نعلم ثبوته والمراد منه إلاّ بالاستدلال ،

كقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «**أنت منّي بمنزلة هارون من موسى**» [2].

وانظر : الكافي 1 / 292 ح 1 ،كتاب سُليم بن قيس : 127 ، الإرشاد 1 / 48 ، عيون أخبار الرضا 1 / 73 ح 312 ، مجمع البيان 6 / 184 ، إعلام الورى 1 / 307 ، 322 ، بشارة المصطفى . للطبري . : 286 ، نهج الإيمان . لابن جبر . : 461 . 474 ، مناقب آل أبي طالب . لابن شهر آشوب . 3 / 65 . 67 ، اليقين باختصاص مولانا عليّ بإمرة المؤمنين . لابن طاووس . : 129 . 458.

(1) تهذيب الآثار 4 / 62 ح 127 ، تفسير الطبري 9 / 483 . 484 ح 26806 ، تفسير البغوي 3 / 341 . 342 ، تاريخ دمشق 42 / 49 . 50 ، تفسير ابن كثير 3 / 340 ، البداية والنهاية 3 / 32 . 33 ، شرح نهج البلاغة 13 / 211 ،كنز العمّال 13 / 133 ح 36419.

وانظر : شرح الأخبار 1 / 107 ، 116 ، مناقب أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب . لمحمّد بن سليمان الكوفي . 1 / 370 . 376 ح 294 . 296 ، الأمالي . للطوسي . : 583 ، مناقب آل أبي طالب . لابن شهر آشوب . 2 / 32.

(2) مسند أحمد 1 / 170 و 173 و 175 و 177 و 179 و 182 و 184 و 185 وج 3 / 32 و 338 وج 6 / 369 و 438 ، صحيح البخاري 5 / 89 ح 202 وج 6 / 18 ح 408 ، صحيح مسلم 7 / 120.

وانظر : سنن الترمذي 5 / 596 ح 3724 وص 599 ح 3730 و 3731 ، سنن ابن ماجة 1 / 42 . 43 ح 115 وص 45 ح 121 ، السنن الكبرى . للنسائي . 5 / 44 ح 8138 . 8143 وص 119 . 125 ح 8429 . 8449 من طرق كثيرة وص 240 ح 8780 ، مسند الطيالسي : 28 و 29 ح 205 و 209 ، مصنّف عبد الرزّاق

5 / 406 ح 9745 وج 11 / 226 ح 20390 ، مسند الحميدي 1 / 38 ح 71 ، الطبقات الكبرى . لابن سعد . 3 / 16 . 17 ، مصنّف ابن أبي شيبة 7 / 11496 . 15 وج 8 / 562 ح 4 ، فضائل الصحابة . لأحمد بن حنبل . 2 / 700 . 701 ح 954 و 956 و 957 وص 703 . 704 ح 960 وص 732 . 733 ح 1005 . 1006 و 740 . 741 ح 1020 وص 755 ح 1041 وص 757 ح 1045 وص 785 ح 1079 ، مسند سعد بن أبي وقّاص . للدورقي . : 51 ح 19 وص 103 ح 49 وص 136 ح 75 و 76 وص 139 ح 80 وص 174 . 177 ح 100 . 102 ، التاريخ الكبير 1 / 115 رقم 333 ، السُنّة . لابن أبي عاصم . : 551 ح 1188 وص 586 . 589 ح 1331 . 1351 وص 595 . 596 ح 1381 . 1387 ، مسند البزّار 3 / 276 . 279 ح 1065 و 1066 و 1068 وص 283 . 285 ح 1074 . 1076 وص 324 ح 1120 وص 368 ح 1170 ، مسند أبي يعلى 1 / 285 . 286 ح 344 وج 2 / 57 ح 698 وص 66 ح 709 وص 73 ح 718 وص 86 ح 738 و 739 وص 99 ح 755 وص 132 ح 809 وج 12 / 310 ح 6883 ، المعجم الكبير 1 / 146 ح 328 وص 148 ح 333 و 334 وج 2 / 247 ح 2035 وج 4 / 17 ح 3515 وص 184 ح 4087 وج 5 / 203 ح 5094 و 5095 وج 11 / 61 ح 11087 وص 63 ح 11092 وج 12 / 78 ح 12593 وج 19 / 291 ح 647 وج 23 / 377 ح 892 وج 24 / 146 . 147 ح 384 . 389 ، المعجم الأوسط 3 / 211 ح 2749 وج 4 / 484 ح 4248 وج 5 / 439 ح 5335 وج 6 / 32 ح 5569 وص 138 ح 5845 وص 146 ح 5866 وج 7 / 361 ح 7592 وج 8 / 74 ح 7894 ، المعجم الصغير 2 / 22 و 54 ، الكنى والأسماء . للدولابي . 1 / 192 ، الجعديات 2 / 77 ح 2058 ، مسند الشاشي 1 / 161 ح 99 وص 165 . 166 ح 105 و 106 وص 186 ح 134 وص 188 . 189 ح 137 وص 195 ح 147 و 148 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 8 / 221 ح 6609 وج 9 / 40 . 41 ح 6887 و 6888 ، الغيلانيات 1 / 97 ح 50 وص 170 ح 128 ، طبقات المحدّثين بأصفهان . لأبي الشيخ . 4 / 264 ح 1020 رقم 655 ، العلل الواردة في الأحاديث . للدارقطني . 4 / 373 . 376 رقم 638 ، المستدرك على الصحيحين 2 / 367 ح 3294 وج 3 / 117 ح 4575 ، حلية الأولياء 7 / 195 . 196 ، السنن الكبرى . للبيهقي . 9 / 40 ،

وكقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : «**مَن كنت مولاه فعليٌّ مولاه**» [1].

فأمّا النصّ الجلي ـ الذي قدّمنا ذِكره ـ فتفرّد بنقله الشيعة الإمامية خاصّة ، من دون خصومهم ، (إلاّ مَن لم يفطن بما عليه من أصحاب حديث العامّة ، فإنّهم قد أتوا به أيضاً في رواياتهم ، وجميع أهل النظر من مخالفي الإمامية يجحدونه وينكرونه كما يجحد) [2] اليهود والنصارى معجزات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) التي هي الأفعال وتنكرها ، وينفرد المسلمون دونهم بنقلها.

الاستيعاب 3 / 1097 وقال : «وهو من أثبت الآثار وأصحّها» ، تاريخ بغداد 1 / 325 وج 3 / 406 وج 4 / 204 و 383 وج 8 / 53 و 268 وج 9 / 365 وج 10 / 43 وج 11 / 432 وج 12 / 323 ، مناقب الإمام عليّ عليه السلام ـ لابن المغازلي ـ : 79 ـ 87 ح 40 ـ 56 من عدّة طرق ، تاريخ دمشق 42 / 142 ـ 186 من طرق كثيرة جدّاً.

(1) انظر : مصنّف ابن أبي شيبة 7 / 503 ح 55 ، مسند أحمد 1 / 152 وج 4 / 281 و 368 و 370 و 372 و 373 وج 5 / 419 ، وورد مؤدّاه في الأخبار الموفّقيات : 260 ح 171 ، سنن ابن ماجة 1 / 43 ح 116 وص 45 ح 121 ، سنن الترمذي 5 / 591 ح 3713 وقال : «هذا حديث حسن صحيح» ، العقد الفريد 3 / 312 ، مسند الشاشي 1 / 127 و 165 ـ 166 ح 106 ، المعجم الكبير 3 / 179 ح 3049 وص 180 ح 3052 وج 4 / 173 ح 4052 وج 5 / 165 و 166 ح 4968 و 4969 وص 170 ح 4983 وص 171 ح 4985 و 4986 وص 193 ح 5065 وص 194 ح 5066 وص 195 ح 5068 ـ 5071 وص 212 ح 5128 وج 12 / 77 ذ ح 12593 وج 13 / 291 ح 646 ، تاريخ أصبهان 1 / 162 ذيل رقم 142 ، المستدرك على الصحيحين 3 / 118 ح 4576 و 4577 وتعقّبهما الحاكم قائلا : «حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه» وأقرّ الذهبيُّ الحديثَ الأوّلَ في «التلخيص» وص 119 ح 4578 وتعقّبه الحاكم بقوله : «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرّجاه» وأقرّه الذهبي في «التلخيص» أيضاً ، وص 126 ح 4601 ، تاريخ بغداد 7 / 377 وج 12 / 344 ، مصابيح السُنّة 4 / 172 ح 4767.

(2) في «ج» : «للأُمّة تنظر لِما عليه من أصحاب مذهب».

فالشيعة تستدلّ على ثبوت النصّ الجليّ بتواترها ، كما يستدلّ المسلمون على ثبوت معجزات النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ التي هي الأفعال ـ بتواترهم بها.

فكلُّ طعن (يطعنها بها) [1] النصّاب على الشيعة في ما يذكرونه من تواترهم (بثبوت النصّ الجليّ ، وارد عليهم في ما يذكرونه من تواترهم) [2] بنقل الأفعال من المعجزات الواردة على يد الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وإنّما استعارته النواصب منهم.

والطريقة في الاستدلال على ثبوت النصّ الجليّ ، هي الطريقة على ثبوت الأفعال من معجزات الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم).

فقد بان لك ـ من هذا الوجه ـ أنّ الطاعن في الإمامة كالطاعن في الرسالة ، وأنّ المثبت للإمامة كالمثبت للرسالة.

وأمّا النصّ الخفيّ على أمير المؤمنين عليه السلام ، فقد نقله الشيعي والناصبي ، واتّفقت الأُمّة على صحّته ، (ولم يخالف القول بخلافه في أنّ رسول الله نطق به) [3].

لكنّ النواصب تدّعي ، أنّه ليس بحجّة في ثبوت إمامة أمير

---

(1) في «أ» : «تعلّق به».

(2) أثبتناه من «أ».

(3) كذا في «أ» ، وفي «ج» : «ولم يخالف بجعل الخلافة في آل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لطف به».

وفي كليهما اضطراب ، والمراد هو أنّه لم يخالف أحدٌ من الأُمّة القولَ في أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قد نطق بالنصوص الخفيّة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليّ عليه السلام .

المؤمنين عليه السلام ، وتؤوّله [1] تأويلات تصرفه بها عن المراد ، وتقول : هو دالٌّ على فضيلة ورتبة جليلة ، وليس بدالّ على إمامته.

وهذا نظير تسليم (اليهود والنصارى) [2] لها ، أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أتى الناس بآيات الأقوال التي هي القرآن ، وزعمهم أنّها ليست بحجّة في ثبوت نبوّته ، وقولهم : هي دالّة على بلاغة في المنطق وفصاحة جليلة ، وليست بدالّة على النبوّة.

فتحتاج الشيعة أن تبيّن [3] لمخالفيها أنّ هذا النصّ الخفيّ دالٌّ على الإمامة ، كما يحتاج المسلمون كافّة إلى أن يبيّنوا [4] لمخالفيهم أنّ الأقوال ـ التي هي القرآن ـ دالّة على النبوّة ، فالطاعن على إحدى الطريقتين كالطاعن عليهما ، والمثبت لإحداهما كالمثبت لهما ، فقد بان لك من هذا الوجه صحّة ما ذكرنا [5].

---

(1) في «أ» : «وتتأوّله».

(2) في «ج» : «اليهودي والنصراني».

(3) في «ج» : «تنهي».

الإنهاء : الإبلاغ. وأنهيتُ إليه الخبر فانتهى وتناهى أي بلغ ، وتقول : أنهيتُ إليه السهم أي أوصلته إليه ، وأنهيت إليه الكتابَ والرِّسالة ، وأنهى الشيءَ : أبلغهُ.

انظر : لسان العرب 14 / 314 مادّة «نهي».

(4) في «ج» : «ينهوا».

(5) هذه المقدّمة بتمامها لم ترد في «ب».

فصل في حكاية مجلس

وقد فرضنا أنّ ثلاثة اجتمعوا في مجلس ، أحدهم يهودي ، والآخر معتزلي [1] ، والآخر شيعي إمامي ، وأنّهم تناظروا في النبوّة والإمامة ، فتراجع [2] بينهم النظر ، حتّى حصل ـ في التشبيه ـ كالكَرّ والفرّ ..

وإنّ اليهودي افتتح الكلام ، فسأل المعتزلي عن الدلالة على صحّة نبوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم)؟

---

(1) المعتزلة : إحدى الفرق الإسلامية الرئيسة ، ويسمّون بالعدلية أو : أصحاب العدل ؛ ظهرت في أوائل القرن الثاني الهجري ، وسبب تسميتهم بالمعتزلة نسبة إلى واصل بن عطاء الذي اعتزل مجلس الحسن البصري بسبب اختلافهم حول مرتكب الكبيرة هل هو كافر أو مؤمن؟ فكان واصل يذهب إلى القول بأنّه ليس بمؤمن ولا كافر ، فاعتزل حلقة الحسن وأخذ يقرّر ما ذهب إليه لمن معه.

وينبزهم خصومُهم بالقدرية ، لقولهم بنفي القدر ، وهم يردّون هذه النسبة إليهم لقولهم بإثباته.

وأُصول المعتزلة خمسة ، هي : التوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؛ وهم فرق عديدة إلاّ أنّ أشهرها مدرستان ، المدرسة البصرية ، والمدرسة البغدادية.

وأبرز رجال المعتزلة : واصل بن عطاء ، النظّام ، أبو الحسين البصري ، أبو الهذيل العلاّف ، الكعبي ، أبو علي وابنه أبو هاشم الجبّائيّين ، أبو جعفر الإسكافي ، أبو القاسم البلخي ، القاضي عبد الجبّار.

انظر : طبقات المعتزلة : 2 وما بعدها ، مقالات الإسلاميّين : 155 وما بعدها ، الملل والنحل ـ للشهرستاني ـ 1 / 38 وما بعدها ، الفرق بين الفرق : 93 وما بعدها.

(2) في «ب» و «ج» : «فترجّح».

فقال المعتزلي :

الدليل [1] على ذلك ، أنّ الله تعالى أبانه بالمعجزات الخارقة للعادات ، التي أظهرها على يده [2] ، ودلّ بها على صدقه ، كتسبيح الحصى في كفّه ، ونبع الماء من بين أصابعه ، وحنين الجذع إليه ، ومجيء الشجرة حتّى وقفت [3] بين يديه ، وفي واحدة من هذه كفاية في إثبات النبوّة.

قال له اليهودي :

من أين ثبت عندك صحّة ذلك؟

قال المعتزلي :

من نقل المسلمين بأسرهم ، وقد اشتمل بعضهم على الصفات التي ينقطع العذر معها بخبرهم لكثرتهم ، وبعد تعارفهم واستحالة التواطؤ والافتعال منهم وعليهم ، وقد نقلوا بأجمعهم نقلا متواتراً ، عن أسلافهم ، عمّن قبلهم ، إلى أن يتّصل [4] النقل بالّذين عاصروا النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أنّهم شاهدوا هذه الآيات الخارقة للعادات على يده ، وأخبروا بها خَلَفَهُم ؛ فوجب علينا تصديقهم ؛ لأنّ من المستحيل كذب مثلهم.

---

(1) في «ب» : «الدلالة».

(2) في «ج» : «أظهر على يديه».

(3) في «أ» و «ج» : «وقعت».

(4) في «ج» : «اتّصل».

فلمّا استوفى المعتزلي دليله .. **قال له الشيعي** :

رحم الله من أنصف من نفسه ، وأوجب عليها من الحقّ مثل ما أوجبه لها على خصمه.

اعلم ـ رحمك الله ـ أنّ حجّتك على اليهودي (حجّتنا) [1] عليك ، فإن تَكُنْ صحيحة ، فالتزم [2] كلّ ما ساقته [3] إليك ، وإن تكن باطلة لم يبق شيء في يدك.

قال له المعتزلي :

وكيف ذلك؟

قال له الشيعي :

لأنّك لم تزل تَسمَعُنا ـ معاشر الشيعة ـ ونحن نقول : إنّ أميرالمؤمنين عليه السلام هو الإمام المفترض الطاعة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وإنّه نصّ عليه النصّ الجليّ الذي أبانه الله تعالى ، مثل قوله يوم الدار [4] : «**أيّكم**

---

(1) في «ب» : «حجّة لنا» ، وفي «ج» : «هي حجّة لنا».

(2) في «ب» : «ما لقوم» ؛ وفي «ج» : «فالقول».

(3) في «ج» : «ساقه».

(4) يوم الدار : هو اليوم الذي نزلت فيه آية ﴿**وأنذر عشيرتك الأقربين**﴾ سورة الشعراء 26 : 214 ، والذي دعا فيه رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) عشيرته وأقرباءه إلى طعام صنعه لهم ليطلب منهم مؤازرته وتحمّل أعباء نشر الرسالة معه قائلا لهم : «أيّكم يؤازرني ...؟» الحديث ، فلم يُجِبه إلى ذلك سوى الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام.

يبايعني على هذا الأمر يكُن أخي ، ووزيري ، وخليفتي من بعدي؟» [1].

وقوله : «**سلّموا على عليّ بإمرة المؤمنين**» [2].

وقوله ـ وقد أشار إليه ـ : «**هذا خليفتي فيكم من بعدي ، فاسمعوا له وأطيعوا**» [3].

ففي [4] واحدة من هذه النصوص كفاية في إثبات إمامته ، فدليلنا الآن على صحّة هذه النصوص هو دليلك الذي أوردته بعينه ؛ وذلك [5] أنّا ـ معاشر الشيعة ـ قد طبّقنا الأرض كثرةً ، حتّى اشتمل بعضنا على

---

(1) انظر : فضائل الصحابة ـ لأحمد بن حنبل ـ 2 / 807 ـ 808 ح 1108 وص 871 ح 1196 وص 887 ح 1220 ، السنن الكبرى ـ للنسائي ـ 5 / 125 ـ 126 ح 8451 ، مسند البزّار 2 / 105 ـ 106 ح 456 ، المعجم الأوسط 3 / 241 ح 2836 ، تفسير الحبري : 348 ، تهذيب الآثار 4 / 60 ح 50 وص 62 ح 127 ، تاريخ الطبري 1 / 542 ـ 543 ، تفسير الطبري 9 / 483 ـ 484 ح 26806 ، العلل الواردة في الأحاديث ـ للدارقطني ـ 3 / 275 رقم 293 ، المستدرك على الصحيحين 3 / 143 ح 4652 ، تفسير الثعلبي 7 / 182 ، دلائل النبوّة ـ لأبي نعيم ـ 2 / 425 ح 331 قطعة منه ، دلائل النبوّة ـ للبيهقي ـ 2 / 179 ـ 180 قطعة منه ، شواهد التنزيل 1 / 420 ـ 421 ح 580 ، تفسير البغوي 3 / 341 ـ 342 ، تاريخ دمشق 42 / 49 ـ 50 ، الوفا بأحوال المصطفى : 183 ـ 184 ح 249 ، كفاية الطالب : 205 ـ 206 ، فرائد السمطين 1 / 85 ح 65 ، تفسير ابن كثير 3 / 339 ، السيرة النبوية ـ لابن كثير ـ 1 / 457 ـ 459 ، البداية والنهاية 3 / 32 ـ 33 ، مجمع الزوائد 8 / 302 ، الدرّ المنثور 6 / 327 ـ 328 ، كنز العمّال 13 / 131 ـ 133 ح 36419 ، ينابيع المودّة 1 / 311 ـ 312 ح 1 و 2.

(2) تقدّم تخريجه في الصفحة 50 هامش 7.

(3) تقدّم تخريجه في الصفحة 51 هامش 1.

(4) في «أ» و «ب» : «وفي».

(5) في «ب» و «ج» : «وذاك».

الصفات التي معها ينقطع العذر بخبرنا ؛ لكثرتنا ، وبعد [1] تعارفنا ، واستحالة التواطؤ والافتعال منّا وعلينا.

وقد نقلنا بأجمعنا ، نقلا متواتراً عن أسلافنا ، عمّن قبلهم [2] من متقدّمي سلفنا ، إلى أن يتّصل [3] النقل بالّذين عاصروا الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أنّهم سمعوا هذه النصوص الجليّة منه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ونقلوا ذلك إلينا ؛ فمن الواجب عليك تصديقنا ؛ لأنّه لم تجر العادة بكذب مثلنا.

وهذا بعينه هو كلامك وحجّتك التي أجريتها [4].

قال المعتزلي للشيعي :

لا يصحّ لك ما ذكرت ؛ لأنّا جميعاً قد اتّفقنا على الإقرار بالنبوّة ، والتمسّك بالشريعة ، وقد كان سلفنا موجودين في الأوقات التي تذكر أنّ النصّ كان فيها على صاحبكم ، وكانوا ذوي ديانة وأمانة ، طائعين لله سبحانه ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فلو [5] كان ما تدّعيه من النصّ حقّاً ، لم يختصّ سلفكم بنقله دون سلفنا ، ولسلّمه الكلّ إقراراً وإذعاناً ، ونقلوه بأجمعهم إلينا ، كما نقلوا ما سواه من معجزات النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) إلينا.

فلمّا رأيناكم اختصصتم بذلك دوننا ، علمنا بطلان دعواكم ، وفساد قولكم ، وخرج الدليل من أيديكم.

---

(1) في «ب» هنا زيادة : «كثرة».

(2) في «ج» : «قبلنا».

(3) في «ج» : «اتّصل».

(4) في «ب» : «اخترتها».

(5) في «أ» : «ولو».

فرام الشيعي الجواب عن هذه الزيادة ، **فسبقه اليهودي** إلى الكلام **فقال للمعتزلي** :

أخبرني ـ أعزّك الله ـ هل تأمّلت ما هو عائد لنا عليك في ما ذكرت ، ولازم لك في النبوّة على ما أوردت ، أو لَمْ تتأمّل ذلك؟

قال المعتزلي :

وما الذي يعود علَيَّ منه ويلزمني؟

قال اليهودي :

أُخاطبك بمثل ما خاطبتَ به الشيعي سواء ، فأقول : لا يصحّ لك ما ذكرت ، لأنّا معاشر اليهود ، قد اتّفقنا مع المسلمين على الإقرار بالله تعالى ، واعتقاد توحيده ، والإقرار بموسى نبيّه عليه السلام ، وقد كان سلفنا موجودين في الأوقات التي تذكر أنّ المعجزات ظهرت فيها على يد صاحبكم ، وقد كانوا ذوي ديانة وأمانة ، طائعين لله عزّ وجلّ ولنبيّه موسى عليه السلام ، فلو كان ما تدّعيه من ظهور المعجزات حقّاً ، لم يختصّ به سلفكم دون سلفنا؟! ولسلّم ذلك الكلّ إقراراً وإذعاناً ، ونقلوه بأجمعهم إلينا ، كما نقلوا ما سواه من معجزات نبيّنا موسى عليه السلام .

فلمّا اختصصتم بذلك دوننا ، علمنا بطلان دعواكم ، وفساد قولكم ، وخرج الدليل من أيديكم.

فانظر ، فإن كان هذا كلاماً صحيحاً ، فقد أفسد [1] عليك دليلك

---

(1) في «ج» : «أفسدتُ».

في النبوّة ، وإن كان باطلا ، فقد سقط الكلام عن صاحبك ، ولزمك بما أورده عليك أن تقول معه بالإمامة ، وما نراه إلاّ مستمرّاً ، وهو من خاصّ كلامنا ، وأظنّكم استعرتموه منّا.

قال المعتزلي لليهودي :

هذا الكلام لا يغنيك ، ولا ينفذك [1] مِن توجّه الحجّة [2] عليك ؛ لأنّ أسلافكم ـ معشر اليهود ـ كانوا من المعاداة لسيّدنا ونبيّنا [3] رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) والحسد والبغضة له ، على أمر حملهم على إنكار ما شاهدوه من معجزاته ، ودفع ما علموه من آياته ، فطووا ذلك وكتموه ، وستروه ولم ينقلوه.

والجحد والكتمان يجوز على الخلق العظيم والجمّ الغفير ، وليس ذلك كالافتعال الذي هو منهم مستحيل ..

والذي يوضح عن الفرق بين الافتعال والكتمان ، أنّ الخبر لا بُدّ له من صيغة ، وتلك الصيغة لا يجوز وقوعها من الجماعة افتعالا ، إلاّ بعد الاتّفاق والتواطؤ (باجتماع أو مراسلة) [4] ، والخلق العظيم والجمّ الغفير يستحيل منهم الاتّفاق والتواطؤ ، فافتعال الخبر لا يقع [5] منهم ..

---

(1) النَّفاذُ : الجَوازُ ؛ أي : جواز الشيء والخلوص منه ، تقول : نَفَذْتُ أي جُزْتُ ، وقد نَفَذَ يَنْفُذُ نَفَاذاً ونُفُوذاً.

انظر : لسان العرب 14 / 229 مادّة «نفذ».

(2) في «أ» و «ج» : «الحكمة».

(3) لم ترد في «أ» و «ب».

(4) في «أ» : «بالإجماع أو المراسلة».

(5) في «ب» و «ج» : «لا يصحّ».

وأمّا [1] كتمانه فممكن ؛ لأنّ الكتمان لا صيغة له ، وإنّما هو طيّ الخبر وترك نقله ، فمتى اتّفقت الأسباب الحاملة على ذلك حصل الطيّ ولم يحتج فيه إلى التقاء ولا مكاتبة.

وهذا فرق صحيح لمن اعتبره.

ولسنا نشكّ في أنّ البراهمة [2] ، وجميع فرق الفلاسفة جحدوا جميع معجزات موسى ، وأنكروها ، وطواها المتقدّمون منهم ، ولم ينقلوها.

فأمّا دعواك أنّ سلفكم كانوا من أهل الديانة والأمانة ، والطاعة لله تعالى ولموسى عليه السلام ، فليس الأمر كذلك ، والمعلوم من حالهم كثرة عنادهم ومخالفتهم لنبيّهم ..

أليس هم الّذين قالوا لموسى : ﴿**لن نؤمن لك حتّى نرى الله**

---

(1) في «أ» و «ب» : «فأمّا».

(2) البراهمة أو البرهمانية : نسبة إلى برهمان أو برهام ، وهو اسم مؤسّس هذه الطريقة.

وقيل : هم قبيلة بالهند فيهم أشراف أهل الهند ، ويقولون : إنّهم من وُلد برهمي ملك من ملوكهم ؛ ولهم علامة ينفردون بها ، وهي خيوط ملوّنة بحمرة وصفرة يتقلّدونها تقلّد السيوف ؛ وقيل : إنّهم قائلون بالتوحيد!

ومن أُصول هذه الطائفة ـ كذلك ـ نفي النبوّات أصلا ، وقرّروا استحالتها في العقول ، معلّلين ذلك بأنّ النبيّ إن أتى بما يوافق العقول فهو تحصيل حاصل ولا حاجة لنا به ، وإن أتى بما يخالف العقل فهو مرفوض ؛ وقد تفرّقوا أصنافاً ، فمنهم : أصحاب البددة ، وهم البوذيّون ؛ وأصحاب الفكر والوهم ، وهم العلماء منهم بالفلك والنجوم وأحكامها المنسوبة إليهم ؛ وأصحاب التناسخ.

انظر : الفصل في الملل والأهواء والنحل 1 / 86 ، الملل والنحل 3 / 706 ـ 716.

جهرة﴾ [1] ..

وهم الّذين لما غاب نبيّهم عنهم اتّخذوا العجل إلهاً من دون الله [2] ..

وهم ﴿الّذين آذوا موسى فبرّأه الله ممّا قالوا وكان عند الله وجيهاً﴾ [3]؟!

وأحوالهم في وقته وبعده أظهر من أن تخفى ؛ فليس ببديع [4]

---

(1) سورة البقرة 2 : 55.

(2) كما ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة ثمّ اتّخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون﴾ سورة البقرة 2 : 51.

وكذلك قوله تعالى : ﴿واتّخذ قوم موسى من بعده من حليّهم عجلا جسداً له خوارٌ ألم يروا أنّه لا يكلّمهم ولا يهديهم سبيلا اتّخذوه وكانوا ظالمين﴾ سورة الأعراف 7 : 148.

(3) سورة الأحزاب 33 : 69.

وتمام الآية : ﴿يا أيّها الّذين آمنوا لا تكونوا كالّذين آذوا موسى فبرّأه الله ممّا قالوا وكان عند الله وجيهاً﴾.

أمّا إيذاء موسى عليه السلام فقد ورد عن أمير المؤمنين الإمام عليّ عليه السلام ، أنّ موسى وهارون عليهما السلام صعدا الجبل ، فمات هارون ، فقالت بنو إسرائيل : أنت قتلته! فأمر الله الملائكة فحملته حتّى مرّوا به على بني إسرائيل ، وتكلّمت الملائكة بموته حتّى عرفوا أنّه قد مات ، وبرّأه الله من ذلك.

انظر : مجمع البيان 8 / 161 ـ 162 ، تفسير القرطبي 14 / 161 ، الدرّ المنثور 6 / 666.

(4) في «أ» : «يندفع».

والبديع : الجديد من الشيء ، سِقاء بديع : جديد ، وكذلك زِمام بديع.

والبديعُ : المُبْتَدِع والمُبْتَدَع ، وشيء بِدْعٌ ـ بالكسر ـ أي : مُبتدَع ، وأبدعَ الشاعرُ : جاء بالبديع.

انظر : لسان العرب 1 / 342 ـ 343 مادّة «بدع».

منهم كتمان ما علموه من معجزات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وإنكار ما شاهدوه من آياته ، اتّباعاً لأهوائهم ، وظنّاً بآرائهم ، وخوفاً من الطعن على أحبارهم ورؤسائهم ، وليس ذلك بمبطل لنقلنا ، ولا قادح في تواترنا [1] الوارد مورداً يثبت به الحجّة على مخالفينا.

فقال الشيعي :

سبحان (الله الذي يسخّر المبطِل) [2] لإيراد الحقّ ، وينطقه وهو كاره بالصدق.

يا هذا! إنّك أتقنت الاحتجاج على خصمك في النبوّة بما لم تعلم أنّه احتجاجنا [3] عليك في الإمامة ، وتخلّصت من مطالبته لك بكلام هو بعينه كلامنا الذي نتخلّص به من مطالبتك.

أمَا علمت أنّا (كذلك نقول لك : إنّ أسلافكم ـ معشر النصّاب ـ كانوا من المعاداة [4] لأمير المؤمنين عليه السلام) [5] وشدّة الحسد له والشنآن على أمر حملهم على إنكار ما سمعوه من النصّ عليه ، ودفع ما علموه من الاستخلاف له والردّ إليه [6] ، فطووا ذلك وكتموه ، ولم ينقلوه وستروه ،

والمراد هنا ، أنّ إنكار معجزات النبيّ محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) ليس بالأمر المبتكَر والجديد عند اليهود ، فقد سبق منهم إنكار معجزات النبيّ موسى عليه السلام أيضاً.

(1) في «ج» : «التواتر».

(2) في «أ» : «من يسخّر الباطل» ؛ وفي «ب» : «من سخّر المبطِل».

(3) في «ج» : «احتجاج».

(4) في «ج» : «المعاندين».

(5) ما بين القوسين سقط من «أ».

(6) في «أ» : «عليه».

والجحد والكتمان يجوزان ـ كما ذكرتَ ـ على الخلق العظيم والجمّ الغفير ، وإن كان الافتعال منهم يستحيل [1] ؛ لِما ذكرته في كلامك من الإيضاح والتبيين ، ولِعِلمنا أنّ أهل الكتابين قد أنكروا ما ظهر على يد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) من الآيات والبراهين؟!

فأمّا دعواكم أنّ سلفكم كانوا من أهل الديانة والأمانة والطاعة لله تعالى ولرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فليس الأمر كذلك ، والمعلوم كثرة عنادهم ونفاقهم ومخالفتهم للنبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وشقاقهم ..

أليس هم الّذين دحرجوا الدِّباب [2] ليلة العقبة تحت رجل ناقته ، طلباً لقتله (صلى الله عليه وآله وسلم) [3]؟!

وهم الّذين كانوا يضحكون خلفه إذا صلّى بهم؟!

ويقطعون الصلاة وينصرفون إلى نظر التجارة واللهو ، حتّى نزل القرآن يهتف بهم [4]؟!

---

(1) في «ج» : «مستحيل».

(2) الدِّبَابُ ؛ واحدها : الدَّبَّةُ : ظرفٌ يُجعل فيه الزيت والبِزْر والدُّهن ؛ انظر مادّة «دبب» في : لسان العرب 4 / 278 ، تاج العروس 1 / 479.

(3) انظر : الخصال 4 / 499 ، الاحتجاج 1 / 127 ـ 132 ، مجمع البيان 5 / 84.

(4) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿**وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضّوا إليها وتركوك قائماً قل ما عند الله خيرٌ من اللهو ومن التجارة والله خير الرازقين**﴾ سورة الجمعة 62 : 11.

انظر : صحيح البخاري 2 / 48 ح 59 وج 3 / 116 ح 12 وص 119 ح 16 وج 6 / 267 ح 393 ، صحيح مسلم 3 / 9 ـ 10 ، سنن الترمذي 5 / 386 ح 3311 ، السنن الكبرى ـ للنسائي ـ 6 / 490 ح 11593 ، مسند أحمد 3 / 370 ، مصنّف ابن أبي شيبة 2 / 22 ح 8 ، مسند عبد بن حميد : 335 ح 1110 و 1111 ، مسند أبي يعلى 3 / 405 ـ 406 ح 1888 وص 468 ح 1979 ، صحيح

وهم الّذين أمرهم عند موته بتجهيز جيش أُسامة ، ولعن المتخلّفين عنه ، فخالفوا أمره وتخلّفوا عنه [1]؟!

وأفعالهم القبيحة في وقته وبعده أكثر من أن تحصى [2].

ابن خزيمة 3 / 161 . 162 ح 1823 وص 174 ح 1852 ، تفسير مجاهد : 660 ، تفسير الحسن البصري 2 / 348 ، تفسير الطبري 12 / 97 . 99 ح 34134 . 34147 ، أحكام القرآن . للجصّاص . 3 / 670 ، سنن الدارقطني 2 / 4 . 5 ح 1567 و 1568 ، تفسير الثعلبي 9 / 317 ، السنن الكبرى . للبيهقي . 3 / 181 . 182.

(1) انظر : صحيح البخاري 5 / 96 ح 223 وص 290 ح 262 وج 6 / 40 ح 450 و 451 وج 8 / 230 ح 6 وج 9 / 132 ح 47 ، صحيح مسلم 7 / 131 ، سنن الترمذي 5 / 635 ح 3816 ، السنن الكبرى . للنسائي . 5 / 53 ح 8185 و 8186 ، مسند أحمد 2 / 20 و 106 و 110 ، فضائل الصحابة . لأحمد . 2 / 1052 ح 1525 وص 1054 ح 1529 ، مسند أبي يعلى 9 / 352 ح 5462 وص 390 ح 5518 ، مصنّف عبد الرزّاق 11 / 234 ح 20413 ، مصنّف ابن أبي شيبة 7 / 532 ح 3 ، الطبقات الكبرى . لابن سعد . 2 / 146 ، المغازي . للواقدي . 3 / 1119 ، السيرة النبوية . لابن هشام . 6 / 65 ، تاريخ الطبري 2 / 224 . 225 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 9 / 94 ح 7004 ، الملل والنحل . للشهرستاني . 1 / 12 ، تاريخ دمشق 8 / 58 . 62 ، أنساب الأشراف 1 / 493 وج 2 / 115 ، تاريخ دمشق 8 / 46 رقم 596 ، شرح نهج البلاغة 6 / 52 وج 17 / 175 . 183 ، فتح الباري 8 / 192 ب 88 ح 4469.

(2) ومن هذه الأفعال على سبيل المثال لا الحصر :

1 . فرارهم يوم حنين وتركهم النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) في ساحة المعركة مع ثلّة قليلة من المؤمنين ، حتّى نزلت الآية المباركة ﴿**ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تُغنِ عنكم شيئاً وضاقت عليكم الأرض بما رحبت ثمّ ولّيتم مدبرين**﴾ سورة التوبة 9 : 25.

انظر : صحيح البخاري 5 / 319 ح 333 وص 320 ح 337 ، صحيح مسلم 3 / 106 ، وج 6 / 166 . 169 ، السنن الكبرى . للنسائي . 5 / 197 ح 8653 ، مصنّف عبد الرزّاق 5 / 379 ح 9741 ، السير . لأبي إسحاق الفزاري . : 203

فليس ببديع منهم كتمان ما سمعوه من نصّه على خليفته ، وإنكارهم ما علموه من استخلافه له على أُمّته ؛ اتّباعاً لأهوائهم ، وظنّاً بأردى آرائهم ، وشحّاً على أن تكون الرئاسة غير متداولة بينهم ، ثمّ اقتدى بهم في الكتمان للنصّ خَلَفُهم ؛ خوفاً من الطعن على رؤسائهم والتكذيب لأسلافهم ، وليس ذلك بمبطل [1] لنقلنا ،

ـ 204 ح 307 و 308 ، سنن سعيد بن منصور 2 / 259 ح 2696 ، تاريخ الطبري 2 / 168 ، تاريخ اليعقوبي 1 / 381.

2 ـ اتّهام النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) بعدم العدالة في إعطاء الصدقات ، وأنّه (صلى الله عليه وآله وسلم) يعطي قريشاً ويترك الأنصار ، وذلك حين أفاء الله تعالى عليه من أموال هوازن ما أفاء يوم حنين ، فنزل قوله تعالى : ﴿**ومنهم من يلمزك في الصدقات**﴾ سورة التوبة 9 : 58.

انظر : صحيح البخاري 4 / 202 ـ 203 ح 54 ، وج 5 / 318 ح 331 ، صحيح مسلم 3 / 105 ، مسند أحمد 3 / 68 و 73 ، الجمع بين الصحيحين 2 / 493 ح 1857.

3 ـ استصغارهم لأمر النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، واستهزاؤهم بحكم الله تعالى لما أمرهم بالإحلال في حجّة الوداع ، وغضبه (صلى الله عليه وآله وسلم) من عصيانهم وعدم امتثالهم أمره.

انظر : صحيح البخاري 3 / 19 ح 362 وص 382 ـ 383 ح 21 ، صحيح مسلم 4 / 37 ، سنن أبي داود 2 / 161 ح 1789 ، سنن ابن ماجة 2 / 992 ـ 993 ح 2980 و 2982 ، سنن النسائي 5 / 178 ، مسند أحمد 3 / 305 و 317 و 366 ، مسند أبي يعلى 3 / 412 ح 1897 ، المعجم الكبير 7 / 122 ـ 127 ح 6569 ـ 6584 ، صحيح ابن خزيمة 4 / 165 ـ 166 ح 2606 ، مسند أبي عوانة 2 / 333 ح 3327 وص 342 ح 3363 و 3364 ، الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان 6 / 90 ح 3910 وص 90 ح 3913 ، المستدرك على الصحيحين 1 / 647 ح 1742 ، السنن الكبرى ـ للبيهقي ـ 5 / 19.

4 ـ قولهم له (صلى الله عليه وآله وسلم) عندما طلب منهم دواةً وكتفاً ليكتب لهم : «إنّه ليهجر ، حسبنا كتاب الله».

انظر : الصفحة 4 الهامش 1.

(1) في «ج» : «مبطلا».

ولا قادح [1] في تواترنا الوارد مورداً يثبت به الحجّة على مخالفينا.

وأُزيدك على هذا زيادة تنفعك في تثبيت النبوّة ، وتؤكّد [2] عليك دليل الحقّ في القول بالإمامة ، وهي :

إنّه ليس من شرط الحجّة بأن يطّلع الخلق عليها ، ولا من واجب الرواية أن يتّفق المؤالف والمخالف فيها ؛ لو كان ذلك واجباً لكانت الأنبياء عليهم السلام لم تأت بحجّة ولا برهان [3] ؛ لوجود المخالفين لهم في جميع الأزمان ، ولم يصحّ لنا الأخبار بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، لوجود الاختلاف فيها بين أهل الإسلام.

وإنّما شرط الحجّة أن توضح عن صحّة الدعوى ، ومن واجب الرواية الصحيحة أن تكون محفوظة مع من يقطع العذر إذا رُوي بتواتره ، والقرينة تكون معه ، فاعرف ذلك تنتفع به.

قال المعتزلي للشيعي :

دعواكم للنصّ باطلة من وجه لا يلزمنا مثله في النبوّة ، وهو : أنّ أسلافنا أخبرونا ، عن أسلافهم ، عمّن قبلهم من أسلافهم ، متّصلا ذلك بالسلف الأوّل منهم ، أنّهم لم يسمعوا ما ادّعيتموه من هذا النصّ على صاحبكم ، ولا كان له حقيقة كما زعمتم ، ونحن أكثر منكم ، وأسلافنا أكثر من أسلافكم [4] ، وإنّما يتمّ لكم أن يكون تواتركم حجّة لكم متى

---

(1) في «ج» : «قادحاً».

(2) في «ج» : «ومؤكّداً».

(3) في «ج» : «أئمّتنا عليهم السلام لم يأتوا الحجّة ولا برهان».

(4) في «ج» : «سلفكم».

لم يعارضه ما يبطله عليكم ، وقد عارضه نقل سلفنا ، وهم أكثر منكم.

قال اليهودي للمعتزلي :

ما تراك أيّها المتكلّم إلاّ تفتح لنا على نفسك أبواباً سهلة المدخل ، قريبة التناول ، إن كان هذا الكلام مبطلا عليه ما رواه من النصّ ، فهو مبطلٌ عليك ما رويت من المعجزات ؛ لأنّ لنا أن نقول :

وكذلك نحن ـ معاشر اليهود ـ مع مَن شاركنا مِن جحد المعجزات التي رويت ، من النصارى والمجوس ، وجميع الفلاسفة والبراهمة ، أكثر منكم معشر المسلمين ، وقد أخبرنا أسلافنا ، عن أسلافهم ، عن السلف الأوّل منهم ، الذي كان في عصر نبيّكم ـ ولا شكّ أنّ سلفنا في ذلك الوقت أكثر من سلفكم ـ أنّهم لم يشاهدوا له آية ، ولا رأوا على يده معجزة ، وإنّما يصير تواتركم حجّة متى لم يعارَض ، وقد عارضه ما هو أبلغ منه وآكد ، فدلّ على بطلانه وفساد ما تدّعونه.

قال المعتزلي لليهودي :

إنّكم ـ معاشر الكفّار ـ جاحدون غير ناقلين ، نافون غير مثبتين ، والخبر في الحقيقة إنّما يخبر به الراوي عمّا أدركه بحاسة سمعه أو بصره ، والنافي لم يدرك شيئاً يخبر به ، فليس قوله معارِضاً لقول مَن أخبر بما علمه ، وأدركه بإحدى حواسّه وتَحقَّقه ؛ ولذلك كان الجاحد ليس بشاهد ، وإنّما الشاهد هو المثبِت دون النافي ، ونحن وسلفنا مثبِتون محقّقون لِما علموه ، مخبرون بما أدركوه ، وشاهدون بما شاهدوه ،

فالخبر معنا دونكم ، وليس يعارضه إنكاركم ؛ لأنّ الإنكار في إمكانكم ، والجحد غير مستحيل منكم ، والحجّة ـ بتواترنا ـ لازمة لكم.

قال الشيعي للمعتزلي :

إنّي أراك ـ أيّها الرجل ـ في ما تكلّم به اليهودي بصيراً ، وفي ما تكلّمني به أعمى ، وما ذاك إلاّ لأنّ معك في ما بيننا من الخُلف هوىً يصدّك عن الهدى.

تأمّل ـ أصلحك الله ـ ما تكلّم به اليهودي ، تجده بعينه كلاماً لنا ، وما أجبته به عن احتجاجه الذي لقّنته إيّاه تراه في الحقيقة جوابنا!

قال المعتزلي للشيعي :

لي عليك واحدة ليس لليهودي علَيَّ مثلها.

قال الشيعي :

اذكرها! فإنّ حجّة المحقّ قد أثبتها [1] الله تعالى وأظهرها.

قال المعتزلي :

نحن لا نعرف لكم ـ معشر الشيعة ـ بأوّل كان في عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، واليهودُ تعترف للمسلمين بأوّل كان لهم في عهده ، فقد أخذتُ إقرار اليهودي بما تستمرّ لي به الحجّة عليه ، ولم

---

(1) في «أ» و «ب» : «ثبّتها».

تأخذ إقراري بنظيره ، فيتّضح الحقّ لك فيه.

فرام الشيعي الكلام ، **فقال اليهودي** :

أنا أحقّ به ؛ لأنّه قد ادّعى علَيَّ أنّ إقراري قد حصل معه [1] بما يتوجّه علَيَّ به الحجّة له ، والأمر بخلاف ما ادّعى ، وضدّ ما حكى!

ثمّ عطف على المعتزلي ، فقال له : أخبرني ـ أعزّك الله ـ كيف يكون في إقراري بسلفك حجّة لك في صحّة معجِزك؟!

وإنّما أقررتُ بوجود جماعة قليلة كانوا مع نبيّك عاضدوه ، وساعدوه ، وعاصروه ، وناصروه ، ولم يكن نقل مثلهم يقطع العذر ، ولا التعويل على قولهم يثلج الصدر ، فليس لك في ذلك فائدة تعتمدها علَيَّ على وجه.

ولم أعترف لك من هذا إلاّ بمثل ما اعترفت أنت به من وجود جماعة قليلة كانوا يطيعون لمسيلمة [2] ، ويدّعون له النبوّة ، وهم ـ عندي وعندك ـ لم يشاهدوا له آية ، ولا في الاعتراف بهم ما يوجب الإقرار بأنّه

---

(1) في «ب» : «منه».

(2) هو : مُسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي ، متنبّئ ، كان يسجع لقومه السجعات مضاهاةً للقرآن ، وضع عنهم صلاتَي الفجر والعشاء ، وأحلّ لهم الخمر والزنا.

وُلد باليمامة قبل ولادة والد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، كان من المعمّرين ، تلقّب بالجاهلية بالرحمن ، وعُرف برحمن اليمامة ، قالوا في وصفه : كان رُوَيْجِلا ، أُصيغر ، أُخينس ، كان اسمه مَسْلَمة ، وسمّاه المسلمون : مُسيلمة ، تصغيراً له ، قُتل في غزوة اليمامة عام 11 هـ.

انظر : تاريخ الطبري 2 / 199 ـ 200 ، تاريخ الخلفاء ـ للسيوطي ـ : 89 ، شذرات الذهب 1 / 23.

قد كان على يده معجزة ؛ إذ كانت النبوّة لا تصحّ بهذا القدر.

قال المعتزلي لليهودي :

وأنتم ـ معشر اليهود ـ وإن لم تعترفوا لي بذلك ، فإنّ الدليل يوجبه عليكم ، ونقل المتواترين من المسلمين اليوم حجّة تثبت ما نفيتم.

قال الشيعي للمعتزلي :

أراك قد رجعت القهقرى ، وعدت [1] في تثبيت الحجّة على اليهودي إلى التواتر الأوّلي [2] ، ولم ينفعك إقراره لك بالسلف الذي كان مع النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أوّلا ، فهل تجد فرقاً بينك ـ في ذلك ـ وبيني ؛ إذ قلت لك : إنّك وإن لم تعترف لي بسلف متقدّم [3] سمع نصّاً ولا رأى استخلافاً ، فإنّ الدليل يوجبه عليك ، ونقل المتواترين من الشيعة اليوم يثبت من ذلك ما نفيت.

فانظر أيّ حجّة أوردتها عليه في ذلك ، فهي حجّة لنا عليك ، حتّى لا تجد بين الموضعين فرقاً ، ولا ترى [4] لك علينا متعلّقاً.

على أنّك لو سلكت سبيل الإنصاف ، وعدتَ إلى مرويّ الأخبار ، علمتَ أنّه قد كان في زمن أمير المؤمنين طائفة تنضاف إليه تعتقد أنّ

---

(1) في «ج» : «تثبت من ذلك ما نفيت ، فانظر أي حجّة أوردتُها عليه في ذلك ، فهي حجّة».

(2) في «ب» و «ج» : «الأدنى».

(3) لم ترد في «أ».

(4) في «ج» : «نرى».

رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) نصَّ بالإمامة عليه [1].

قال المعتزلي للشيعي :

لسنا نشكّ ـ معاشرَ الشيعة ـ أنّكم اليوم قد جاوزتم في الكثرة حدّ المتواترين ، الّذين إذا أخبروا عمّا شاهدوه أو سمعوه كانوا صادقين ، ولكنّكم لم تحضروا استخلافاً ، ولا عاصرتم النبيّ فسمعتم منه نصّاً ، وإنّما رويتم مِن غيركم ، وعوّلتم على قول مَن أخبركم ممّن روى ـ أيضاً ـ عن غيره وحكى قول مخبره.

---

(1) **أقول** : هناك طائفة كبيرة من خيار الصحابة والتابعين وعَلِيّة القوم ـ فضلا عن بني هاشم ـ أبت أن تبايع أبا بكر بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، منهم :

المقداد بن عمرو الكندي ، وسلمان الفارسي ، وأبو ذرّ الغفاري ، وعمّار بن ياسر ، وحذيفة بن اليمان ، وخالد بن سعيد بن العاص الأُموي ، وأبان بن سعيد بن العاص ، وعمرو بن سعيد بن العاص ، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين ، وأبو الهيثم مالك بن التيّهان ، وبريدة بن الحصيب الأسلمي ، وجابر بن عبد الله الأنصاري ، وأبو أيّوب الأنصاري ، وسهل بن حنيف ، وعثمان بن حنيف ، والبراء بن عازب ، والزبير ابن العوّام ، وسعد بن عبادة وقومه ، ومالك بن نويرة وقومه.

انظر : الطبقات الكبرى ـ لابن سعد ـ 4 / 73 ، أنساب الأشراف 2 / 264 و 267 و 270 ـ 272 و 274 وج 6 / 45 ، تاريخ الطبري 2 / 233 ـ 235 و 237 ، العقد الفريد 3 / 273 ، الكامل في التاريخ 2 / 189 و 194 ، شرح نهج البلاغة 1 / 221 و 6 / 11 و 40 و 43 و 48 ، الرياض النضرة 1 / 231 و 233 و 235 و 241 ، المختصر في أخبار البشر 1 / 156 ، البداية والنهاية 5 / 186 و 187 ، السيرة الحلبية 3 / 479 و 484.

وهؤلاء إنّما أبوا أن يبايعوا أبا بكر لعلمهم بأنّ الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قد نصّ بالخلافة على الإمام عليّ عليه السلام ، وذلك إمّا من خلال ما شاهدوه من الأفعال الصادرة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) تجاه الإمام عليه السلام والتي تدلّ على استخلافه له عليه السلام ، أو من خلال ما سمعوه منه (صلى الله عليه وآله وسلم) من أقوال تؤكّد ذلك.

وقد تقدّمت هذه الأفعال والأقوال في الصفحات من 47 ـ 53 ؛ فراجع!

فإذا نحن سلّمنا لكم أنّه قد كان لهؤلاء النقلة إليكم أوّلٌ عاصر النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، فما الحجّة على أنّهم كانوا ممّن ينقطع العذر بنقله ، ويجب ﴿**قبول قوله**﴾ [1]؟!

وما المانع من أن يكون أوائلكم آحاداً ، وجماعة شذّاذاً ، فنقلوا لكم هذا الخبر ، ونقلوه إلى مَن بعدهم ممّن هم في العدد أكثر منهم ، ثمّ نقله كلٌّ منهم إلى مَن هم أكثر منهم ، فنما وزاد وكان في أوّله في حيّز [2] الآحاد ، أو لعلّ هذه الطريقة [3] نشأت بعد عصر النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وافتعلت لكم الخبر فعوّلتم عليه؟!

قال اليهودي ـ وهو متعجّب من المعتزلي ـ :

ما بالكم [4] ـ معاشر المعتزلة ـ تنكرون في أيّ شيء احتججتم به على الشيعة ، ولا تتوقّفون عن مخاطبتهم بلسان اليهود المخالفين لكم في الشريعة؟!

وما ذاك إلاّ لإحدى خصلتين :

إمّا أن يكون لعدم المعرفة والبصيرة ، فأنتم تنبئون بما سنح لكم من غير نظر في عاقبته ولا رويّة ؛ فلذلك أسرعتَ إلى إيراد هذا المقال ، ولم تتأمّل لزومه عليك [5] في النبوّة من غير انفصال ..

---

(1) في «ج» : «قبوله».

(2) في «ب» و «ج» : «خبر».

(3) في «ج» : «الطريقة المسند به» ؛ وفي «ب» : «الطريقة المبتدأ به».

(4) في «ب» و «ج» : «أراكم».

(5) في «أ» و «ب» : «لك».

وإمّا أن يكون ذلك لقلّة التقى والديانة ، وعدم المخافة من الله سبحانه وتعالى ، فليس لكم صارف يصدّ ، ولا معلّم ورع يردّ ، فلذلك بادرتَ بالطعن على مَنْ يقول خصمك : إنّه الإمام المستخلَف ، بما أن تمّ لك لم تبالِ أن يكون طعناً على المستخلَف.

فهذا الذي أوردتَه ـ عافاك الله ـ حجّتنا عليك ، وكلامنا الذي توجّه أبداً إليك ، فنقول :

إنّا لا نشكّ ـ معاشر المسلمين ـ أنّكم اليوم قد جاوزتم في الكثرة حدّ المتواترين ، الّذين إذا أخبروا عمّا شاهدوه أو سمعوه كانوا صادقين ، ولكنّكم لم تشاهدوا معجزةً منه ، ولا عاصرتم نبيّكم فرأيتم آية ، وإنّما رويتم عن غيركم ، وعوّلتم على قول مَن أخبركم ممّن روى ـ أيضاً ـ عن غيره وحكى قول مخبره.

وقد سلّمنا لكم ، أنّه قد كان لهؤلاء النقلة إليكم أوّلٌ عاصر نبيّكم ، فما الحجّة على أنّهم كانوا ممّن ينقطع العذر بنقله ، ويجب قبول قوله؟!

وما المانع من أن يكون أوائلكم آحاداً أو جماعة شذّاذاً افتعلوا [1] لكم هذا الخبر ، وادّعوا أنّهم شاهدوا معجزاً ظهر ، ونقلوا ذلك إلى مَن بعدهم ممّن هم في العدد أكثر منهم ، ثمّ نقله كلّ قوم إلى مَن هم أكثر منهم ، فنما وزاد ، وكان أوّله (في خبر الآحاد) [2] ، ولعلّ ذلك كان من طائفة نشأت بعد نبيّكم من جملة أصحاب حديثكم؟!

---

(1) في «ب» : «فنقلوا».

(2) في «أ» : «خبر الآحاد» ؛ ولعلّ ما في النسخ الثلاث تصحيف ؛ صوابه : «حيّز الآحاد» بقرينة ما مرّ سابقاً.

وبهذا فرط [1] كلامكم [2] ، وعمدتنا وعمدة النصارى والفلاسفة والمجوس في مناظرتكم ، فما خلاصكم منّا [3] وجوابكم؟!

قال المعتزلي لليهودي :

لو جاز على خَلَفِنا ـ وهم على ما هم عليه من الكثرة والانتشار ، والتفرّق في الأصقاع والديار [4] ، وتعذّر التعارف بينهم ، واستحالة التواطؤ منهم ـ أن يخبروا عن أسلافهم أنّهم متواترون مثلهم ، وأنّ حكم أوائلهم في قطع العذر بما يخبرون به حكمهم ، ويكون الأمر بخلاف ما يقولون ، وبالضدّ ممّا ينقلون ، وأوائلهم آحاد ـ كما تزعمون ـ مفتعلون ؛ وهم لا يعلمون ، لجاز عليهم الكذب في جميع ما يشاهدون ، والافتعال في سائر ما يخبرون ، حتّى لا نثق بشيء من أخبارهم ، ولا نعلم صحّة ما غاب عنّا بنقلهم ، ولوجب أن نشكّ في ما نقلوه من أخبار الملوك والممالك ، وذكروه من مواضع البلاد والمسالك ، وسطروه من السِيَر والآثار ، ودوّنوه من الوقائع في الأعصار!

وهذا باب متى فتحناه أفسدت الطرق بيننا وبين العلم بأخبار الناس ، ووجب أن لا نثق من ذلك إلاّ بما أدركناه بالحواسّ.

---

(1) الفارِطُ : المتقدّم السابق ، فَرَطَ يَفْرُطُ فُروطاً ، وفَرَط القومَ يفرطهم فَرْطاً وفَراطةً : تَقَدَّمهم ؛ ومنه قول النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) : «أنا فَرَطُكم على الحَوْض» أي : أنا متقدِّمُكم إليه.
انظر : لسان العرب 10 / 233 ـ 234 مادّة «فرط».

(2) في «أ» : «فهذا من قطّ كلامنا لكم» ؛ ولم ترد في «ب».

(3) في «أ» و «ب» : «منه».

(4) في «ج» زيادة : «البعيدة».

قال الشيعي :

قد علمت [1] أنّ الله سبحانه وتعالى ماثَلَ في الاستدلال بين طريقَي الرسالة والإمامة ، وأنّ الطاعن منكم ـ معشر النصّاب ـ في النصّ على أمير المؤمنين عليه السلام ، إنّما أقام نفسه مقام اليهودي والنصراني في الطعن على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم).

وإنّا سنلقي أمركم في طعونكم بنقضكم لها على أنفسكم ، إذا أوردوها عليكم الكفّار ، فاعتبروا يا أُولي الأبصار ، وأنا أُعيد عليك كلامك تنبيهاً لك على الحقّ ، كما أعدت عليك ما قبله حرفاً بحرف ..

فأقول : لو جاز على خَلَفِنا ـ وهم على ما هم عليه من الكثرة والانتشار ، والتفرّق في الأصقاع والديار ، وتعذّر التعارف بينهم ، واستحالة التواطؤ منهم ـ أن يخبروا عن أسلافهم أنّهم متواترون مثلهم ، وأنّ [2] حُكْمَ أوائلهم في قطع العذر بما يخبرون به حُكْمُهُمْ ، ويكون الأمر بخلاف ما يقولون ، وبالضدّ ممّا ينقلون ، وأوائلهم آحاد ، كما تزعمون ، مفتعِلون وهم لا يعلمون ، لجاز [3] عليهم الكذب في جميع ما يشاهدون ، والافتعال في سائر ما يخبرون ، حتّى لا نثق بشيء من أخبارهم ، ولا نعلم صحّة ما غاب عنّا بنقلهم ، ولوجب أن نشكّ في ما نقلوه من أخبار الملوك والممالك ، وذكروه من مواضع البلاد والمسالك ، وسطروه من السير والآثار ، ودوّنوه من الوقائع في الأعصار.

---

(1) في «ج» : «علمنا».

(2) في «أ» و «ج» زيادة : «كان».

(3) هذا جواب «لو» الشرطية المتقدّمة.

وهذا باب متى فتحناه أفسدت الطرق بيننا وبين العلم بأخبار الناس ، ووجب أن لا نثق من ذلك إلاّ بما أدركنا بالحواسّ.

فقد بان لك رجوع كلامك إليك ، كما تبيّن لك توجّه طعنك عليك.

وشيء آخر إن اعتبرته حَسَمَ في الإمامة شنعتك ، وإن اعتمدته أذهب في النبوّة تعبك [1] ، وهو :

إنّ أوائلنا لو [2] كانوا ـ كما زعمت ـ بعد زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وافتعلوا خبر النصّ ، وأخبروا به ، لعلمت حالهم ، وعرف الزمان الذي كان فيه بدؤهم ومنشأُهم ، ولم يجز أن يستتر [3] أمرهم ، كما يستتر [4] حال كلّ طائفة نشأت في الإسلام بعد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وعُرف بدؤها وحالها ، وخلوّ الزمان قبلها ممّن يقول بقولها ، لا سيّما مع كثرة تتبّعكم ـ معشر النصّاب ـ للشيعة وأحوالها ، وحرصكم على وجود عثرة لها ، وفي عدم العلم بأوّل ظهر للشيعة بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في مذهبها ، أو دعوىً سُمعت في ذلك يلتبس الأمر بها ، دلالة على أنّهم صادقون في ما نقلوه ، وأوّلهم كآخرهم في ما حملوه ، وأنّهم شاهدوا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وحضروا النصّ وسمعوه.

فاعتبر ما ذكرت تجده صحيحاً ، وانظر إليه نظر منصف تره لائحاً!

واعلم أنّه مستمرّ في النبوّة كاستمراره في الإمامة ، وأنّ

---

(1) في «أ» : «يقينك».

(2) في «ب» : «إن».

(3) في «ب» و «ج» : «يستر».

(4) في «ب» و «ج» : «يستر».

الطريقتين [1] واحدة ، وذاك أنّ المخبرين (بهذه المعجزات) [2] لو كانوا يرجعون فيها إلى طائفة نشأت بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ابتدعتها ، ولم يُعرف القول بذلك قبلها ، لظهر أمرها ، وعُلم وقت منشئها ، وخلوّ الزمان قبلها (من راو لها) [3] ، لا سيّما مع تتبّع أعداء الملّة لأحوال أهلها ، واطّلاعهم في سرّ الشريعة وكثير من أخبارها ، وحرصهم على وجود الطعن عليها ، والتمكّن من القدح فيها.

وكذلك لو كان الّذين في وقت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) [هم] [4] المفتعِلين ، لوجب ما ذكرناه من ظهور أمرهم في العالمين!

وكيف لا يُظهر الله تعالى أحوالهم (وإطلاع الأخيار) [5] بباطن أُمورهم؟! والتواتر حجّة الله تعالى في الخلق ، وأحد الأدلّة التي نصبها لمعرفة الحقّ ، فوجب في حكمته أن يُعينَ على إظهار أمر المفتعِلين ، لا سيّما إذا كان ذلك مختصّاً بالدين ، كي لا تشتبه [6] حججه ، ولا يجد المستدلّ بالسمع وجهاً يدرك الصواب معه.

وهذا بيان في إثبات المعجزات شاف ، وهو في إثبات النصّ الجليّ ـ أيضاً ـ كاف.

فعندها تحيّر المعتزلي واليهودي جميعاً ، ورأى كلّ واحد منهما أنّه قد لزمه الإقرار بما لم يزل ينكره ، ولم يجد اليهودي سبيلا يسلكها في

---

(1) في «أ» و «ب» : «الطريقين».

(2) في «أ» : «بالمعجزات».

(3) في «أ» : «ممّن يقول بقولها».

(4) أضفناه لاقتضاء المعنى.

(5) في «ب» : «ونشر الطباع للأخبار» ؛ وفي «ج» : «وييسّر الطبائع للإخبار».

(6) في «أ» زيادة : «عليه».

دفع معجزات رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وصحّتها ، فلمّا همَّ بالاعتراف بالإسلام ، والإقرار بنبوّة النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) ..

قال المعتزلي للشيعي :

إنّ النظر قد نتج لي فائدة ، وصحيح الفكر قد أحدث عندي نكتة زائدة ، لا يصحّ معها من النصّ ما تدّعيه ، ولا تجد سبيلا إليه.

قال الشيعي :

قلها! وما أظنّك تقول خيراً!

قال المعتزلي :

إنّي رأيت الخبر المتواتر القاطع للعذر يوجب لسامعه علم الضرورة بصحّة مخبره ، وبذلك أجرى الله تعالى العادة بين خلقه ، فعلمت أنّ إيجابه لعلم الاضطرار شرط في صحّته ، وقد رجعت إلى نفسي عند سماع خبرك ، فلم أجدها مضطرّة إلى العلم بصدق نقلته ، وصحّة مخبره ، فدلّني ذلك على بطلانه ، وكذب رواته [1].

فحينئذ قال اليهودي للمعتزلي :

فرّجتَ عنّي ـ أيّها الرجل ـ كربةً ، وأسديت ـ بقولك هذا ـ إلى اليهود والنصارى نعمةً ، جعلت في أيديهم ـ بها ـ حجّةً ، ولَقُدِّرَ أنّ

---

(1) في «أ» : «راويه».

الأمر يخرج عن يدي ، وأُفارق بما أورده الشيعي ديني ومعتقدي ، لو لم يتداركني حسنُ نظرك ، وينعشني صحيحُ خاطرك وفكرتك ، فخذ الآن إليك ما يقضي به حكمك [1] عليك.

إذا كان من شرط صحّة الخبر المتواتر القاطع للعذر ، أن يوجب العلم ويضطرّ ، وقد أجرى الله تعالى العادة بهذا الأمر ، فإنّي لا أجد نفسي مضطرّة إلى العلم بصحّة المعجزات التي رواها المسلمون ، ولو كانت حقّاً على [2] قضيّتك [3] ، لعلمت ضرورةً أنّهم فيها صادقون.

قال الشيعي للمعتزلي :

هذه ثمرة غرسك ، وعاقبة ما حكيته لنفسك ، أجب الآن اليهوديَّ عمّا لقّنته ، وأعلِمنا كيف خلاصك ممّا جنيته.

قال المعتزلي :

أقول لليهودي : إنّك عارف بحقيقة ما نقلناه ، مضطرّ إلى العلم بصحّة المعجز الذي رويناه ، ولكنّك سلكت طريق المناكرة ، واستحسنت قبيح المكابرة.

قال الشيعي :

فما تظنّ بي أن أقول لك؟!

---

(1) في «أ» : «علمك».

(2) في «ب» : «علَيَّ».

(3) في «أ» : «فضيلتك».

قال المعتزلي :

أظنّك تدّعي علَيَّ العلم بصحّة النصّ ضرورة ، وأنّي أستعمل معك فيه المكابرة.

قال الشيعي :

هو والله كذلك [1]!

قال المعتزلي :

فهل لك أن تتقاضى إلى غيرنا؟

قال الشيعي :

ومن يصلح أن يقضي بيننا؟!

قال المعتزلي :

من نحسن به الظنّ [2] جميعاً ممّن كان معتزلياً ثمّ صار شيعياً ، فننشده الله تعالى : هل كان في وقت اعتزاله يعلم صحّة النصّ على عليّ ابن أبي طالب عليه السلام ضرورة ، أم لم يكن يعلم ذلك؟

---

(1) وهو مصداق قوله تعالى : ﴿**وجَحَدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلُوّاً فانظر كيف كان عاقبة المُفسدين**﴾ سورة النمل 27 : 14.

(2) في «ب» : «الظنّ به».

فإنّي لا أشكّ في أنّه متّى اتّقى الله سبحانه وتعالى قال : إنّه لم يكن يعلم صحّة النصّ في حال اعتزاله ساعةً قطّ ؛ فيكون هذا مانعاً لك من أن تدّعي علَيَّ علم الضرورة وتنسبني إلى المكابرة.

فعند ذلك **قال اليهودي للمعتزلي** :

أيّها المتكلّم! أنت تقول إنّك من أهل العدل ، وقد ماثَلْت [1] حالي في مخالفتك لحالك في مخالفة الشيعي سواء ، من غير فصل ، فاحملني من النصفة على مثل ما حملته ، واجعل بيني وبينك حكماً كما جعلت بينك وبينه.

وهلمّ بنا إلى من نحسن به الظنّ جميعاً مِمَّن كان يهودياً فصار مسلماً ، ثمّ ننشده الله ، هل كان وقت يهوديّته يعلم صحّة ظهور المعجزات على يد نبيّكم ضرورة ، أم لم يكن يعلم ذلك في حال يهوديّته ساعةً قطّ؟

فيكون هذا مانعاً لك من أن تدّعي علَيَّ علم الضرورة ، وتنسبني إلى المكابرة!

فلمّا رأى المعتزلي أنّ اليهوديَّ قد خصّه بالشبهة التي ألقاها ، وأنّ المعجزات قد تعذّر عليه إثباتها بالضرورة التي ادّعاها ، عاد إلى نفسه فخيّرها بين أن يرجع عن القول بإيجاب علم الضرورة في متواتر الأخبار ، ويعمل في إفساد هذه المقالة التي قوّى بها كلمة الكفّار ، وبين أن يصبر على ما جناه من القول بالاضطرار.

---

(1) في «أ» : «تأمّلت».

ووجد كلَّ واحد من الأمرين يسوق إليه ما يكرهه ، ويوجب عليه ما لم يزل ينكره ؛ لأنّه إنْ رجع عن القول بإيجاب علم الضرورة في متواتر الأخبار ، لزمه بكلّ دليل يثبت به المعجزات القول بالنصّ الجليّ على أمير المؤمنين عليه السلام ؛ فإن بقي على القول بالاضطرار ، لزمه ترك القول بمعجزات الأفعال ؛ لأنّه لا يقدر أن يثبتها ما دام قائلا بالشبهة التي أوردها!

فرأى بقاءه على القول بالاضطرار مع دفع معجزات الأفعال التي ظهرت على يد النبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) أسهل عليه من الإقرار بالنصّ على الإمام ، بل هو أخفّ على قلبه من تثبيت شريعة الإسلام!

فقال لهما :

أُعلمكما أنّ هذه المعجزات التي تكلّفت تثبيتها ، واستدللت على صحّة النبوّة بها ، لا أرى القول يستمرّ لي بتواترها في الإسناد ، ولا أجد منصرفاً عن إضافتها إلى طرق الآحاد ، وخبر الواحد عندي لا يثمر [1] علماً ، فلستما تريانني مستدلاً على النبوّة بها يوماً.

فأمّا اليهودي فلم يطق من السرور صبراً ، إلى أن سجد لله تعالى شكراً.

ثمّ قال : أحسن الله بشراك ، وأنعَم عن مخالفي الإسلام جزاك ، هذا هو الأليق بك ، والأشبه بمثلك ، ومَن أحقّ منك بالرجوع إلى الحقّ؟! أو أَوْلى في النظر بالصدق؟!

---

(1) في «ج» زيادة : «عليها».

وأمّا الشيعي فقال :

لا جزاك الله أيّها المعتزلي خيراً عن الإسلام وأهله ، وحرمك شفاعة من أبطلت معجزاته ، منكراً لفضله [1] ، إن كان قد حملتك الحميّة على ما بدر منك ، فللحقّ أهلٌ يغني الله بنصرتهم [2] عنك.

ويحك! أما اتّقيت [3] الله واختشيت من رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) أن تقدم على جرائحه [4] من معجزاته وآياته التي جعلها الله سبحانه وتعالى دليلا على صدقه ، وقد نقلها من المسلمين (أصحاب الحديثين) [5] ، ودوّنها من المصنّفين جميع المختلفين ، فتزعم أنّك لا تعلم صحّتها ، ولا يحلّ لك أن تستدلّ على نبوّته (صلى الله عليه وآله وسلم) بها؟! لقد أتيت أمراً خطيراً ، فاحتقبت وزراً كثيراً.

ويحك! أتظنّ أنّ إنكارك اليوم ، وقد عرفت منشأك ، وأوّلَ بدايتِك ، وعلم تقدّم الإسلام لك ولأهل مقالتك في ما نقله المسلمون قبلك ، هيهات أن يكون ذلك ، والله لا ينفعك ما ارتكتبه في دفع الإمامة ،

---

(1) في «ج» : «لفضيلته».

(2) في «ب» و «ج» : «بنصرهم».

(3) في «ب» : «لقيت» ؛ وفي «ج» : «راقبت».

(4) الجرائح : جمع الجَرح ، وجَرَحَ الشيءَ واجترحَه : كسبه ؛ وفي التنزيل : ﴿**أم حسب الّذين اجترحوا السيّئات**﴾ أي : اكتسبوها ؛ وفلان جارحُ أهلِه وجارِحَتُهم ، أي : كاسِبُهم.

انظر : لسان العرب 2 / 234 مادّة «جرح».

(5) في «أ» : «الأصحاب المحدّثين».

والمراد من «أصحاب الحديثين» : رواة الحديث من أهل السُنّة والشيعة.

وأنّه ليضرّك في إثبات الرسالة مضرّة ـ إن كنت مسلماً ـ أنستك [1] الحسرة والندامة.

فلمّا استوفى الشيعي كلامه .. **قال اليهودي للمعتزلي** :

أخبرني الآن أيّها الإنسان ، إذ كنت قد أعطيت مخالفيك في الملّة القيادةَ ، ومكّنتهم من المراد ، وزعمت أنّك لا تستدلّ على نبوّة صاحبك بتلك المعجزات ، فما دليلك الذي تعتمد في هذا الباب؟!

قال المعتزلي :

دليلي على صحّة نبوّته (صلى الله عليه وآله وسلم) القرآنُ ، الذي أبانه الله تعالى ، وظهر عجز الخلق كافّة عن الإتيان بمثله ، وهو دليل موجود لم ينعدم ، ومعجزٌ باق لمن علم ، لا نرى أحداً يستطيع أن يعارضه ، ولا يتيسّر له أن يأتي بسورة مِن مِثله ، فمن شكَّ في ذلك فليتعاطَ المعارضة لنبيّن له عجزه.

قال اليهودي :

وما في [2] عجز أهل زماننا هذا عن معارضته من الدليل على عجز الّذين كانوا في زمانه ، وهل يكون عجز الأدون في البلاغة والفصاحة دليلا على عجز مَن هو في ذلك الغاية والنهاية؟!

---

(1) في «ب» و «ج» : «أنسبتك».

(2) لم ترد في «أ».

قال المعتزلي :

علَيَّ بيان ذلك.

قال اليهودي :

أنت محتاج قبل أن تبيّن عجزهم إلى أن تدلّ على (أنّه متحدّ لهم) [1].

قال المعتزلي :

دليلي على صحّة التحدّي ما تضمّنه القرآن من قوله : ﴿**قل فأتوا بسورة مثله**﴾ [2].

وقوله تعالى : ﴿**قل فأتوا بعشر سور من مثله مفتريات**﴾ [3].

ونحو ذلك من الآيات [4].

قال اليهودي :

صدقت [5]! إنّ هذا الكلام موجود فيه ، ولكنّك تعلم أنّا

---

(1) في «أ» : «أنّهم تحدّى بهم».

(2) سورة يونس 10 : 38.

(3) سورة هود 11 : 13.

(4) كقوله تعالى : ﴿**قل لئن اجتمعت الإنس والجنُّ على أن يأتوا بمثلِ هذا القرآنِ لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً**﴾ سورة الإسراء 17 : 88.

(5) في «أ» : «قد علمت» ؛ وفي «ب» : «قد صدقت».

لا نصدّقك على ما فيه ، فمن أين يصحّ لنا أنّه واجَه بذلك الفصحاء من مخالفيه؟!

فلم يجد **المعتزلي** ملجأً يستند إليه ، غير الرجوع إلى النقل الذي كان عوّل عليه ، **فقال** :

أخبرني سلفي ، عن كثرتهم ، عمّن قبلهم من أسلافهم ، عن السلف الأوّل منهم ، ممّن لا يجوز الكذب عليهم ، أنّهم حضروا القوم ، وسمعوا التحدّي بطرقهم ، وأنّهم لم يمتنعوا من المعارضة إلاّ لعجزهم.

فعند ذلك **قال الشيعي** :

الحمد الله على ما ظهر لك من صحّة مقالي [1] ، ورجوعك راغماً إلى التعلّق باستدلالي.

ما الفرق بينك بما [2] استدللت به على صحّة التحدّي وبين من استدلّ بمثله على صحّة النصّ الجليّ؟!

فضاق الخناق على المعتزلي ، وبقي أسيراً في يد الشيعي ، ورأى أنّه متى طالبه في نقل النصّ بعلم الاضطرار ، طالبه بمثل ذلك اليهودي في التحدّي بالقرآن ، وأمسك عن الكلام ، وظهر عجزه وفشله للخاصّ والعامّ.

---

(1) في «أ» : «مقالتي».

(2) في «ب» و «ج» : «في ما».

فقال له الشيعي :

قف بحيث انتهى بك قصر خُطاك! فهو غاية قدرتك ونهاية مَداك ، واعلم أنّك اجتهدت وأطلت ، فلا النبوّة نَصَرْتَ ، ولا الإمامة [1] أبطَلْتَ ، وقد ثبتت حجّة الله تعالى عليك ، ولم يبق في إنكارك للنصّ شبهة في يديك.

ثمّ عطف الشيعي على اليهودي ، فقال : إنّ الذي عُرف منكم ـ معشر اليهود ـ إنّما هو الاقتصار [2] على التقليد ، إلى أن اختلطتم بأهل الاعتزال ، فعلّموكم النظر والجدال ، فلا هم نصحوكم في الرسالة ، فاقتصروا [3] بكم على الكلام فيها إلى أن تهتدوا طريقها ..

ولا أنتم طلبتم [4] بالنظر وجهَ الله سبحانه ، فأنعمتم النظر [5] لأنفسكم فيها ، فكان [6] يتبيّن [7] لكم مستحقّها.

وقد تعيّن علَيَّ ممّا جرى فرض أُؤدّيه ، ولزمني حقٌّ أُبديه ..

اعلم أنّ العلم بما غاب يدرك من وجهين ، وهما : العقل ، والنقل ؛ فبالعقل تُدرك المعقولات ، وبالنقل تُدرك المحسوسات ..

---

(1) في «أ» و «ج» : «للإمامة».

(2) في «أ» : «الاعتماد».

(3) في «ج» : «واقتصروا».

(4) في «ب» : «بطلتم» ؛ وفي «ج» : «أبطلتم».

(5) أَنْعَمَ النظرَ في الشيء : إذا أطال الفكرة فيه.

انظر : لسان العرب 14 / 213 مادّة «نعم».

(6) في «أ» : «فكانت».

(7) في «أ» و «ج» : «تبيين».

ومعجزات الأنبياء عليهم السلام من الأُمور المحسوسة ، فلذلك كان لا سبيل لمن غاب (عنها إلى علمها إلاّ بسماع النقل لها) [1] ، ثمّ لا طريق لنا إلى صحّة الأخبار بأسرها ، كما لا سبيل إلى إنكارها كلّها ؛ إذ كان منها (حقٌّ وباطل) [2] ، وفيها صحيح وفاسد.

والناقلون طائفتان :

(إحداهما : قليلة يجوز عليها التواطؤ والافتعال ، مخبرها مشكّك ، لا يتميّز حقٌّ من باطل.

والأُخرى : كثيرة لا يجوز عليها التواطؤ والافتعال) [3] ، فعلى قولها التعويل إذا أخبرت عمّا أدركته بالحواسّ ، وهؤلاء هم المعنيّون [4] بذِكر التواتر في ما سلف من الكلام ، فمتى أخبر المتواترون عمّا أدركوه بمشاهدة وسماع ، فقد وجب تصديقهم في الحالين على الاجتماع ؛ لأنّ العادات لم تجرِ بكذب مثلهم ، ولو كذبوا لاختلفوا وبطل تواترهم ، ففي اتّفاقهم على ما ينقلون مع استحالة التواطؤ منهم دليل صدقهم.

وقد روى المسلمون ـ مع اعترافك [5] بكثرتهم ـ معجزاتِ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وتحدّيه [6] العرب بالقرآن عن سلفهم الّذين شاهدوهم ، وذكروا أنّهم سمعوا ذلك منهم ، ولا شكّ في صدقهم أنّهم

---

(1) في «ج» : «عنه إلى علم باستماع النقل لها».

(2) في «أ» : «حقّاً وباطلا».

(3) في «أ» العبارة هكذا : «أحديهما : كثيرة لا يجوز عليها التواطؤ والافتعال ؛ والأُخرى : قليلة يجوز عليها التواطؤ والافتعال ؛ أمّا الطائفة الأُولى».

(4) في «أ» : «المعتنون».

(5) في «ب» و «ج» : «معرفتك».

(6) في «أ» : «وأنّه تحدّى».

أخذوا [1] عنهم ، وقالوا : شاهدنا سلفنا.

هذا ، وحكمهم في التواتر وقطع العذر يحكمنا ، فقد وجب تصديقهم في ما [2] حكوا مشاهدته ، كما وجب تصديقهم في ما ذكروا سماعه ؛ لأنّ الحالين واحدة.

وقالوا ـ أيضاً ـ : سمعنا سلفنا هؤلاء يخبروننا بأنّهم شاهدوا سلفهم الّذين أخبروهم بالمعجزات ، وحكمهم بالتواتر وقطع العذر لحكمهم [3] ، وأخبروهم بمثل ذلك بعينه عمّن قبلهم.

وعلى هذا ، كلّ خلَف من المسلمين يروي عن سلفه ، أنّه سمع خبر المعجزات والتحدّي بالقرآن منه ، ونقل ذلك عنه وشاهده ، وقد بلغ حدّ التواتر وجاوزه ، إلى أن يتّصل النقل بالطائفة التي أخبروا عن تواترها ممّن عاصر النبيّ وشاهد آياته ومعجزاته ، وحضرَ الفصحاءَ في وقتهم ، وسمِع التحدّي بالقرآن يفزعهم ، وأنّهم شاهدوا من حالهم أنّهم لم يثبتوا ﴿**إلاّ للسيف أنْ ثبتت**﴾ [4] الحجّة عليهم ، فظهر بعد [5] التحدّي عجزُهم.

وهذا دليل واضح إذا تأمّلته ، مغن لك إذا تصفّحته.

ولم يبق بعده إلاّ أن أُميط عنك الشبهة التي أوردها عليك المعتزلي ، وأُعرّفك فسادها بالبرهان الماضي.

أمّا قوله : «أنّ من شرط صحّة الخبر المتواتر ، أن يوجب علم

---

(1) في «ب» : «أخذوه».

(2) في «أ» : «بما».

(3) في «أ» : «وبحكمهم».

(4) في «أ» : «إلى السيف إن لم يثبت» ؛ وفي «ب» : «إلى السيف إن تثبت».

(5) في «ج» : «بهذا».

الضرورة لسامعه بصحّة مخبره» ؛ فباطل مستحيل ، وهو دعوىً عارية عن [1] دليل.

والذي يوضح لك عن فساد ذلك ، أنّ الضرورات أوائل العلوم ومبادي العقول ، وهي الأُصول لكلّ ما ساق إليه الدليل ، فلا بُدّ من تقدّمها وتأخّر كلّ دلالة عنها ، ومن المحال أن يكون علوم الاستدلال متقدّمة على الاضطرار.

ولسنا نشكّ في أنّ العلم بصحّة ما أتى به الخبر المتواتر إنّما حصل بعد علمنا أنّ المتواترين لا يجوز عليهم التواطؤ ، وأنّ استحالة التواطؤ عليهم دليلٌ على بطلان الافتعال منهم.

وهذا استدلال قد حصل قبل العلم بصحّة مخبر الخبر ، وهو يوضح لك أنّ العلم به لم يحصل إلاّ استدلالا ، وأنّه لو كان ضرورة لكان أوّلا.

فتأمّل هذا! فإنّ المعتزلة لم يهتدوا [2] إليه ، فإذا رأيت صوابه واضحاً فعوِّل عليه ، ففيه كفاية وغنىً إن كنت تريد (بالنظر وجه) [3] الله عزّ وجلّ.

قال اليهودي :

لست أُريد غير السبيل وقد أسفر [4] ، ولا أطلب إلاّ الدليل وقد

---

(1) في «ب» و «ج» : «من».

(2) في «أ» و «ب» : «تهتد».

(3) في «ج» : «النظر لوجه».

(4) في «أ» : «استقرّ».

حضر [1] ، ولا أقصد سوى الحقّ وقد بدا ، ولا أخاف إلاّ الله وقد هدى.

ثمّ (أعلنَ بكلِمَتَي) [2] الإخلاص ، وأحسن [3] لنفسه الخلاص ، وشفع ذلك بالولاية ، واستحكم أُصول [4] الهداية.

قال الشيعي :

الحمد الله المنقذ من الردى ، والمبصر من العمى ، والممهل [5] لمن عصاه ، والقابل لمن أتاه ، هنّاك الله ـ أيّها المسلم ـ إحسانهَ ، وجعل حظّك في الآخرة جنانَه ، وقد حصل ـ رحمك الله ـ العلم ، وبقي العمل ، فشمّر ومعك فسحة في الأجل.

ثمّ قال : اللّهمّ لك الحمد على ما وفّقتني ، اللّهمّ لا تسلبني ما أعطيتني ، ربّ أعوذ بك أن يكون حظّي من هدايتك أن أعلم ولا أعمل ، وآمُرَ بما لا أفعل.

ثمّ انثنى إلى المعتزلي ، فقال : خفِ الله سبحانه ، فقد أوضح لك الحقّ وأبانه ، وأقام عليه دليله وبرهانه ، وسمعت الحجج في النبوّة ، وبان لك أنّها نفسها حججٌ في الإمامة ، ورأيت كيفية استدلالنا بالتواتر على صحّة المعجزات والتحدّي ، وهو بعينه استدلالنا على صحّة النصّ الجلي.

---

(1) في «ب» : «حصر».

(2) في «أ» : «أعلى بكلمة».

(3) في «أ» : «مظهراً».

(4) في «ج» : «أحوال».

(5) في «ب» و «ج» : «والمهمل».

ومعنا زيادة ورجحان ، وهي أنّ من أصحاب العامّة مَن قد نقل معنى النصّ الجلي ، وليس في مخالفي الملّة أحد نقل مع [1] المسلمين المعجزات والتحدّي.

وقد أوجدتك فساد ما ظننته من أنّ التواتر يوجب علم الاضطرار ، وانزاحت العلّة بواضح الأدلّة وانقطعت الأعذار ، فاسلك سبيل الاستدلال ، معرِضاً [2] عن طرق الضلال ، ولا يكن مَن بَعُدَ عن الشريعة ، أقرب منك وأسرع إلى الطاعة ، فليس الخلف بيننا ممّا يرجى للمبطل فيه سلامة ، ما لم يكن منه التوبة والندامة.

قال المعتزلي :

قد سمعت جميع ما ذكرت ، ولم ينشرح صدري لِما أوردت ، ﴿**وفوق كلّ ذي علم عليم**﴾ [3] ، ولست أرى مخالفة الشيخين أبي عليّ [4] وأبي هاشم [5] ، وهما أقدر منّي على الجواب والنقض ، ولم أزل

---

(1) في «أ» : «من».

(2) في «أ» و «ب» : «معرّجاً».

(3) سورة يوسف 12 : 76.

(4) هو : أبو عليّ محمّد بن عبد الوهّاب بن سلام الجُبّائي ، من أئمّة المعتزلة وإليه تنتسب الطائفة الجبّائية ، و «جُبّى» من قرى البصرة ، له مقالات وآراء انفرد بها في المذهب ، له تفسير حافل مطوّل ، ردّ عليه الأشعري.

وكانت ولادة الجبّائي في سنة 235 ، وتوفّي في شعبان سنة 303 هـ.

انظر : طبقات المعتزلة : 80 ، وفيات الأعيان 4 / 267 رقم 607.

(5) هو : أبو هاشم عبد السلام بن أبي عليّ محمّد الجُبّائي بن عبد الوهّاب بن سلام بن خالد بن حُمران ، متكلّم مشهور ، كان هو وأبوه من كبار المعتزلة ، له

قطّ نافياً للرفض.

قال الشيعي :

ليست جميع العلل ينجع فيها الدواء ، وقد عبد الناس قبلك الهوى ، وآثروا الضلال على الهدى ..

قال الله تعالى : ﴿**أفرأيت من اتّخذ إلهه هواه**﴾ (1).

وقال سبحانه : ﴿**وأمّا ثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى**﴾ (2).

ولسنا نشكّ في أنّ عصبية الرجال مفتاح الضلال ، وطاعة الرؤساء

مقالات على مذهب الاعتزال.

توفّي يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة بقيت من شعبان سنة 321 ببغداد ، ودفن في مقابر البستان من الجانب الشرقي.

نقل الخطيب البغدادي ، عن أبي الحسن الأزرق ، قال : «قال لي أبو هاشم عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهّاب الجُبّائي : وُلدت في سنة سبع وسبعين ومئتين ...

قلت : وكان عمره ستّاً وأربعين سنة وثمانية أشهر وإحدى وعشرين يوماً».

وقال ابن الجوزي : «توفّي أبو هاشم بن أبي عليّ الجُبّائي لستّ وأربعين سنة».

وقال ابن حجر : «مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة كهلا ... قال الخطيب : عاش سبعاً وأربعين سنة غير أشهر».

فما في «وفيات الأعيان» أنّ ولادته كانت سنة سبع وأربعين ومئتين غلطٌ قطعاً ، وإلاّ لكان أبوه أبو عليّ يكبره باثنتي عشرة سنة فقط!!

انظر : تاريخ بغداد 11 / 55 ـ 56 رقم 5735 ، أعمار الأعيان : 32 ، وفيات الأعيان 3 / 183 رقم 383 ، طبقات المعتزلة : 94 ، لسان الميزان 4 / 16 رقم 37.

(1) سورة الجاثية 45 : 23.

(2) سورة فصّلت 41 : 17.

في المحال مهلكة ووبال ؛ قال الله عزّ وجلّ حكاية عن أهل النار : ﴿**ربّنا إنّا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلّونا السبيلا * ربّنا آتهم ضعفين من العذاب والعنهم لعناً كبيراً**﴾ (1).

قال الذي أسلم للشيعي :

أيّها الموفّق السديد ، والمرشد المفيد! قد دللت فأبلغت ، ووعظت فبالغت ، وناديت فأسمعت ، ونصحت فأفصحت (2) ، حتّى ثبَّتَّ (3) الحجّة وقهرت ، وبنيت المحجّة وأظهرت (4) ، ووجب على الرائد الشكر ، ولم يبق لمعاند عذر.

وقد ذكرت ـ رضي الله عنك ـ أنّ من أصحاب طريق العامّة مَن قد روى النصّ الجليّ ، على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام بالإمامة ، فاذكر لنا بعضه لنقف عليه ، وزِدنا بصيرة في ما هديتنا إليه.

قال الشيعي :

* حدّثنا الشيخ الفقيه أبو الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن شاذان القمّي رضي الله عنه من كتابه المعروف بـ «إيضاح دقائق النواصب» (5).

---

(1) سورة الأحزاب 34 : 67 و 68.

(2) في «أ» و «ب» : «فأنصحت».

(3) في «أ» : «بنيت».

(4) في «ب» و «ج» : «وظهرت».

(5) في حاشية «أ» ما لفظه :

«في كتاب (أمل الآمل) للشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العاملي : محمّد بن

وهذا كتاب جمع فيه ممّا سمعه [1] من طريق العامّة مئة منقبة لأمير المؤمنين (عليّ بن أبي طالب عليه السلام) [2] والأئمّة من وُلده صلوات الله عليهم ـ ، قال : حدّثنا محمّد بن عبد الله (بن عبيد الله) [3] ، قال : حدّثني محمّد بن القاسم ، قال : حدّثني عبّاد بن يعقوب ، قال : حدّثني عمرو بن أبي المقدام ، عن أبيه ، قال : حدّثني سعيد بن جبير ، عن ابن عبّاس ، قال :

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) :

«والذي بعثني بالحقّ بشيراً ونذيراً ، ما استقرّ الكرسيّ والعرش ، ولا دار الفلك ، ولا قامت السماء والأرض ، إلاّ بأن كتب عليها : لا إله إلاّ الله ، محمّدٌ رسول الله ، عليٌّ أمير المؤمنين.

وإنّ الله تعالى لمّا عرج بي إلى السماء ، واختصّني بلطيف ندائه ، قال : يا محمّد!

قلت : لبّيك ربّي وسعديك.

أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان الكوفي ، فاضل ، جليل ، له كتاب مناقب أمير المؤمنين عليه السلام ، مئة منقبة من طرق العامّة ، روى عنه الكراجكي ، وهو يروي عن ابن بابويه. انتهى. [انظر : أمل الآمل 2 / 241 ـ 242 رقم 712].

وقال شيخنا الفاضل المجلسي في كتاب (بحار الأنوار) : وكتاب (المناقب) للشيخ الجليل أبي الحسن محمّد بن أحمد بن عليّ بن الحسن بن شاذان القمّي ، أُستاد أبي الفتح الكراجكي ، ويثني عليه كثيراً في (كنزه) ، وذكره ابن شهر آشوب في (المعالم). [انظر : بحار الأنوار 1 / 18].

كتبه العبد محمّد باقر».

(1) في «أ» : «سمع».

(2) لم ترد في «أ» و «ب».

(3) لم يرد في «أ» ؛ وفي «ج» : «بن عبد الله» ؛ وما أثبتناه من «ب» والمصدر وكتاب «اليقين» لابن طاووس.

فقال : أنا المحمود وأنت محمّد ، شققت اسمك من اسمي ، وفضّلتك على جميع بريّتي ، فانصب أخاك عليّاً علماً لعبادي ، يهديهم إلى ديني.

يا محمّد! إنّي قد جعلت عليّاً أمير المؤمنين ، فمن تأمّر عليه لعنته ، ومن خالفه عذّبته ، ومن أطاعه قرّبته.

يا محمّد! إنّي قد جعلت عليّاً إمام المسلمين ، فمن تقدّم عليه أخزيته ، ومن عصاه أسحقته (1).

إنّ عليّاً سيّد الوصيّين ، وقائد الغرّ المحجّلين ، وحجّتي على الخلق أجمعين» (2).

* وحدّثنا ـ أيضاً ـ الشيخ أبو الحسن بن شاذان من كتابه ، قال : حدّثني الحسن بن حمزة بن عبد الله ، قال : حدّثنا أحمد بن الحسن الخشّاب ، قال : حدّثنا أيّوب بن نوح ، قال : حدّثنا العبّاس بن عامر ، قال : حدّثني عمر بن أبان بن تغلب ، قال : حدّثني أبان بن تغلب ، قال : حدّثني عكرمة ، عن ابن عبّاس ، قال :

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعد منصرفه من حجّة الوداع :

«**أيّها الناس! إنّ جبرئيل الروح الأمين نزل علَيَّ من عند ربّي جلّ جلاله ، فقال : يا محمّد! إنّ الله تعالى يقول : إنّي قد اشتقت إلى لقائك ، فأَوْصِ بمَن** (3) **يقدم في أمرك.**

---

(1) كذا في «أ» و «ج» ؛ وفي «ب» : «استحفته».

(2) انظر : مئة منقبة ـ لابن شاذان ـ : 72 المنقبة الرابعة والعشرون.

وأخرجه السيّد ابن طاووس في كتابه «اليقين باختصاص مولانا عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين» نقلا عن ابن شاذان : 239 الباب 78.

(3) في «ب» و «ج» : «بخير».

أيّها الناس! إنّه قد اقترب أجلي ، وكأنّي بكم وقد فارقتموني وفارقتكم ، وإذا [1] **فارقتموني بأبدانكم فلا تفارقوني بقلوبكم.**

أيّها الناس! إنّه لم يكن لله نبيّ قبلي خلد في الدنيا فأخلد ، (وإنّ الله تعالى قال) [2] **:**

﴿وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد أفإن مِتَّ فهم الخالدون * كلّ نفس ذائقة الموت﴾ [3].

ألا وإنّ ربّي أمرني بوصيّتكم ..

ألا وإنّي أُريد أن أدلّكم على سفينة نجاتكم ، وباب حطّتكم ، فمن أراد منكم النجاة بعدي ، والسلامة من الفتن المردية ، فليتمسّك بولاية عليّ بن أبي طالب ، فإنّه الصدّيق الأكبر ، والفاروق الأعظم ، وهو إمام كلّ مسلم [4] **بعدي ، من اقتدى به في الدنيا ورد علَيَّ حوضي ، ومن خالفه لم أره ولم يرني ، واختُلِج دوني وأُخذ به ذات الشمال إلى النار.**

أيّها الناس! إنّي قد نصحت لكم ، ولكن لا تحبّون الناصحين.

أقول قولي هذا وأستغفر الله [5] **لي ولكم»** [6].

* وحدّثني ـ بقراءته علَيَّ ـ أبو عبد الله الحسين بن محمّد بن عليّ الصيرفي ـ وكان مشتهراً بالخلاف لآل محمّد (صلى الله عليه وآله وسلم) ـ ، قال :

---

(1) في «ب» : «فإذا».

(2) في «أ» : «والله يقول».

(3) سورة الأنبياء 21 : 34 و 35.

(4) في «أ» زيادة : «من».

(5) في «أ» و «مئة منقبة» زيادة : «العظيم».

(6) انظر : مئة منقبة : 68 المنقبة الحادية والعشرون.

حدّثنا [1] القاضي أبو بكر محمّد بن عمر الجعابي ، قال : أخبرنا أبو جعفر محمّد بن الحسين بن حفص الخثعمي ، قال : حدّثنا محمّد بن مروان ، قال : حدّثنا عليّ بن هلال الأحمسي [2] ، عن شريك ، عن عبد الله بن محمّد بن عقيل ، عن جابر ، قال :

قام رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) فينا بأحجار الزيت [3] ، فأخذ بضبع [4] عليّ عليه السلام حتّى رُئي [5] بياض إبطيهما . ولم يُر إلاّ ذلك اليوم ، ويوم غدير خُمّ . ، فقال :

«أيّها الناس! هذا عليٌّ أمير المؤمنين ، وسيّد المسلمين ، وقائد الغرّ المحجّلين ، وعَيبة [6] علمي ، ووصيّي في أهلي ، وخليفتي في

---

(1) في «أ» : «أخبرنا».

(2) في «أ» : «الأحمس» ؛ وفي «ب» : «الأخمشي» ؛ وما أثبتناه من «ج» هو الصحيح.

انظر : لسان الميزان 4 / 266 رقم 739.

(20) أحْجَارُ الزَّيْت : موضع بالمدينة قريبٌ من الزَّوراء ، وهو موضع صلاة الاستسقاء ، وقال العمراني : أحجار الزَّيت موضع بالمدينة داخلها.

انظر : معجم البلدان 1 / 135 رقم 270.

(21) الضَّبْعُ . بسكون الباء . : وسَطُ العَضُدِ بلحمه ، يكون للإنسان وغيره ، والجمع : أضباعٌ ، وقيل : العَضُدُ كلُّها ، وقيل : ما بين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه ، تقول : أخذَ بضبعيه ، أي : بعَضُدَيه.

انظر : لسان العرب 8 / 16 مادّة «ضبع».

(22) في «أ» : «بدا».

(23) العَيْبةُ : وعاءٌ من أدم ، يكون فيها المتاع ، والجمع : عيابٌ وعِيَبٌ ، فأمّا عيابٌ فعلى القياس ، وأمّا عِيَبٌ فكأنّه إنّما جاء على جمع عيبة ، والعرب تكنّي عن الصُّدور والقلوب التي تحتوي على الضمائر المخفاة : بالعياب ؛ وذلك أنّ الرجل إنّما يضعُ في عَيبته حُرَّ متاعه ، وصونَ ثيابه ، ويكتمُ في صَدْرِه أخصَّ أسراره

أُمّتي ، يقضي ديني ، وينجز موعدي ، وهو معي على مفاتيح الجنّة ، ومعي في الشفاعة.

أيّها الناس! من أحبّ عليّاً فقد أحبّني ، ومن أحبّني فقد أحبّ الله تبارك وتعالى ، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني ، ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ.

أيّها الناس! إنّي سألت ربّي عزّ وجلّ في عليّ خصلة فمنعنيها ، وابتدأني فيه بسبع.

قال جابر : بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله! ما الخصلة التي سألت الله عزّ وجلّ فمنعكها؟

قال : فقال : **ويحك يا جابر! سألت ربّي أن يستقيم أمر هذه الأُمّة على عليّ من بعدي ، فأبى إلاّ أن يضلّ من يشاء ويهدي من يشاء.**

فقلت : بأبي أنت وأُمّي يا رسول الله! وما السبع التي ابتدأك الله فيه؟

قال : **ويحك يا جابر! أنا أوّل من يخرج يوم القيامة من قبره وعليٌّ معي ..**

وأنا أوّل من يدنو إلى الصراط وهو معي ..

وأنا أوّل من يقرع باب الجنّة وعليٌّ معي ..

وأنا أوّل من يسكن في علّيّين وعليٌّ معي ..

التي لا يُحِبُّ شُيوعها ، فسمّيت الصدور والقلوبُ : عياباً.

انظر : لسان العرب 9 / 490 مادّة «عيب».

وأنا أوّل من (يتزوّج بالحور) [1] العين وعليٌّ معي ..

وأنا أوّل مَن يسقى مِن [2] الرحيق المختوم ﴿ختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون﴾ [3] وعليٌّ معي ..

وأنا أوّل من ينظر إلى الله تعالى [4] وعليٌّ معي» [5].

قال الذي أسلم :

ما معنى هذا الامتناع والإباء من الله تعالى في الخبر عند سؤال رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم)؟ وما معنى النظر إلى الله تعالى؟

قال الشيعي :

هو إعلامه تعالى لنبيّه (صلى الله عليه وآله وسلم) أنّ أُمّته لا تستقيم على وصيّه

---

(1) في «ب» و «ج» : «يزوّج بحور».

(2) لم ترد في «أ» و «ب».

(3) سورة المطفّفين 83 : 26.

(4) في «أ» و «ب» : «عزّ وجلّ».

(5) انظر : تفسير فرات الكوفي 2 / 545 ح 700.

ومن خطبة للإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام أوردها ابن جرير الطبري في «المسترشد» يذكر عليه السلام فيها المواطنَ التي دعا فيها الرسولُ (صلى الله عليه وآله وسلم) الناسَ إلى الاقتداء والتمسّك به عليه السلام من بعده (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وأنّه هو الوصيّ في أهله ، والخليفة في أُمّته ، قائلا : «**هلك من قارن حسداً ... . إلى قوله : . ولنا خصائص حقّ الولاية ، وفينا الوصيّة والوراثة ، وحجّة الله عليكم في حجّة الوداع يوم غدير خُمّ ، وبذي الحليفة ، وبعد المقام الثالث بأحجار الزيت ...**».

انظر : المسترشد : 399.

اختياراً ، (والعدل لا يقتضي) [1] الاضطرار ؛ لأنّه يخرجهم عن [2] التكليف الذي يُستحقّ به الثواب والعقاب.

فأمّا [3] الضلال والهدى ، فأحد محتملاته أن يختصّ بالقيامة ، فيكون الضلال للكافر عن طريق الجنّة ، والهدى للمؤمنين إليها ، (وهو لا يشاء أن يفعل ذلك إلاّ بأهله) [4].

وأمّا النظر إلى الله فيحتمل ما يحمل عليه قوله تعالى : ﴿**إلى ربّها ناظرة**﴾ [5] ، والمعنى فيه انتظارها لثواب الله جلّ اسمه [6].

فهذا طرف ممّا روي من هذا الطريق وفي هذا المعنى.

فأمّا من طريق الخاصّة فقد جاء منه (ما لا يخفى) [7].

قال الذي أسلم :

آمنّا وصدّقنا ، والحمد لله شكراً.

---

(1) في «أ» : «ولا يقتضي المصلحة».

(2) في «ج» : «من».

(3) في «أ» : «وأمّا».

(4) في «أ» : «وهؤلاء يشابه أن يفعل الإباء».

(5) سورة القيامة 75 : 23.

(6) مجمع البيان 10 / 177 ، وانظر : تفسير الطبري 12 / 343 ـ 334 ح 35656 ـ 35663 ، شرح الأُصول الخمسة : 247 وما بعدها.

(7) في «أ» : «ما لا يحصى كثرةً» ؛ وفي «ب» : «ما لا يخفى كثرةً».

فقد أثبتُّ لك ـ يا أخي ـ في هذا الكتاب ، من الإبانة عن المماثلة في الاستدلال بين طريقَي [1] النبوّة والإمامة ، ما فيه غنىً وكفاية.

والحمد لله أوّلا وآخراً ،

والصلاة على سيّدنا محمّد رسوله المصطفى ،

وعلى أمير المؤمنين وصيّه المرتضى ،

والأئمّة من بعدهما الأبرار الأولياء ،

وسلّم تسليماً [2].

---

(1) في «ج» : «طريق».

(2) **جاء في نسخة «أ» إنهاء لفظه :**

«وقد وقع الفراغ من تنميقه ، بعون الله وحسن توفيقه ، من قبيل الظهر من يوم الأربعاء ، العشرين من شهر رجب ، من السنة الثالثة عشر ، من المئة الثانية ، من الألف الثاني ، من الهجرة النبويّة (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وآله الّذين هم مصابيح الدجى ومفاتيح الهدى.

كذا وجدت مختومة بهذه العبارة وفي آخرها على الهامش ما هذا لفظه : ظنّي أنّ هذه الرسالة الشريفة للشيخ العالم الفاضل الفقيه الثقة المتكلّم الجليل أبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي قدّس الله سرّه ، وهو يروي عن الشيخ المفيد ومن عاصره ، واسم تلك الرسالة : (الإبانة عن المماثلة في الاستدلال من طريق النبوّة والإمامة) التي عدّت من مصنّفاته في بعض كتب الرجال ، والله تعالى يعلم حقيقة الحال.

وكتب هذه الأسطر بيمناه البالية الجانية : محمّد إبراهيم بن محمّد معصوم الحسيني ، في شهر محرّم الحرام سنة 1282».

وجاء في نسخة «ج» إنهاء لفظه :

«وفرغ من تسويده الواثق بالله الغالب ، ابن الحاجّ أبي تراب أبو طالب ، جعلهما الله من المتمسّكين بولاية عليّ بن أبي طالب وأولاده المعصومين ، صلوات الله عليهم أجمعين».

ثبت مصادر ومراجع التحقيق

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ الاحتجاج ، لأحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ت نحو 520) ، تحقيق إبراهيم البهادري وآخرين ، نشر دار الأُسوة ، قم 1416 هـ.

3 ـ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان ، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت 739) ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، نشر دار الفكر ، بيروت 1407.

4 ـ أحكام القرآن ، لأبي بكر أحمد بن علي الجصّاص الرازي (ت 370) ، تحقيق صدقي محمّد جميل ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

5 ـ الأخبار الموفّقيات ، للزبير بن بكّار القرشي (ت 256) ، تحقيق سامي مكّي العاني ، نشر عالم الكتب ، بيروت 1416.

6 ـ الإرشاد ، للشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (ت 413) ، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم هـ.

7 ـ أسباب النزول ، لعلي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت 468) ، تحقيق مركز البحوث والدراسات ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

8 ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البَرّ (ت 463) ، تحقيق علي محمّد البجاوي ، نشر دار الجيل ، بيروت 1412.

9 ـ إعلام الورى بأعلام الهدى ، للفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548) ، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم 1417.

10 ـ أعمار الأعيان ، لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (ت 597) ، تحقيق محمود محمّد الطناحي ، نشر الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة.

11 ـ أمل الآمل ، لمحمّد بن الحسن الحرّ العاملي (ت 1104) ، تحقيق أحمد الحسيني ، نشر مؤسّسة الوفاء ، بيروت 1403.

12 . الأنساب ، لأبي سعد عبد الكريم بن محمّد بن منصور السمعاني (ت 562) ، تحقيق عبد الله عمر البارودي ، دار الجنان ، بيروت 1408.

13 . أنساب الأشراف ، لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري (ت 279) ، تحقيق سهيل زكّار ورياض زركلي ، نشر دار الفكر ، بيروت 1417.

14 . الأمالي ، للشيخ الصدوق محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت 381) ، تحقيق ونشر مؤسّسة البعثة ، قم 1417.

15 . الأمالي ، للشيخ أبي جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (ت 460) ، تحقيق ونشر مؤسّسة البعثة ، قم 1414.

16 . بحار الأنوار ، لمحمّد باقر بن محمّد تقي المجلسي (ت 1110) ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1403.

17 . البداية والنهاية ، لابن كثير إسماعيل بن عمر القرشي البصري (ت 774) ، تحقيق مجموعة من الأساتذة ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1415.

18 . بشارة المصطفى لشيعة المرتضى ، لمحمّد بن أبي القاسم الطبري (ت ق 6) ، تحقيق جواد القيومي ، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم 1422.

19 . تاريخ أصبهان ، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430) ، تحقيق سيّد كسروي حسن ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1410.

20 . تاريخ الأُمم والملوك (تاريخ الطبري) ، لمحمّد بن جرير الطبري (ت 310) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

21 . تاريخ البخاري ، لمحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت 256) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

22 . تاريخ بغداد ، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت 463) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

23 . تاريخ الخلفاء ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911) ، نشر دار الجيل ، بيروت 1415.

24 . تاريخ دمشق ، لأبي قاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت 571) ، تحقيق أبي سعيد عمر بن غرامة

العَمري ، نشر دار الفكر ، بيروت 1415.

25 ـ تاريخ اليعقوبي ، لأحمد بن أبي يعقوب بن واضح الكاتب (ت 292) ، تحقيق عبد الأمير مهنّا ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1413.

26 ـ تفسير ابن كثير ، لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير (ت 774) ، نشر دار الجيل ، بيروت.

27 ـ تفسير البغوي (معالم التنزيل) ، للحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (ت 516) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1414.

28 ـ تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) ، لإبي إسحاق أحمد الثعلبي (ت 427) ، تحقيق علي عاشور ونظير الساعدي ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1422.

29 ـ تفسير الحِبَري ، للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري (ت 286) ، تحقيق محمّد رضا الحسيني ، نشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، بيروت 1408.

30 ـ تفسير الحسن البصري ، للحسن بن يسار البصري (ت 110) ، تحقيق محمّد عبد الرحيم ، نشر دار الحديث.

31 ـ تفسير الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي (ت 911) ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

32 ـ تفسير الطبري (جامع البيان) ، لمحمّد بن جرير الطبري (ت 310) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1412.

33 ـ تفسير الفخر الرازي (التفسير الكبير) ، لمحمّد بن عمر فخر الدين الرازي (ت 606) ، تحقيق خليل محيي الدين ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

34 ـ تفسير فرات الكوفي ، لفرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي (من أعلام عصر الغَيبة الصغرى) ، تحقيق محمّد الكاظم ، نشر مؤسّسة النعمان ، بيروت 1412.

35 ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، للقرطبي محمّد بن أحمد الخزرجي (ت 671) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1417.

36. تفسير مجاهد بن جبر ، لمجاهد بن جبر (ت 102) ، تحقيق محمّد عبد السلام أبو الغيل ، نشر دار الفكر الإسلامي ، مصر 1410.

37 . تقريب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852) ، تحقيق مصطفى عبد القادر ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1415.

38. تهذيب الآثار ، لمحمّد بن جرير الطبري (310) ، تحقيق محمود محمّد شاكر ، نشر دار المدني ، القاهرة 1403.

39. تهذيب التهذيب ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852) ، نشر دار إحياء التراث ، بيروت.

40. الثاقب في المناقب ، لمحمّد بن علي بن حمزة الطوسي (ت ق 6) ، تحقيق نبيل رضا علوان ، نشر مؤسّسة أنصاريان ، قم 1412.

41 . الجامع الصغير ، لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي (ت 911) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1410.

42 . الجعديات (مسند علي بن الجعد ، المتوفّى سنة 230) ، لأبي القاسم عبد الله بن محمّد البغوي (ت 317) ، تحقيق رفعت فوزي عبد الله ، نشر مكتبة الخانجي ، القاهرة 1415.

43 . الجمع بين الصحيحين ، لمحمّد بن فتوح الحميدي (ت 488) ، تحقيق علي حسين البوّاب ، نشر دار ابن حزم ، بيروت 1419.

44 . جمهرة اللغة ، لمحمّد بن الحسن بن دريد (ت 321) ، تحقيق رمزي منير بعلبكي ، نشر دار العلم للملايين ، بيروت 1988 م.

45 . حلية الأولياء ، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

46 . الخرائج والجرائح ، لقطب الدين سعيد بن عبد الله الراوندي (ت 573) ، تحقيق ونشر مؤسّسة الإمام المهديّ عليه السلام ، قم 1409.

47 . خصائص أمير المؤمنين عليّ عليه السلام ، للشريف الرضي (ت 406) ، نشر المطبعة الحيدرية ، النجف الأشرف.

48 . الخصال ، للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن بابويه (ت

381) ، تحقيق علي أكبر الغفّاري ، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم 1416.

49 ـ دلائل الصدق ، لمحمّد حسن المظفّر (ت 1375) ، تحقيق ونشر مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، دمشق 1422.

50 ـ دلائل النبوّة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458) ، تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1405.

51 ـ دلائل النبوّة ، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت 430) ، تحقيق محمّد رواس وغيره ، نشر دار النفائس ، بيروت 1406.

52 ـ ديوان السريّ الرفّاء ، تقديم وشرح كرم البُستاني ، نشر دار صادر ، بيروت 1996 م.

53 ـ الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة ، لعلي الحسيني الميلاني ، نشر (ياران) ، قم 1418.

54 ـ روضة الواعظين ، لمحمّد بن الفتّال النيشابوري (ت 508) ، تحقيق مجتبى الفرجي ، نشر (دليل) ما ، قم 1423.

55 ـ السُنّة ، لأبي بكر أحمد بن أبي عاصم (ت 287) ، تحقيق محمّد ناصر الدين الألباني ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت 1413.

56 ـ سنن ابن ماجة ، لابن ماجة محمّد بن يزيد القزويني (ت 273) ، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

57 ـ سنن الترمذي ، لأبي عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت 279) ، تحقيق أحمد محمّد شاكر ، نشر دار الكتب العلمية.

58 ـ سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني (ت 385) ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

59 ـ السنن الصغرى ، لأحمد بن الحسين البيهقي (ت 458) ، تحقيق عبد الله عمر ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

60 ـ سنن سعيد بن منصور ، لسعيد بن منصور الخراساني المكّي (ت 227) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

61 ـ السنن الكبرى ، لأحمد بن شعيب النَّسائي (ت 303) ، تحقيق

عبد الغفّار سليمان وكسروي حسن ، نشر دار الكتب العلميّة ، بيروت 1411.

62 . السنن الكبرى ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458) ، نشر دار الفكر ، بيروت.

63 . سنن النسائي ، لأحمد بن شعيب النسائي (ت 303) ، نشر دار الجيل ، بيروت.

64 . سير أعلام النبلاء ، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748) ، تحقيق نخبة من المحقّقين ، نشر مؤسّسة الرسالة ، بيروت 1414.

65 . السير والمغازي ، لمحمّد بن إسحاق المطّلبي (ت 151) ، تحقيق سهيل زكّار ، نشر دار الفكر ، بيروت 1398.

66 . السيرة النبوية ، لعبد الملك بن هشام الحميري البصري (ت 213) ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، نشر دار الجيل ، بيروت.

67 . السيرة النبوية ، لمحمّد بن حبّان التميمي البستي (ت 354) ، تحقيق عزيز بك وغيره ، نشر مؤسّسة الكتب العلمية ، بيروت 1407.

68 . السيرة النبوية ، لابن كثير إسماعيل بن عمر القرشي البصري (ت 771) ، تحقيق مصطفى عبد الواحد ، نشر دار الفكر ، بيروت.

69 . شذرات الذهب ، لأبي الفلاح عبد الحيّ بن العماد الحنبلي (ت 1089) ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

70 . شواهد التنزيل ، لعبيدالله بن عبد الله بن أحمد الحسكاني (ت 470) ، تحقيق محمّد باقر المحمودي ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1393.

71 . شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار ، لأبي حنيفة النعمان بن محمّد المغربي (ت 363) ، نشر مؤسّسة النشر الإسلامي ، قم 1414.

72 . شرح الأُصول الخمسة ، لعبد الجبّار بن أحمد القاضي الهمذاني المعتزلي (ت 415) ، تحقيق عبد الكريم عثمان ، نشر مكتبة وهبة ، القاهرة 1408.

73 . شرح الزرقاني على المواهب اللدنّية ، لمحمّد بن عبد الباقي

الزرقاني (ت 1122) ، تحقيق محمّد بن العزيز الخالدي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1417.

74 ـ شرح المقاصد ، لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت 793) ، تحقيق عبد الرحمن عميرة ، نشر منشورات الشريف الرضي ، قم 1409.

75 ـ شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد المعتزلي عزّ الدين عبد الحميد ابن هبة الله المدائني (ت 656) ، نشر دار الجيل ، بيروت 1416.

76 ـ شواهد التنزيل ، لعبيد الله بن عبد الله بن أحمد الحسكاني (ت 470) ، تحقيق محمّد باقر المحمودي ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1393.

77 ـ صحيح ابن خزيمة ، لأبي بكر محمّد بن خزيمة (ت 311) ، تحقيق محمّد مصطفى الأعظمي ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت 1412.

78 ـ صحيح البخاري ، لمحمّد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي البخاري (ت 256) ، نشر المكتبة الثقافية ، بيروت.

79 ـ صحيح مسلم ، لمسلم بن الحجّاج النيسابوري (ت 261) ، نشر دار الجيل ، بيروت.

80 ـ الطبقات الكبرى ، لابن سعد (ت 230) ، تحقيق محمّد عبد القادر عطا ، نشر دار الكتب العلميّة ، بيروت 1410.

81 ـ طبقات المحدّثين بأصفهان ، لأبي الشيخ عبد الله بن محمّد بن جعفر بن حيّان الأنصاري (ت 369) ، تحقيق عبد الغفور عبد الحقّ ، نشر مؤسّسة الرسالة ، بيروت.

82 ـ طبقات المعتزلة ، لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ت 840) ، تحقيق سوسنة ديقلد ـ فلزر ، نشر دار مكتبة الحياة ، بيروت.

83 ـ الطرائف ، لعلي بن موسى بن طاووس (ت 664) ، تحقيق مهدي الرجائي ، نشر مؤسّسة البلاغ ، بيروت 1419.

84 ـ العبر في خبر من غَبر ، لشمس الدين محمّد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748) ، تحقيق أبو هاجر محمّد السعيد بن بسيوني زغلول ، نشر

دار الكتب العلمية ، بيروت.

85 . العقد الفريد ، لأحمد بن محمّد بن عبد ربّه الأندلسي (ت 327) ، نشر دار الأندلس ، بيروت 1416.

86 . العلل الواردة في الأحاديث النبويّة ، لعلي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني (ت 385) ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، نشر دار طيبة ، الرياض 1424.

87 . عيون أخبار الرضا عليه السلام ، للصدوق أبي جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي (ت 381) ، تصحيح وتعليق حسين الأعلمي ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1404.

88 . الغدير في الكتاب والسُنّة والأدب ، لعبد الحسين أحمد الأميني النجفي (ت 1389) ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1414.

89 . الغيلانيات ، لمحمّد بن عبد الله الشافعي (ت 354) ، تحقيق حلمي كامل ، نشر دار ابن الجوزي ، السعودية 1417.

90 . فتح الباري شرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني أحمد بن علي (ت 852) ، تحقيق عبد العزيز بن باز ومحمّد فؤاد عبد الباقي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1410.

91 . فرائد السمطين ، لإبراهيم بن محمّد بن المؤيّد الجويني الخراساني (ت 730) ، تحقيق محمّد باقر المحمودي ، نشر مؤسّسة المحمودي للطباعة والنشر ، بيروت 1398.

92 . فردوس الأخبار ، لشيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي (ت 509) ، نشر دار الفكر ، بيروت 1418.

93 . الفَرق بين الفِرق ، لعبد القاهر بن طاهر التميمي الشافعي (ت 429) ، نشر دار الآفاق الجديدة ، بيروت 1977 م.

94 . فرهنگ فارسي ، لمحمّد معين ، نشر مؤسّسة أمير كبير ، طهران.

95 . الفِصَل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم علي بن أحمد الأندلسي الظاهري (ت 456) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، نشر دار الكتب

العلمية ، بيروت 1416.

96 ـ الفصول المهمّة في معرفة أحوال الأئمّة عليهم السلام ، لعلي بن محمّد ابن الصبّاغ المالكي (ت 855) ، نشر دار الكتب التجارية ، النجف الأشرف.

97 ـ فضائل الصحابة ، لأحمد بن حنبل (ت 241) ، تحقيق وصي الله بن محمّد عبّاس ، نشر دار ابن الجوزي ، الرياض 1420.

98 ـ الكافي ، لمحمّد بن يعقوب الكليني الرازي (ت 329) ، تحقيق ونشر دار الأُسوة للطباعة والنشر ، طهران 1418.

99 ـ كتاب سُليم بن قيس الهلالي ، لسُليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي (ت 76) ، تحقيق محمّد باقر الأنصاري ، نشر مؤسّسة الهادي ، قم 1416.

100 ـ كشف الغمّة ، لأبي الحسن علي بن عيسى بن أبي الفتح الأربلّي (ت 693) ، تحقيق السيّد هاشم الرسولي المحلاّتي ، نشر مكتبة بني هاشم ، قم 1381.

101 ـ كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، لمحمّد بن يوسف الكنجي الشافعي ، تحقيق محمّد هادي الأميني ، نشر دار إحياء تراث أهل البيت ، طهران 1404.

102 ـ الكنى والأسماء ، لأبي بشر الدولابي (ت 310) ، نشر مجلس دائرة المعارف النظامية ، حيدر آباد الهند 1322.

103 ـ كنز العمّال ، لعلي بن حسام الدين المتّقي الهندي (ت 975) ، تحقيق بكر بن حيّان ، نشر مؤسّسة الرسالة ، بيروت 1413.

104 ـ كنز الفوائد ، لأبي الفتح محمّد بن عليّ بن عثمان الكراجكي (ت 449) ، تحقيق عبد الله نعمة ، نشر دار الذخائر ، قم 1410.

105 ـ لسان العرب ، لابن منظور (ت 711) ، تحقيق علي شيري ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1408.

106 ـ لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني (ت 852) ، نشر مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت 1406.

107 . مئة منقبة من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام ، لابن شاذان محمّد بن أحمد القمّي (ت 426) ، تحقيق نبيل رضا علوان ، نشر انتشارات أنصاريان ، قم 1413.

108 . المبسوط ، لشمس الدين السرخسي (ت 490) ، نشر دار المعرفة ، بيروت 1409.

109 . مجمع البيان في تفسير القرآن ، لأبي عليّ الفضل بن الحسن الطبرسي (ت 548) ، نشر دار الفكر ، بيروت 1414.

110 . مجمع الزوائد ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807) ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1408.

111 . مرآة الجنان وعبرة اليقظان ، لأبي محمّد عبد الله بن أسعد بن علي ابن سليمان اليافعي اليمني (ت 768) ، تحقيق خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1417.

112 . المستجاد من كتاب الإرشاد ، للحسن بن يوسف ابن المطهّر الحلّي (ت 726) ، تحقيق محمود البدري ، نشر مؤسّسة المعارف الإسلامية ، قم 1417.

113 . المستدرك على الصحيحين ، لأبي عبد الله محمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1411.

114 . المسترشد ، لأبي جعفر محمّد بن جرير بن رستم الطبري (ت ق 4) ، تحقيق أحمد المحمودي ، نشر مؤسّسة الثقافة الإسلامية لكوشانبور.

115 . مسند أحمد بن حنبل (ت 241) ، نشر دار صادر ، بيروت.

116 . مسند أبي عوانة ، ليعقوب بن إسحاق الأسفرائيني (ت 316) ، تحقيق أيمن بن عارف الدمشقي ، نشر دار المعرفة ، بيروت 1419.

117 . مسند أبي يعلى ، لأحمد بن علي بن المثنّى التميمي الموصلي (ت 307) ، تحقيق حسين سليم أسد ، نشر دار المأمون ، دمشق 1410.

118 . مسند البزّار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق العتكي

البزّار (ت 292) ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله وآخرين ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنوّرة 1414.

119 ـ مسند الحميدي ، لعبد الله بن الزبير الحميدي (ت 219) ، تحقيق حبيب الرحمن الكاظمي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1409.

120 ـ مسند سعد بن أبي وقّاص ، لأبي عبد الله أحمد بن إبراهيم الدورقي البغدادي (ت 246) ، تحقيق عامر حسن صبري ، نشر دار البشائر الإسلامية ، بيروت 1407.

121 ـ مسند الشاشي ، للهيثم بن كليب الشاشي (ت 335) ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، نشر مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنوّرة 1410.

122 ـ مسند الطيالسي ، لأبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت 204) ، نشر دار المعرفة ، بيروت.

123 ـ مشكاة المصابيح ، لمحمّد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت 741) ، تحقيق سعيد محمّد اللحّام ، نشر دار الفكر ، بيروت 1411.

124 ـ مصابيح السُنّة ، للحسين بن مسعود بن محمّد البغوي (ت 516) ، تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشلي ، نشر دار المعرفة ، بيروت 1407.

125 ـ المصنّف ، لأبي بكر عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني (ت 211) ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ، نشر المكتب الإسلامي ، بيروت 1403.

126 ـ مصنّف ابن أبي شيبة ، لعبد الله بن محمّد بن أبي شيبة الكوفي (ت 235) ، تحقيق سعيد اللحّام ، نشر دار الفكر ، بيروت 1409.

127 ـ مطالب السؤول ، لمحمّد بن طلحة النصيبي الشافعي (ت 652) ، تحقيق السيّد عبد العزيز الطباطبائي ، نشر مؤسّسة البلاغ ، بيروت 1419.

128 ـ المعجم الأوسط ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360) ، تحقيق أيمن صالح شعبان ، نشر دار الحديث ، القاهرة 1417.

129 ـ معجم البلدان ، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي (ت 626) ، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

130 . المعجم الصغير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360) ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1417.

131 . المعجم الكبير ، لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت 360) ، تحقيق حمدي عبد المجيد ، نشر دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1417.

132 . المغازي ، لمحمّد بن عمر بن واقد الواقدي (ت 207) ، تحقيق مارسدن جونس ، نشر مؤسّسة الأعلمي ، بيروت 1409.

133 . مقالات الإسلاميّين ، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت 324) ، تحقيق هلموت ريتر ، نشر دار نشر فرانز ، ألمانيا 1400.

134 . الملل والنحل ، لمحمّد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت 548) ، تحقيق أحمد فهمي محمّد ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

135 . مناقب آل أبي طالب ، لمحمّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني (ت 588) ، تحقيق يوسف البقاعي ، نشر دار الأضواء ، بيروت 1412.

136 . مناقب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام ، لمحمّد بن سليمان الكوفي القاضي (ت ق 3) ، تحقيق محمّد باقر المحمودي ، نشر إحياء الثقافة الإسلامية ، قم.

137 . مناقب الإمام عليّ عليه السلام ، لابن المغازلي علي بن محمّد الشافعي (ت 483) ، تحقيق جعفر هادي الدجيلي ، نشر دار الأضواء ، بيروت 1412.

138 . المنتخب من مسند عبد بن حميد ، لأبي محمّد عبد بن حُميد (ت 249) ، تحقيق صبحي البدري السامرّائي ومحمود محمد خليل الصعيدي ، نشر عالم الكتب ، بيروت 1408.

139 . من لا يحضره الفقيه ، لمحمّد بن علي بن بابويه القمّي الصدوق (ت 381) ، تحقيق السيّد حسن الموسوي الخرسان ، دار الكتب الإسلامية ، طهران 1390.

140 . موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبّان ، لعلي بن أبي بكر الهيثمي (ت 807) ، تحقيق محمّد عبد الرزّاق حمزة ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

141 ـ ميزان الاعتدال ، لشمس الدين محمّد بن أحمد الذهبي (ت 748) ، تحقيق عبد الفتّاح أبو سِنّة ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت 1416.

142 ـ نسيم الرياض شرح شفاء القاضي عياض ، لشهاب الدين الخفاجي (ت 1069) ، نشر المشهد الحسيني ، القاهرة 1314.

143 ـ نهج الإيمان ، لعلي بن يوسف بن جبر (ق 7 هـ) ، تحقيق السيّد أحمد الحسيني ، نشر مجتمع إمام هادي عليه السلام ، مشهد 1418.

144 ـ نهج البلاغة ، جمع الشريف الرضي (ت 406) ، ضبطه صبحي الصالح ، نشر دار الكتاب اللبناني ، بيروت 1411.

145 ـ الوفا بأحوال المصطفى ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت 597) ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، نشر دار الكتب العلمية ، بيروت.

146 ـ الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين بن خليل بن أيبك الصفدي (ت 750) ، تحقيق أحمد بن الأرناؤوط وتركي مصطفى ، نشر دار إحياء التراث ، بيروت.

147 ـ وفيات الأعيان ، لأبي العبّاس شمس الدين أحمد بن محمّد بن أبي بكر بن خلّكان (ت 681) ، تحقيق إحسان عبّاس ، نشر دار صادر ، بيروت.

148 ـ اليقين بإختصاص مولانا عليّ بإمرة المؤمنين ، للسيّد رضي الدين علي بن طاووس الحلّي (ت 664) ، تحقيق الأنصاري ، نشر دار العلوم ، بيروت 1410.

149 ـ ينابيع المودّة ، لسليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي (ت 1294) ، تحقيق السيّد علي جمال أشرف ، نشر دار الأُسوة ، قم 1416.